الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

دولة الإمـــارات العربيـة المتحـــدة UNITED ARAB EMIRATES

المركـــــز الوطنـــــــي للاحصـــــاء NATIONAL BUREAU OF STATISTICS

التقرير الإحصائي السنوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014

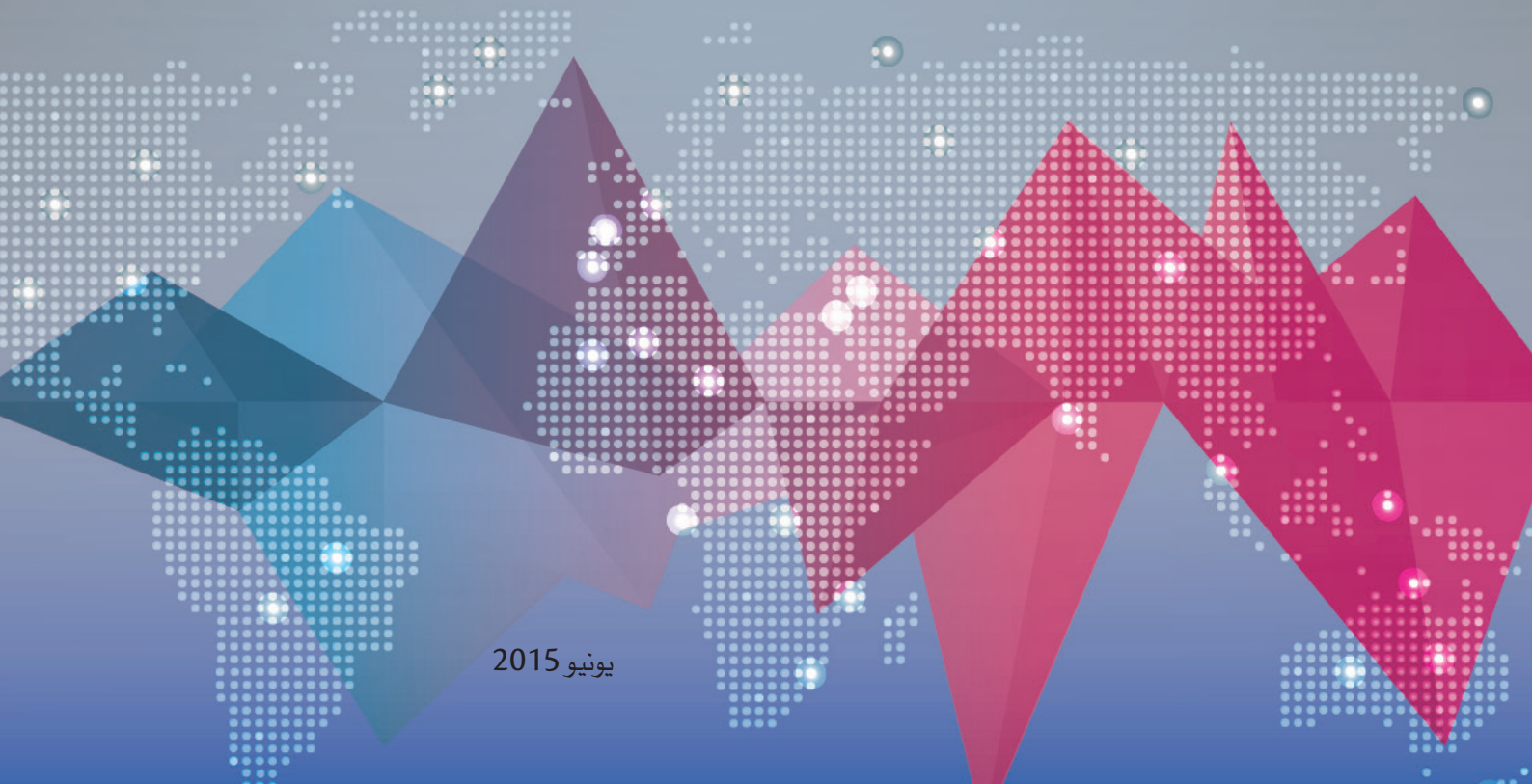

يونيو 2015

United Arab Emirates

دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة UNITED ARAB EMIRATES

المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء NATIONAL BUREAU OF STATISTICS

التقرير الإحصائي السنوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014

يونيو 2015

تم إعداد وطباعة هذا التقرير
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© شعبان 1436 هـ، يونيو، 2015

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2015م. *التقرير الإحصائي السنوي: الموشرات الاقتصادية والاجتماعية و الزراعية والبيئية 2014 .*

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الوطني للإحصاء / إدارة النشر الإحصائي / قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+971 2 5592000**
فاكس: **+971 2 5592999**
البريد الإلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال

الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية،
تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

القيم

الدقة	الأمانة	الموضوعية
الصدق	العمل الجماعي	الإبداع

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	15
تقديم	17
الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية	19
1.1 المتغيرات الاقتصادية	19
1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي	19
2.1.1 إجمالي تكوين رأس المال الثابت	28
3.1.1 تعويضات المشتغلين	30
4.1.1 الإنتاج الاجمالي	33
2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2014 (سنة الأساس 2007=100)	35
1.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	35
2.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة	38
3.2.1 حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة	39
3.1 أسعار النفط	41
4.1 الاستثمار الأجنبي	43
1.4.1 الاستثمار الأجنبي الكلي	43
2.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر	44
3.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية	45
4.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر	45
5.1 قطاع المصارف والوساطة المالية	46
1.5.1 عدد البنوك	46
2.5.1 عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين)	47
3.5.1 حجم الودائع وإجمالي الموجودات	48
6.1 البنوك الإسلامية	50
1.6.1 الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين	50
7.1 مؤشرات سوق المال	50
1.7.1 ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2014	50
2.7.1 حركة التداول حسب القطاع	52
3.7.1 تداول الأجانب	53

تابع/قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
8.1 أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات	54
1.8.1 مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2014)	54
2.8.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2015/2014)	56
3.8.1 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2014)	57
4.8.1 مؤشرات قطاع النقل	58
9.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2014	60
1.9.1 التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2014	60
الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية	63
1.2 التقديرات السكانية 2011 – 2013	63
2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل	64
3.2 مؤشرات الخدمات الصحية	64
4.2 إحصاءات المواليد والوفيات	65
5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية	66
6.2 إحصاءات الزواج والطلاق	68
7.2 إحصاءات الضمان الإجتماعي	70
الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة	73
1.3 مؤشرات إحصاءات الزراعة	73
1.1.3 مؤشرات الإنتاج النباتي	73
2.1.3 مؤشرات الإنتاج الحيواني	74
3.1.3 مؤشرات المزارع التجارية للدواجن والأبقار	74
4.1.3 مؤشرات الثروة السمكية	75
5.1.3 مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية	76
2.3 مؤشرات إحصاءات البيئة	77
1.2.3 مؤشرات عناصر المناخ	77
2.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه	82
3.2.3 مؤشرات إحصاءات النفايات	84
4.2.3 مؤشرات الهواء	86
5.2.3 مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية	88

تابع/قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
3.3 الطاقة	89
1.3.3 النفط الخام	89
2.3.3 الغاز الطبيعي	90
3.3.3 مؤشرات توليد واستهلاك الكهرباء	92

قائمة الجداول

جدول 1 :	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2011-2014	21
جدول 2 :	الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق 2011-2014*	24
جدول 3 :	الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية	26
جدول 4 :	الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007)	28
جدول 5 :	إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2014*	30
جدول 6 :	تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2014*	32
جدول 7 :	قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2014*	34
جدول 8 :	الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2008-2014	36
جدول 9 :	الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2014	37
جدول 10 :	الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2013 -2014	40
جدول 11 :	تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2014	51
جدول 12 :	حركة تداول الأجانب في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي 2014	53
جدول 13 :	مؤشر حركة الرحلات 2011 - 2013	58
جدول 14 :	مؤشر حركة الرحلات 2011 - 2014	58
جدول 15 :	المركبات المسجلة ورخص القيادة والحوادث المرورية 2010 - 2014	59
جدول 16 :	الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2011 - 2014	62
جدول 17 :	إحصاءات الخدمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2008 - 2013	64
جدول 18 :	عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2013	65
جدول 19 :	عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2013	65

تابع/ قائمة الجداول

جدول 20 :	المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2014/2013	66
جدول 21 :	توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2014/2013	66
جدول 22 :	توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2014/2013	67
جدول 23 :	طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس للعام الدراسي 2014/2013	67
جدول 24 :	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2013	69
جدول 25 :	حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006 - 2013	69
جدول 26 :	حالات وقيم المساعدات الاجتماعية وعدد المستفيدين حسب الإمارة 2014	70
جدول 27 :	مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2010 - 2013	73
جدول 28 :	كميات الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج والامارة 2013	75
جدول 29 :	كمية الأسماك التي تم صيدها حسب الإمارة 2010-2013	75
جدول 30 :	كمية وقيمة المستوردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية في الدولة 2014	76
جدول 31 :	متوسط درجات الحرارة المئوية حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2014	78
جدول 32 :	متوسط درجات الحرارة المئوية العظمى والصغرى حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2014	79
جدول 33 :	متوسط درجات الرطوبة النسبية المئوية العظمى والصغرى حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2014	80
جدول 34 :	كمية الأمطار الهاطلة وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2014	81
جدول 35 :	احتياط وإنتاج وصادرات النفط الخام 2009 ـ 2013	89
جدول 36 :	احتياط وإنتاج وصادرات وإعادة التصدير وواردات الغاز الطبيعي 2009-2013	90

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1:	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2011 – 2014	19
شكل 2:	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات الرئيسية 2014	20
شكل 3:	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2013 - 2014*	22
شكل 4:	الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام 2011 – 2014	22
شكل 5:	نسب النمو المتحققة حسب الأنشطة الاقتصادية 2014*	23
شكل 6:	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2011-2013*	25
شكل 7:	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة2011-2014*	27
شكل 8:	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2014*	29
شكل 9:	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية 2014*	29
شكل 10:	تطور تعويضات المشتغلين 2011-2014*	31
شكل 11:	تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2014*	31
شكل 12:	قيمة الإنتاج الإجمالي 2011-2014*	33
شكل 13:	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة 2008-2014	35
شكل 14:	الأرقام القياسية على مستوى الإمارة 2014	38
شكل 15:	الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007	39
شكل 16:	متوسط أسعار النفط الخام 2006-2013	41
شكل 17:	متوسط أسعار النفط الشهرية 2013	41
شكل 18:	متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013	42
شكل 19:	الاستثمار الأجنبي الكلي 2011-2013	43

تابع/قائمة الأشكال البيانية

شكل 20:	التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي الكلي 2013	44
شكل 21:	الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2013	44
شكل 22:	الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2012-2013	45
شكل 23:	التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2013	46
شكل 24:	عدد العاملين في قطاع البنوك 2009 - 2014	47
شكل 25:	تعويضات العاملين 2007 - 2014	48
شكل 26:	حجم الودائع في البنوك 2007 - 2014	48
شكل 27:	إجمالي الموجودات حسب البنوك المحلية والأجنبية 2007 - 2014	49
شكل 28:	عدد الشيكات المسترجعه في البنوك الاسلامية والتجارية 2007 - 2014	49
شكل 29:	تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2014	50
شكل 30:	نسبة التغيير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2013 وديسمبر 2014	52
شكل 31:	مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2013 وديسمبر 2014	53
شكل 32:	صافي استثمار الأجانب 2012 -2013	54
شكل 33:	مؤشر جاهزية الشبكية لدولة الإمارات 2008-2014	55
شكل 34:	مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2014-2015	56
شكل 35:	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2012	57
شكل 36:	توزيع نسب إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2014	61
شكل 37:	حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2010-2014	61
شكل 38:	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم 2006-2013	68

تابع/قائمة الأشكال البيانية

شكل 39:	متوسط قيمة نصيب الفرد الشهري من المساعدات الاجتماعية حسب الإمارة 2014	71
شكل 40:	أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2008 - 2013	74
شكل 41:	متوسط كمية الأمطار الهاطلة 2003-2014 (ملم)	82
شكل 42:	كمية المياه المنتجة 2007 - 2013 (مليون متر مكعب)	83
شكل 43:	كمية المياه المستخدمة 2007 – 2013 (مليون متر مكعب)	83
شكل 44:	كمية المياه العادمة المعالجة 2011 – 2013	84
شكل 45:	التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب الإمارة 2013	85
شكل 46:	التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب النوع 2013	85
شكل 47:	التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمعة غير الخطرةحسب أسلوب التخلص منها 2013	86
شكل 48:	الاستهلاك من مجموعة الهيدروكلوروفلوروكربون 1986 ـ 2013	87
شكل 49:	توزيع مساحات المحميات الطبيعية حسب الإمارة 2013	88
شكل 50:	التوزيع النسبي لمساحة المحميات حسب النوع 2013	88
شكل 51:	إنتاج وصادرات النفط الخام 2009- 2013	90
شكل 52:	إجمالي الانتاج والإنتاج المسوق وصادرات وإعادة التصديروواردات الغاز الطبيعي 2009- 2013	91
شكل 53:	واردات الغاز الطبيعي 2009-2013	91
شكل 54:	الكهرباء المولدة 2007 ـ 2013	92
شكل 55:	الكهرباء المستهلكة 2007 ـ 2013	93

الملخص التنفيذي

1. بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بالأسعار الجارية 1,466,985 مليون درهم (تريليون وأربعمائة وستة وستون مليار وتسعمائة وخمسة وثمانون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 45,022 مليون درهم (خمسة وأربعون مليار واثنان وعشرون مليون درهم) عن عام 2013، لتصل نسبة النمو إلى 3.2 %، كما استمر الاتجاه العام لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع بإيجابية حيث بلغ 1,154,854 مليون درهم (تريليون ومائة وأربعة وخمسون مليار وثمانمائة وأربعة وخمسون مليون درهم) في عام 2014، مقارنةً بـ 1,104,372 مليون درهم (ترليون ومائة وأربعة مليارات وثلاثمائة واثنان وسبعون مليون درهم) في عام 2013، بنسبة نمو بلغت 4.6 %.

2. ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 8.2 % في نهاية عام 2014، حيث وصل إجمالي تقديرات تكوين رأس المال الثابت إلى 347.953 مليون درهم (ثلاثمائة وسبعة وأربعون مليار وتسعمائة وثلاثة وخمسون مليون درهم)، كما بلغ إجمالي تعويضات العاملين حوالي 409,045 مليون درهم (أربعمائة وتسعة مليارات وخمسة وأربعون مليون درهم)، مقارنةً بـ 372,773 مليون درهم (ثلاثمائة واثنان وسبعون مليار وسبعمائة وثلاثة وسبعون مليون درهم) في عام 2013، أما قيمة الإنتاج الإجمالي فقد بلغت 2,527,377 مليون درهم (تريليونان وخمسمائة وسبعة وعشرون مليار وثلاثمائة وسبعة وسبعون مليون درهم) في عام 2014، محققةً ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 3.3 %.

3. بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 692,744 مليون درهم (ستمائة واثنان وتسعون مليار وسبعمائة وأربعة وأربعون مليون درهم) في نهاية عام 2013، مرتفعاً بحوالي 8.3 % عن العام السابق، وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية الأخرى ما يقارب 42 % من الإجمالي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شكل حوالي 47.5 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

4. بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2014 ما مقداره 120.84 مقارنةً بـ 118.07 خلال عام 2013، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 2.33 %، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2013، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 1.10 %.

5. تمكنت دولة الإمارات من تحقيق قفزة نوعية في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد سجلت الدولة أعلى زيادة في العالم على سلم الترتيب، حيث تقدمت 12 مركزاً لتصل إلى المرتبة الـ 33 في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012، بمؤشر قدره 6.41، وتبوّأت بذلك المركز الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في هذا المؤشر.

6. قُدّر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسي بين عامي 2008 و2009، وبناءً عليه فقد بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 نسمة (ثمانية ملايين ومائتان وأربعة وستون ألف وسبعون نسمة) في منتصف عام 2010.

7. أظهرت البيانات الإحصائية أن المساحة المحصولية لعام 2013 بلغت 772.5 ألف دونم، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال عام 2013 مقارنة بعام 2012، في حين سجلت الثروة السمكية ازدياداً ضئيلاً في الإنتاج بلغ 0.7 % نهاية عام 2013 مقارنةً بمستواها نهاية عام 2012.

8. تشير البيانات إلى أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هي المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2013 حوالي 1.9 مليار متر مكعب.

9. بلغت كمية النفايات المجمّعة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013 حوالي 27 مليون طن وشكلت النفايات غير الخطرة منها حوالي 99 %.

10. بلغ عدد المحميات المعلنة بشكل رسمي 22 محمية في عام 2013، وتبلغ مساحتها الإجمالية 6842 ك م^2، وبلغ عدد المحميات البرية منها 11 محمية، والبحرية 11 محمية.

11. ازدادت كمية الكهرباء المولدة خلال الفترة من 2003-2007 بما نسبته حوالي 40%. وبلغ إجمالي الكهرباء المولدة 110 ألف جيجا واط ساعة في عام 2013.

تقـــديـــم

1. يسعى المركز الوطني للإحصاء لتلبية احتياجات المتعاملين وتزويدهم بالبيانات الإحصائية وفق أفضل المعايير الدولية، وتمثل الإحصاءات الرسمية مدخلاً مهماً لعملية اتخاذ القرار وصنع السياسات بشكل عام، خاصة وأن مخرجات الإحصاء هي مدخلات لعملية التخطيط.

2. يقوم المركز بإعداد التقرير الإحصائي بشكل سنوي باعتباره ملخصاً مكثفاً لأهم المؤشرات الإحصائية المتوفرة عن القطاعات والأنشطة الإحصائية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، ويوفر هذا التقرير أهم البيانات الإحصائية عن عام 2014 وفق توفرها من مصادرها المتنوعة والتي عمل المركز خلال الفترة الماضية على التواصل معها لتوفير هذه الصورة الإحصائية على أكمل وجه.

3. تزامن إعداد هذا التقرير مع ازدياد الاهتمام الداخلي والخارجي بالبيانات الإحصائية، سواءً من قبل دوائر اتخاذ القرار أو من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية، ولتحقيق أدق صورة إحصائية عن الدولة، فقد قام المركز بمراجعة وتدقيق البيانات الواردة ضمن هذا التقرير مع جهات الاختصاص على مستوى الدولة، وكذلك مع المؤسسات الدولية، لضمان توحيد الصورة والمخرجات الإحصائية المنشورة عن الدولة.

4. يتقدم المركز الوطني للإحصاء بالشكر والتقدير لكافة الجهات التي تعاونت مع المركز لإخراج هذا التقرير، سواءً من خلال تزويد المركز بالبيانات المطلوبة أو تقديم الاستشارات اللازمة وفق متطلبات العمل، ونتمنى أن يكون فيه إضافة جديدة للمتعاملين وفق احتياجاتهم المتنوعة.

الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية

1.1 المتغيرات الاقتصادية :

1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بالأسعار الجارية 1,466,985 مليون درهم (تريليون وأربعمائة وستة وستون مليار وتسعمائة وخمسة وثمانون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 45,022 مليون درهم (خمسة وأربعون مليار واثنان وعشرون مليون درهم) عن عام 2013، لتصل نسبة النمو إلى 3.2 % مقارنةً بـ 3.7 % في سنة 2013.

وتشير البيانات إلى أن المؤشر حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009، كما بلغت تقديرات الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 963,144 مليون درهم (تسعمائة وثلاثة وستون مليار ومائة وأربعة وأربعون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 8.1 %، مقارنةً بـ 890,950 مليون درهم (ثمانمائة وتسعون مليار وتسعمائة وخمسون مليون درهم) في عام 2013.

شكل 1

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2011 – 2014*

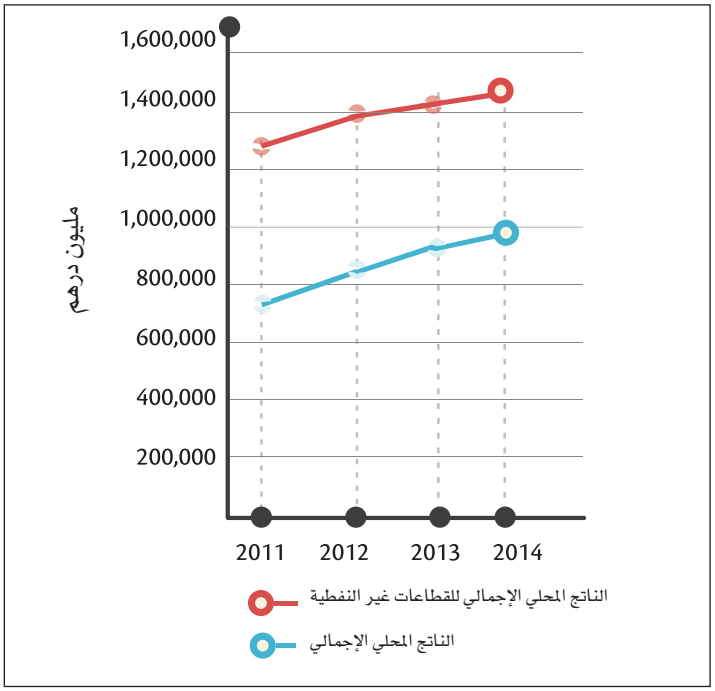

* بيانات 2014 أولية.

ومن حيث التوزيع القيمي على القطاعات، فقد بلغ الناتج المحلي في قطاع المشروعات غير المالية 1,330,634 مليون درهم (تريليون وثلاثمائة وثلاثون مليار وستمائة وأربعة وثلاثون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 2.1 % عن عام 2013، ليشكل بذلك حوالي 90.7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 2

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات الرئيسية 2014*

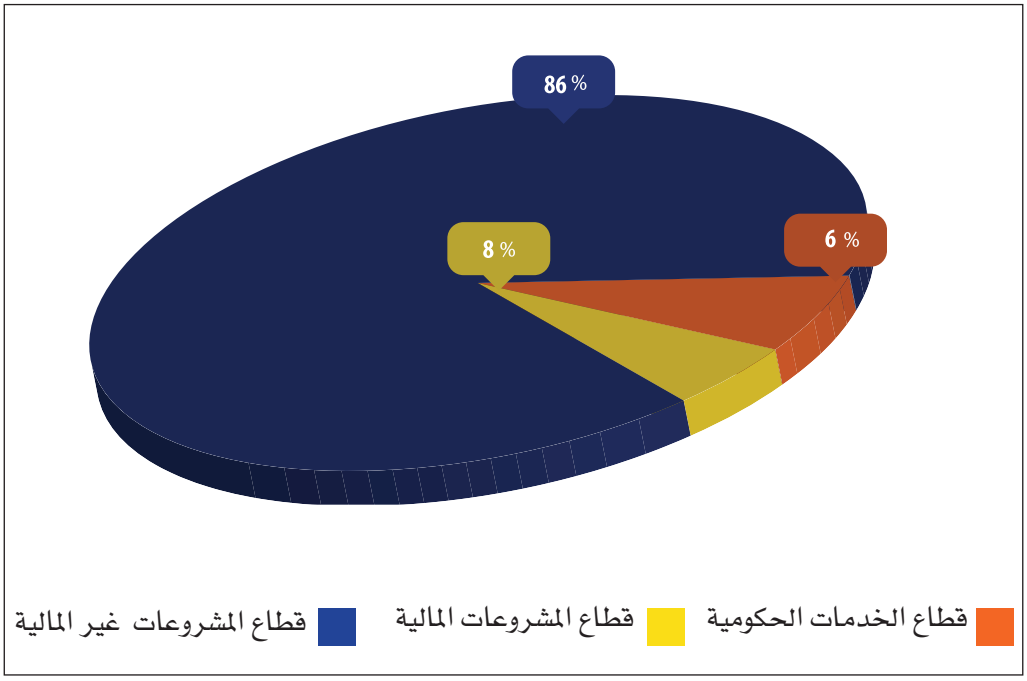

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 34.3 %، كما ساهمت ككل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 11.3 %، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 10.3 %. أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9 % تقريباً لكل منهما.

* بيانات أولية.

1 الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2014 (مليون درهم)

القطاعات الاقتصادية	2011	2012	2013	2014*
قطاع المشروعات غير المالية :	**1,191,868**	**1,271,409**	**1,303,651**	**1,330,634**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9,354	9,483	9,708	9,949
- الصناعات الاستخراجية :	506,053	542,160	534,339	507,320
النفط الخام والغاز الطبيعي	503,232	539,174	531,013	503,841
المحاجر	2,821	2,986	3,326	3,479
- الصناعات التحويلية	111,772	121,816	125,631	132,321
- الكهرباء والغاز والماء	29,734	33,688	34,403	36,056
- التشييد والبناء	122,204	120,445	124,569	132,109
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	135,984	143,719	153,464	165,753
- المطاعم والفنادق	25,047	27,316	30,349	32,441
- النقل والتخزين والاتصالات	100,764	107,123	115,262	126,996
- العقارات وخدمات الأعمال	121,123	132,791	140,870	151,582
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	29,833	32,868	35,056	36,107
قطاع المشروعات المالية	**78,862**	**87,353**	**106,065**	**122,055**
قطاع الخدمات الحكومية	**60,204**	**67,961**	**76,953**	**87,539**
- الخدمات المنزلية	5,104	5,451	6,660	7,477
ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة	56,076	60,753	71,366	80,719
المجموع	**1,279,962**	**1,371,421**	**1,421,963**	**1,466,985**
القطاعات غير النفطية	**776,730**	**832,247**	**890,950**	**963,144**

*بيانات أولية.

شكل 3

مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

2014-2013

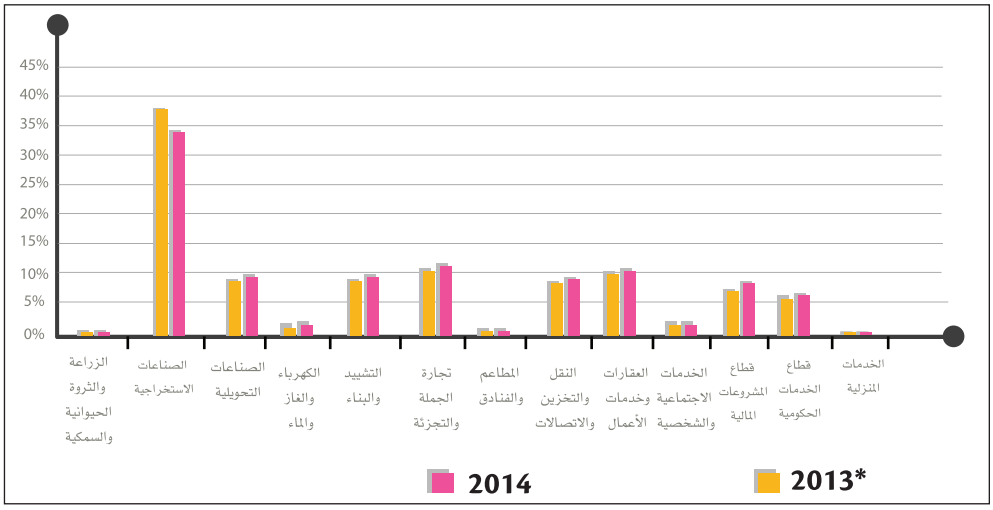

* بيانات2014 أولية

وتشير البيانات إلى أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2014 بلغت 3.2 %، مقارنةً بـ 3.7 في عام 2013، حيث تراوحت نسب النمو في القطاعات بين 5.1- % لتصل إلى 15.1 %، ففي قطاع المشروعات المالية بلغت نسبة النمو 15.1 %، 13.8 % في قطاع الخدمات الحكومية.

شكل 4

الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

بدون النفط الخام 2011 - 2014*

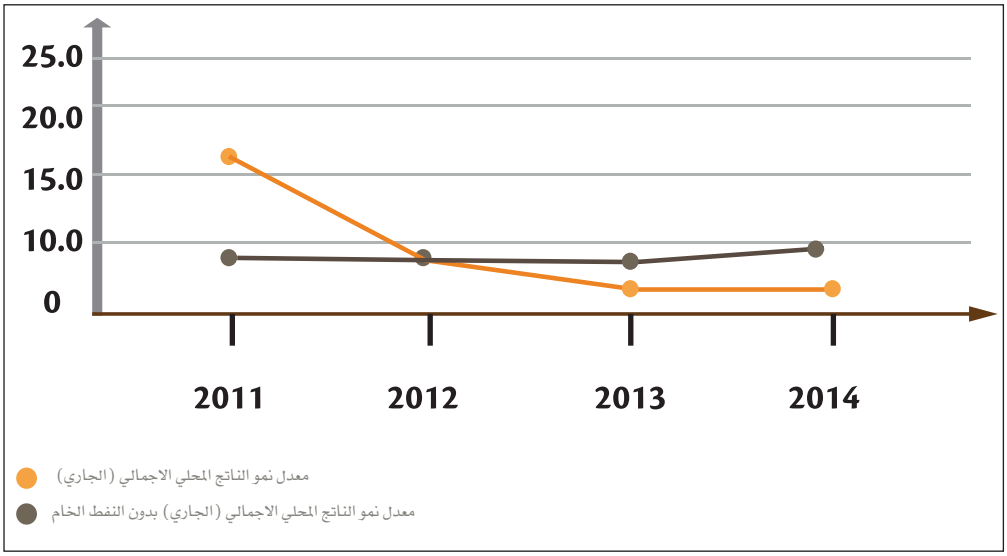

* بيانات2014 أولية

شكل 5

نسب النمو المتحققة حسب القطاعات الاقتصادية 2014*

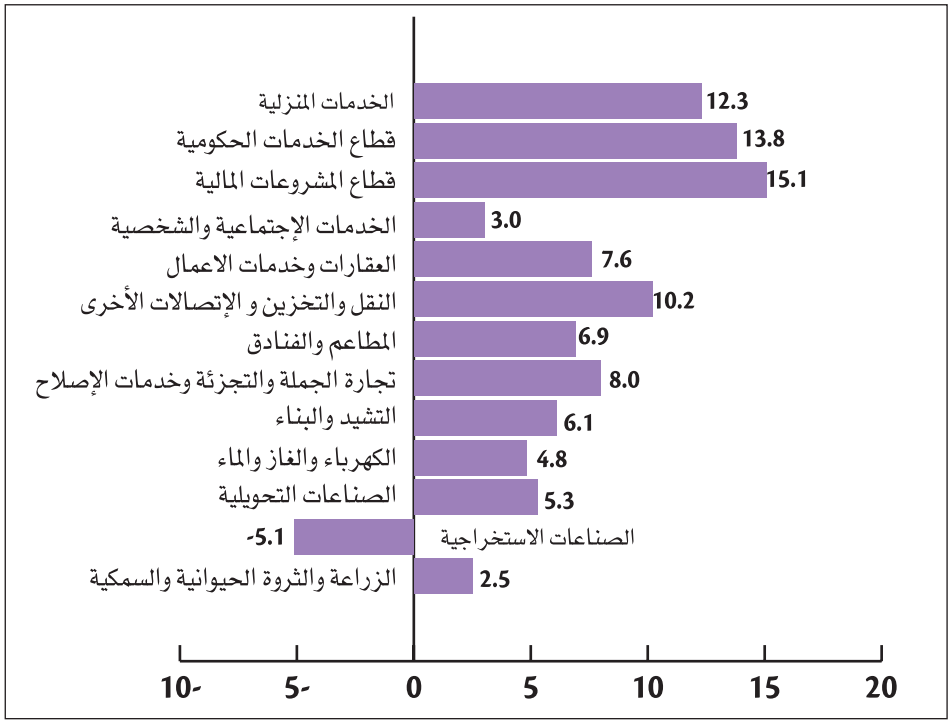

* بيانات أولية.

2 الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق 2011-2014

(مليون درهم)

نوع الإنفـــاق	2011	2012	2013	2014*
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**759,200**	**706,868**	**743,508**	**816,037**
ـ إنفاق حكومي	93,657	94,310	97,308	110,695
ـ إنفاق خاص (عائلي)	665,543	612,558	646,200	705,342
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية	**277,657**	**309,245**	**321,563**	**347,953**
ـ حكومي	45,637	49,299	50,505	53,575
ـ قطاع عام	68,808	74,521	80,886	92,445
ـ قطاع خاص	163,212	185425	190172	201,933
التغير في المخزون السلعي	**12,201**	**8,231**	**8,219**	**8,985**
الصادرات من السلع والخدمات	**1,156,229**	**1,380,118**	**1,441,018**	**1,437,033**
(ناقصاً : الواردات من السلع والخدمات)	**925,325**	**1,033,042**	**1,092,345**	**1,143,023**
*** الضرائب غير المباشرة (صافي)**	**27,192**	**28,970**	**29,452**	**29,807**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	**1,279,962**	**1,371,420**	**1,421,963**	**1,466,985**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,252,839**	**1,342,451**	**1,392,511**	**1,437,178**

* بيانات أولية

أما بالنسبة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ففي عام 2014 بلغ 1,154,845 مليون درهم، (تريليون ومائة وأربعة وخمسون مليار وثمانمائة وخمسة وأربعون مليون درهم) مقارنةً بـ 1,104,372 مليون درهم (تريليون ومائة وأربعة مليارات وثلاثمائة واثنان وسبعون مليون درهم) في عام 2013، أما الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد استمر بالارتفاع بإيجابية.

شكل 6

تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2011-2014*

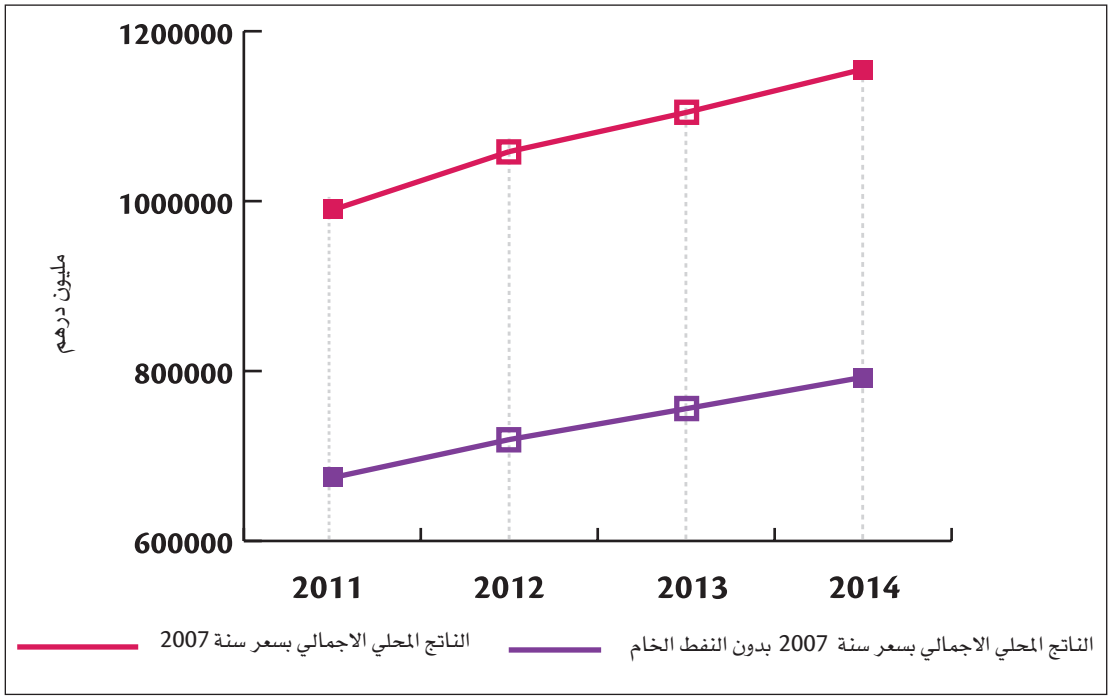

* بيانات2014 أولية.

وقد شكل الناتج في القطاعات غير النفطية حوالي 68.6 % من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت قيمته 791,847 مليون درهم (سبعمائة وواحد وتسعون مليار وثمانمائة وسبعة وأربعون مليون درهم)، أما من حيث التوزيع على القطاعات الرئيسية، فقد بلغت قيمة الناتج في قطاع المشروعات غير المالية 1,045,164 مليون درهم (تريليون وخمسة وأربعون مليار ومائة وأربعة وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت ما يقارب الـ 90.5 % من الإجمالي، مدعوماً بمساهمة أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ساهمت بنسبة 31.7 % من الإجمالي، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 366,190 مليون درهم (ثلاثمائة وستة وستون مليار ومائة وتسعون مليون درهم)، بالإضافة إلى نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، والتي ساهم بحوالي 12 % من الإجمالي.

3 الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب القطاعات الاقتصادية 2011 -2014

(مليون درهم)

القطاعات الاقتصادية	2011	2012	2013	*2014
قطاع المشروعات غير المالية :	916,198	974,508	1,006,772	1,045,164
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	7,358	6,952	6,934	6,952
- الصناعات الاستخراجية :	318,433	341,508	352,136	366,190
النفط الخام والغاز الطبيعي	315,446	339,315	349,121	362,998
المحاجر	2,987	2,193	3,015	3,192
- الصناعات التحويلية	91,218	96,321	97,464	100,548
- الكهرباء والغاز والماء	26,458	30,488	31,134	32,630
- التشييد والبناء	103,513	109,198	112,936	121,201
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	123,539	123,896	129,944	137,213
- المطاعم والفنادق	18,895	19,913	21,687	22,894
- النقل والتخزين والاتصالات	92,354	96,984	95,892	104,180
النقل والتخزين والاتصالات الأخرى	109,713	122,955	131,127	125,794
الاتصالات	24,717	26,294	27,516	27,563
- العقارات وخدمات الأعمال	66,438	68,404	81,757	91,965
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	51,628	58,587	65,214	72,346
قطاع المشروعات المالية	**4,038**	**4,699**	**5,639**	**6,190**
قطاع الخدمات الحكومية	**47,947**	**47,574**	**55,010**	**60,820**
- الخدمات المنزلية	990,354	1,058,625	1,104,372	1,154,845
ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة	674,908	719,310	755,251	791,847
المجموع	**990,354**	**1,058,625**	**1,104,372**	**1,154,845**
القطاعات غير النفطية	**674,908**	**719,310**	**755,251**	**791,847**

* بيانات أولية.

وأظهرت البيانات ارتفاع نسبة النمو للناتج بالأسعار الثابتة من 4.3 % في عام 2013، لتصل إلى 4.6 % في عام 2014، أما النمو في القطاعات غير النفطية فقد انخفض من 5.0 % في عام 2013، ليصل إلى 4.8 في عام 2014.

شكل 7

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة 2011-2014*

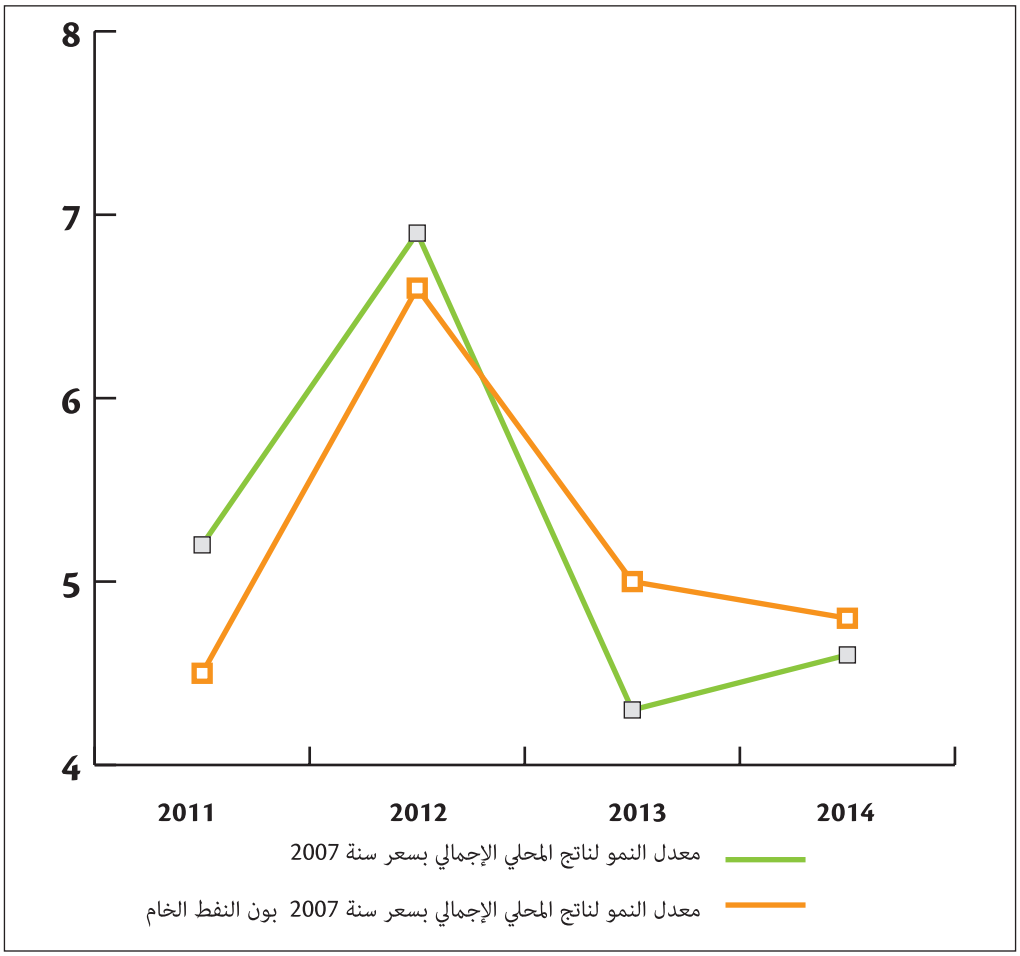

* بيانات 2014 أولية.

4 الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007) 2011-2014

(مليون درهم)

نوع الإنفـــاق	2011	2012	2013	2014*
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**618,433**	**547,327**	**576,580**	**578,346**
ـ إنفاق حكومي	80,316	81,302	82,416	85,429
ـ إنفاق خاص (عائلي)	538,117	466,025	494,165	492,917
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابته	**225,002**	**254,720**	**275,791**	**285,842**
ـ حكومي	34,652	37,205	39,885	41,247
ـ قطاع عام	56,450	63,427	70,230	72,910
ـ قطاع خاص	133,900	154,089	165,675	171,685
التغير في المخزون السلعي	**10,010**	**6,928**	**7,013**	**7,634**
الصادرات من السلع والخدمات	894,626	1,046,440	1,093,360	1,182,838
(ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات)	**757,718**	**796,791**	**848,373**	**899,815**
الضرائب غير المباشرة (صافي)	**23,083**	**23,906**	**25,137**	**25,319**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	**990,354**	**1,058,625**	**1,104,372**	**1,154,845**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	**967,271**	**1,034,719**	**1,079,235**	**1,129,526**

* بيانات أولية.

2.1.1 إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 8.2 % في نهاية عام 2014، فقد وصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 347,953 مليون درهم (ثلاثمائة وسبعة وأربعون مليار وتسعمائة وثلاثة وخمسون مليون درهم)، مقارنة بـ 321,563 مليون درهم (ثلاثمائة وواحد وعشرون مليار وخمسمائة وثلاثة وستون مليون درهم) في عام 2013.

شكل 8

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2014*

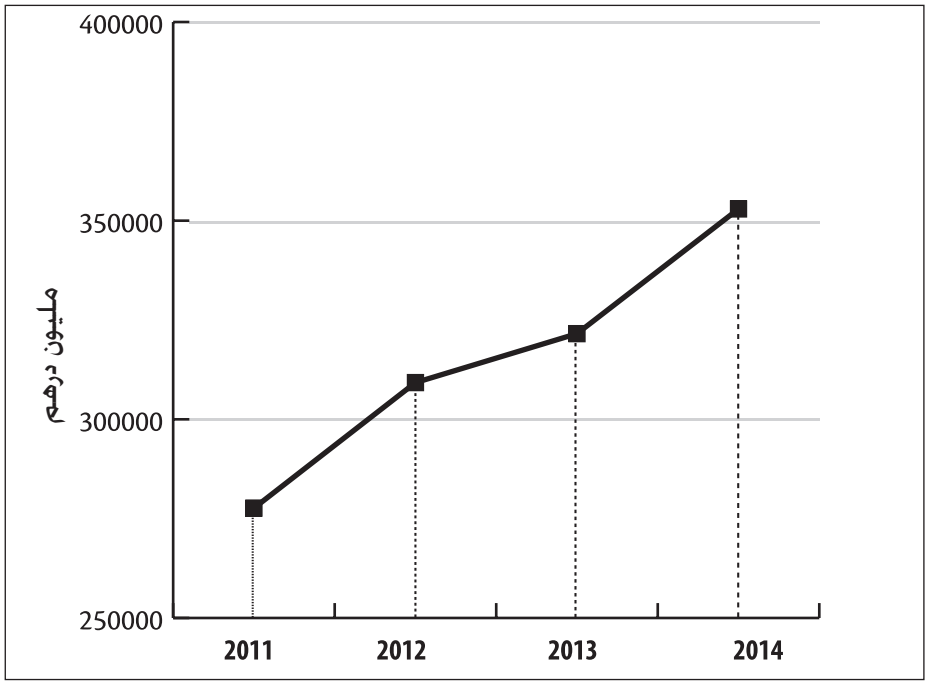

* بيانات 2014 أولية

وقد ساهمت أنشطة العقارات وخدمات الأعمال والصناعات التحويلية والنقل والتخزين والاتصالات بنسبة 15 % تقريبا من إجمالي التكوين لكل منهما.

شكل 9

التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية 2014*

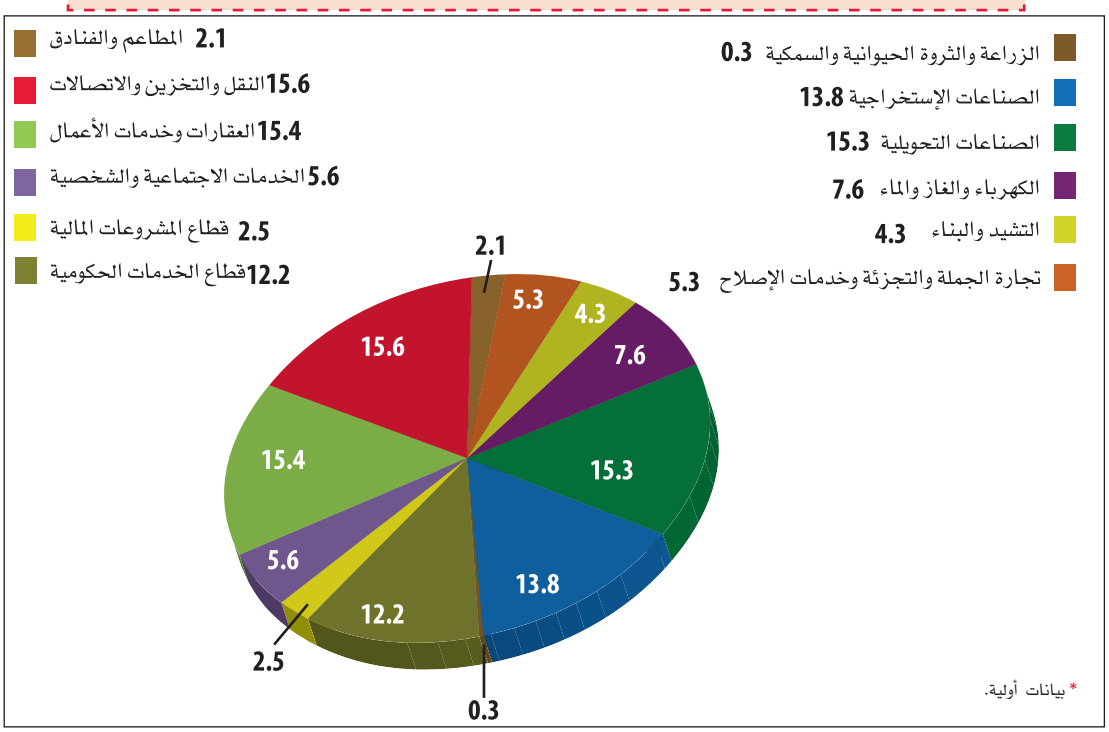

* بيانات أولية.

5 إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2011-2014

(مليون درهم)

القطاعات	2011	2012	2013	*2014
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	835	874	897	984
– الصناعات الاستخراجية :	30,480	44,082	46,823	48,101
– الصناعات التحويلية	42,010	45,940	48,461	53,192
– الكهرباء والغاز والماء	22,575	22,649	24,107	26,460
– التشييد والبناء	11,522	12,325	13,538	14,860
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	14,695	16,130	16,806	18,446
– المطاعم والفنادق	5,390	6,004	6,522	7,159
– النقل والتخزين والاتصالات	41,328	45,986	49,647	54,453
– العقارات وخدمات الأعمال	43,063	47,751	53,495	53,717
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	14,823	16,217	17,657	19,380
قطاع المشروعات المالية	5,298	6,988	7,865	8,633
قطاع الخدمات الحكومية	42,238	34,423	38,782	42,567
المجموع	**274,258**	**299,369**	**324,600**	**347,953**

* بيانات أولية.

3.1.1 تعويضات المشتغلين:

بلغت إجمالي تعويضات العاملين حوالي 409,045 مليون درهم (أربعمائة وتسعة مليارات وخمسة وأربعون مليون درهم) في 2014، مقارنةً بـ 372,773 مليون درهم (ثلاثمائة واثنين وسبعون مليار وسبعمائة وثلاثة وسبعون مليون درهم) في عام 2013، مرتفعةً بذلك بنسبة نمو بلغت 9.7 %. ومما تجدر الإشارة إليه أن أعلى نمو كان في قطاع التشييد، حيث حقق نمو بنسبة قاربت الـ 13.7 %، تلاها بعد ذلك قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 13.4 %. أما باقي الأنشطة فقد تراوحت نسب نمو تعويضات العاملين فيها ما بين 2.5 % و13 %.

شكل 10

تطور تعويضات المشتغلين 2011-2014*

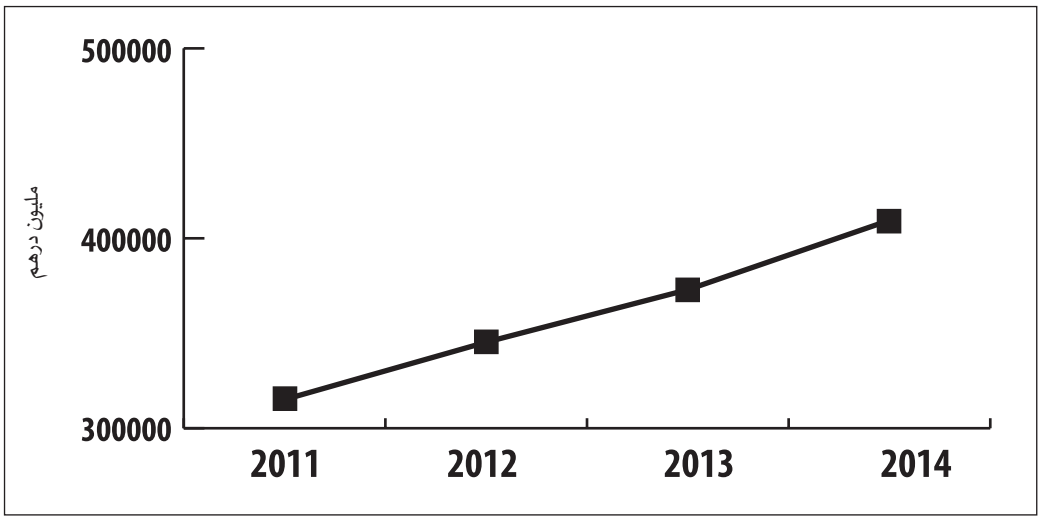

* بيانات 2014 أولية.

ومن حيث مساهمة الأنشطة في إجمالي التعويضات، فقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 20 % من إجمالي التعويضات، أما قطاع المشروعات غير المالية فقد ساهم بما يقارب الـ 72.3 % من إجمالي التعويضات، كان معظمها من أنشطة الإنشاءات وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، بالإضافة إلى أنشطة العقارات وخدمات الأعمال.

شكل 11

تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2014*

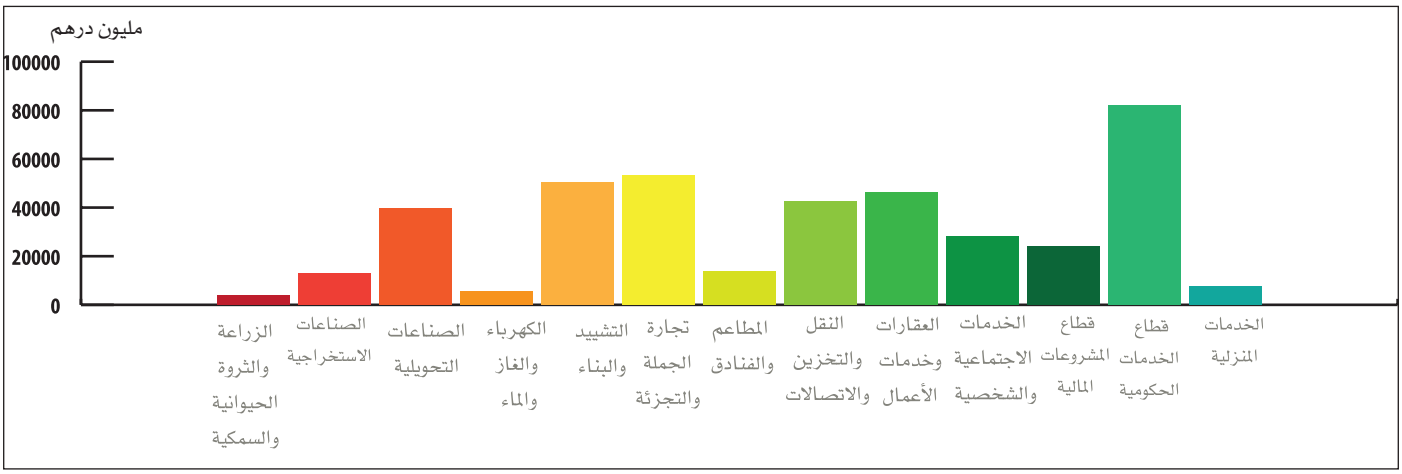

* بيانات أولية.

6 تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2014

(مليون درهم)

القطاعات	2011	2012	*2013	*2014
قطاع المشروعات غير المالية	235,960	257,411	278,191	295,575
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	3,743	3,812	3,928	4,025
- الصناعات الاستخراجية :	10,495	12,700	13,525	12,869
- الصناعات التحويلية	32,622	35,760	37,495	39,492
- الكهرباء والغاز والماء	4,216	4,982	5,261	5,514
- التشييد والبناء	44,707	42,732	47,386	50,254
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	43,686	46,698	49,126	53,059
- المطاعم والفنادق	10,394	11,737	12,707	13,582
- النقل والتخزين والاتصالات	27,320	35,532	38,682	42,620
- العقارات وخدمات الأعمال	35,895	38,517	42,913	46,176
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	22,883	24,942	27,170	27,985
قطاع المشروعات المالية	18,042	18,623	20,860	24,005
قطاع الخدمات الحكومية	56,233	63,841	72,073	81,988
- الخدمات المنزلية	5,104	5,451	5,617	7,477
المجموع	**315,339**	**345,326**	**376,742**	**409,045**

* بيانات أولية.

4.1.1 الإنتاج الإجمالي:

تشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للإنتاج الإجمالي يسير باتجاه إيجابي، محققاً ارتفاعاً ملحوظاً لدى المقارنة بين السنوات، فقد بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي 2,527,377 مليون درهم (تريليونان وخمسمائة وسبعة وعشرون مليار وثلاثمائة وسبعة وسبعون مليون درهم) في عام 2014، بنسبة نمو بلغت 3.3 %، وكانت الصناعات الاستخراجية هي المساهم الرئيسي في إجمالي الإنتاج، حيث بلغ إنتاجها 523,361 مليون درهم (خمسمائة وثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة وواحد وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 20.7 %، كما بلغت قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية 453,316 مليون درهم (أربعمائة وثلاثة وخمسون مليار وثلاثمائة وستة وعشر مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 17.9 %.

شكل 12

قيمة الإنتاج الإجمالي 2011-2014*

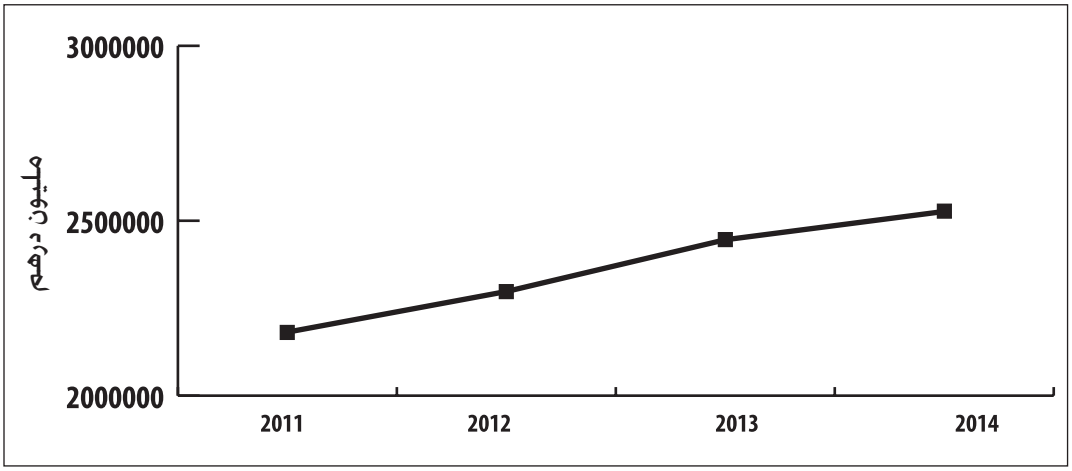

* بيانات2014 أولية

7 قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2011-2014

(مليون درهم)

القطاعات الاقتصادية	2011	2012	2013	*2014
قطاع المشروعات غير المالية:	1,963,379	2,064,498	2,161,404	2,215,082
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	14,306	14,546	14,847	15,261
- الصناعات الاستخراجية :	521,922	558,976	551,246	523,361
- الصناعات التحويلية	392,568	417,327	441,244	453,316
- الكهرباء والغاز والماء	52,055	59,494	60,228	63,676
- التشييد والبناء	282,185	269,375	287,646	295,462
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	191,617	198,308	216,248	228,711
- المطاعم والفنادق	49,247	54,260	59,671	64,440
- النقل والتخزين والاتصالات	244,580	255,595	279,771	303,012
- العقارات وخدمات الأعمال	167,892	184,086	195,264	210,135
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	47,008	52,530	55,238	57,708
قطاع المشروعات المالية	96,032	105,972	129,159	148,071
قطاع الخدمات الحكومية	116,528	121,691	148,948	156,747
- الخدمات المنزلية	5,104	5,451	6,660	7,477
المجموع	**2,181,043**	**2,297,612**	**2,446,170**	**2,527,377**

* بيانات أولية

2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2014 (سنة الأساس 2007=100):

1.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:

يتضح من خلال البيانات المتوفرة عن حركة أسعار المستهلك خلال عام 2014، أن المتوسط السنوي لهذا العام، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 2.33 % على مستوى الدولة مقارنة بالمتوسط السنوي لعام 2013، وهي نسبة أعلى من الارتفاع الحاصل خلال عام 2014 عن عام 2013، والسبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال عام 2014 يعود لارتفاع أسعار مجموعات كل من مجموعة التعليم بنسبة 4.33 %، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 4.23 %، وأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 3.13 %، والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 2.95 %، وأسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.78 %، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.18 %، وخدمات النقل بنسبة 1.37 %، والمطاعم والفنادق بنسبة 1.22 %، والترويح والثقافة بنسبة 0.76 %، وخدمات الاتصالات بنسبة 0.55 %، وخدمات الصحة بنسبة 0.43 %، والملابس والأحذية بنسبة 0.20 %.

شكل 13

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة 2008-2014

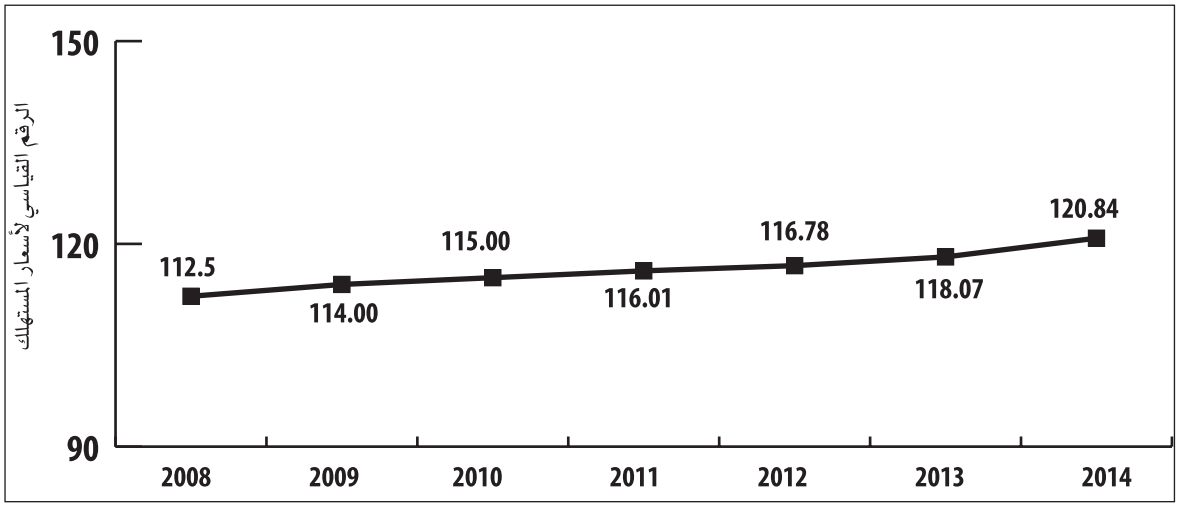

كما تركز الارتفاع على السلع الأساسية، التي تمس حياة المستهلك اليومية، حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ في مجموعة التعليم وبشكل حاد وأيضا أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية وأسعار السلع والخدمات المتنوعة ومجموعة السكن والمياه والكهرباء بشكل عام فهذه السلع كان لها تأثير على الرقم القياسي، نظراً لارتفاع وزنها في سلة المستهلك.

ويمكن ملاحظة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأسعار التبغ وأسعار خدمات المطاعم والفنادق، خلال عام 2014، بالإضافة إلى ارتفاع في كل المجموعات الاستهلاكية الأخرى، وهذا ما دفع المؤشر العام للأسعار للارتفاع خلال العام وبحدة أكبر من الارتفاع الحاصل عام 2013.

8 الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك في الدولة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2014-2008

(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرقم القياسي العام	**112.25**	**114.00**	**115.00**	**116.01**	**116.78**	**118.07**	**120.84**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	116.27	117.20	122.42	129.60	136.39	140.07	143.11
المشروبات الكحولية والتبغ	103.72	114.78	116.23	118.73	126.27	144.27	148.53
الملابس والأحذية	119.77	114.06	108.40	106.38	108.95	109.22	109.45
السكن والمياه والكهرباء والغاز	113.43	113.90	113.56	110.80	107.95	108.23	111.62
التجهيزات والمعدات المنزلية	106.97	113.56	118.86	123.14	125.74	126.91	132.28
خدمات الصحة	107.77	106.18	105.26	105.75	106.90	107.32	107.78
خدمات النقل	105.74	110.79	114.54	118.82	119.01	120.20	121.85
الاتصالات	100.96	104.15	98.12	98.16	98.17	98.15	98.70
الترويح والثقافة	105.24	104.40	109.33	114.33	114.59	115.58	116.47
التعليم	108.55	119.25	128.89	133.60	139.61	147.12	153.48
المطاعم والفنادق	123.68	129.70	130.84	131.82	137.28	139.94	141.65
سلع وخدمات متنوعة	112.06	115.68	117.31	121.88	123.87	123.60	127.32

9 الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في الدولة 2014

(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
الرقم القياسي العام	**119.12**	**119.29**	**119.55**	**119.85**	**120.08**	**120.40**	**120.68**	**121.20**	**122.33**	**122.47**	**122.23**	**122.65**	**120.84**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	141.25	140.82	140.27	140.54	141.74	142.78	142.00	145.19	146.52	147.24	145.14	143.86	143.11
المشروبات الكحولية والتبغ	144.89	144.89	146.22	145.36	145.36	150.31	151.67	151.66	151.69	150.10	150.10	150.10	148.53
الملابس والأحذية	109.30	109.36	109.65	109.58	109.58	109.39	109.39	109.27	110.31	110.24	108.48	108.79	109.45
السكن والمياه والكهرباء والغاز	109.63	109.83	110.45	110.72	110.77	110.82	111.23	111.39	113.08	113.22	113.43	114.86	111.62
التجهيزات والمعدات المنزلية	129.00	129.77	130.88	132.00	132.53	132.73	132.70	132.93	132.92	132.89	134.41	134.56	132.28
خدمات الصحة	107.11	107.16	107.25	107.39	107.51	107.53	108.10	108.15	108.08	108.05	108.24	108.75	107.78
خدمات النقل	120.67	120.52	120.73	121.15	121.27	122.25	122.56	122.67	122.56	122.51	122.56	122.76	121.85
الاتصالات	98.13	98.12	98.12	98.85	98.89	98.89	98.89	98.90	98.89	98.89	98.90	98.87	98.70
الترويح والثقافة	115.71	116.41	116.43	116.40	116.51	116.55	116.54	116.62	116.64	116.63	116.59	116.58	116.47
التعليم	151.36	151.36	151.36	151.60	151.60	151.60	151.60	151.60	157.43	157.43	157.43	157.43	153.48
المطاعم والفنادق	140.83	141.36	141.38	141.37	141.35	141.47	141.44	141.72	141.72	141.74	142.85	142.60	141.65
سلع وخدمات متنوعة	123.28	124.99	124.99	125.19	125.36	129.44	129.75	129.41	129.10	128.96	128.83	128.53	127.32

2.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة:

سجلت الأسعار في أم القيوين ارتفاعاً بنسبة 2.06 %، بسبب ارتفاع أسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ومجموعة التعليم، وسجلت الأسعار في عجمان ارتفاعاً مقداره 1.55 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة ومجموعة التعليم ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية.

أما الأسعار في رأس الخيمة فقد سجلت ارتفاعاً مقداره 1.54 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من التجهيزات والمعدات المنزلية ومجموعة التعليم والسلع والخدمات المتنوعة. كما سجلت الأسعار في الفجيرة ارتفاعاً مقداره1.49 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من التعليم والتجهيزات والمعدات المنزلية، وسجلت الأسعار في الشارقة ارتفاعاً مقداره 1.63 % خلال العام 2014 نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من التعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، والتجهيزات والمعدات المنزلية.

هذا وقد سجلت الأسعار في أبو ظبي ارتفاعاً بنسبة 3.23 % خلال عام 2014 مقارنة مع عام 2013، أما دبي فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 3.36 %.

شكل 14

الأرقام القياسية على مستوى الإمارة 2014

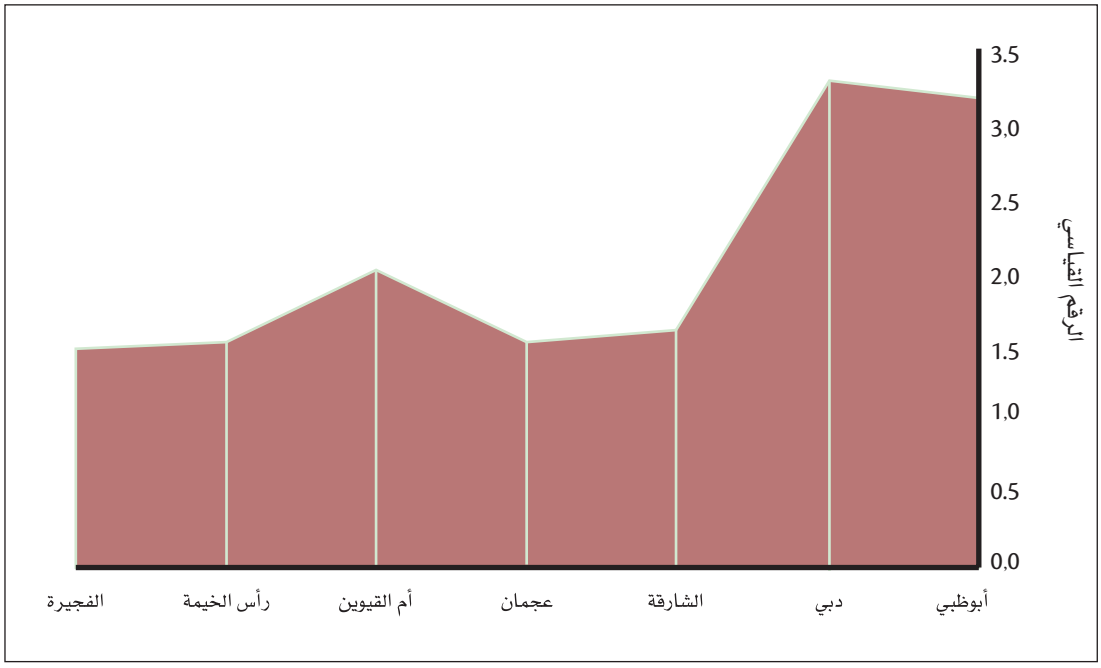

3.2.1 حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة :

بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2014 ما مقداره 120.84، مقارنة بـ 118.07 خلال عام 2013، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك لعام 2014 هو 2.33 %، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2013.

ويعود التضخم في أسعار المستهلك في عام 2014 مقارنة بعام 2013 إلى الارتفاع في مجموعات كل من مجموعة التعليم بنسبة 4.33 %، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 4.23 %، وأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 3.13 %، والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 2.95 %، وأسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.78 %، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.18 %، وخدمات النقل بنسبة 1.37 %، والمطاعم والفنادق بنسبة 1.22 %، والترويح والثقافة بنسبة 0.76 %، وخدمات الاتصالات بنسبة 0.55 %، وخدمات الصحة بنسبة 0.43 %، والملابس والأحذية بنسبة 0.20 %.

شكل 15

الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007

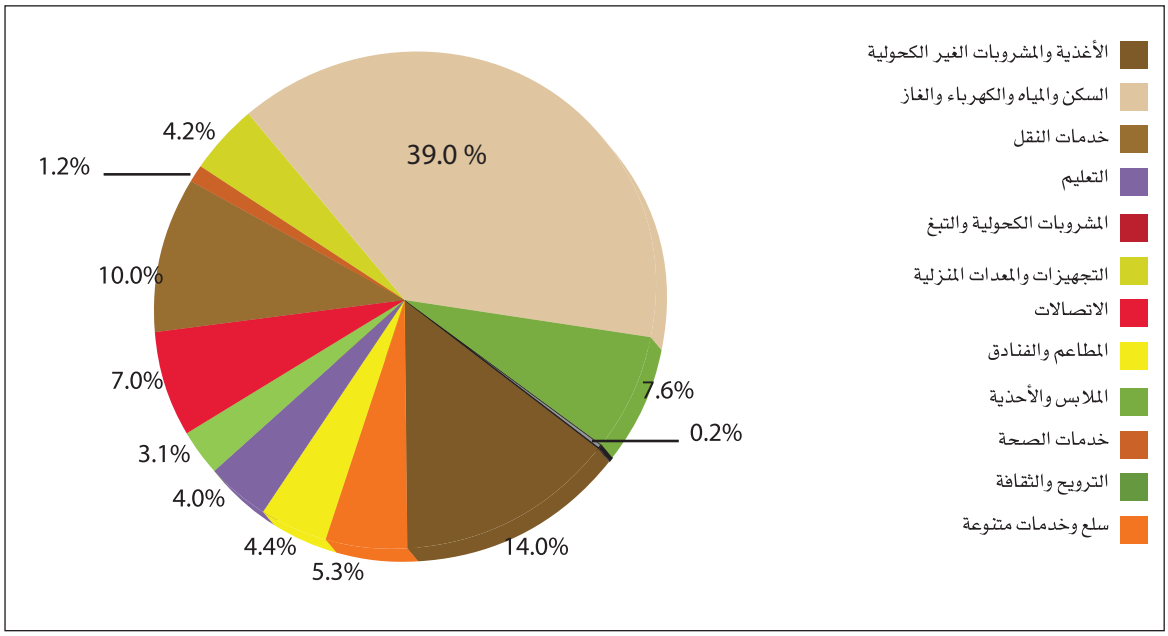

10 الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2013-2014

(سنة الأساس 2007=100)

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2013	2014	نسبة التغير %
الرقم القياسي العام	**118.07**	**120.84**	**2.33**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	140.07	143.11	2.18
المشروبات الكحولية والتبغ	144.27	148.53	2.95
الملابس والأحذية	109.22	109.45	0.20
السكن والمياه والكهرباء والغاز	108.23	111.62	3.13
التجهيزات والمعدات المنزلية	126.91	132.28	4.23
خدمات الصحة	107.32	107.78	0.43
خدمات النقل	120.20	121.85	1.37
الاتصالات	98.15	98.70	0.55
الترويح والثقافة	115.58	116.47	0.76
التعليم	147.12	153.48	4.33
المطاعم والفنادق	139.94	141.65	1.22
سلع وخدمات متنوعة	123.60	127.32	2.78

3.1 أسعار النفط :

بلغ متوسط أسعار النفط في عام 2013، حسب البيانات الصادرة عن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) حوالي 109.2 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وعشرون سنتاً)، منخفضاً بنسبة لا تتجاوز 2 % عن المتوسط في عام 2012.

شكل 16

متوسط أسعار النفط الخام 2006-2013

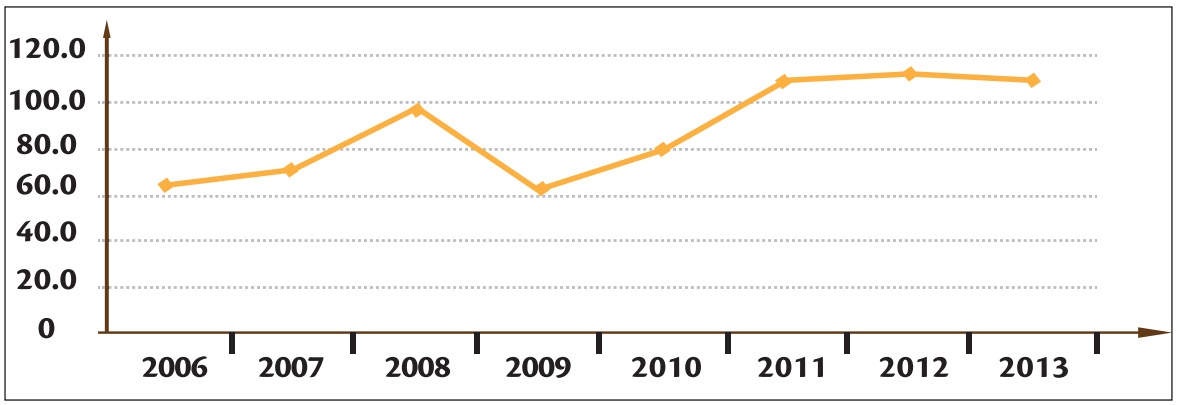

أما من حيث المتوسط الشهري للسعر خلال عام 2013، فقد كان أعلى متوسط للسعر في شهر فبراير، حيث وصل إلى 114.6 دولار للبرميل (مائة وأربعة عشر دولاراً وستون سنتاً للبرميل)، كما بلغت أدنى قيمة للمتوسط 102.3 دولار للبرميل (مائة واثنان دولار وثلاثون سنتاً للبرميل)، وذلك في شهر يونيو 2013.

شكل 17

متوسط أسعار النفط الشهرية 2013

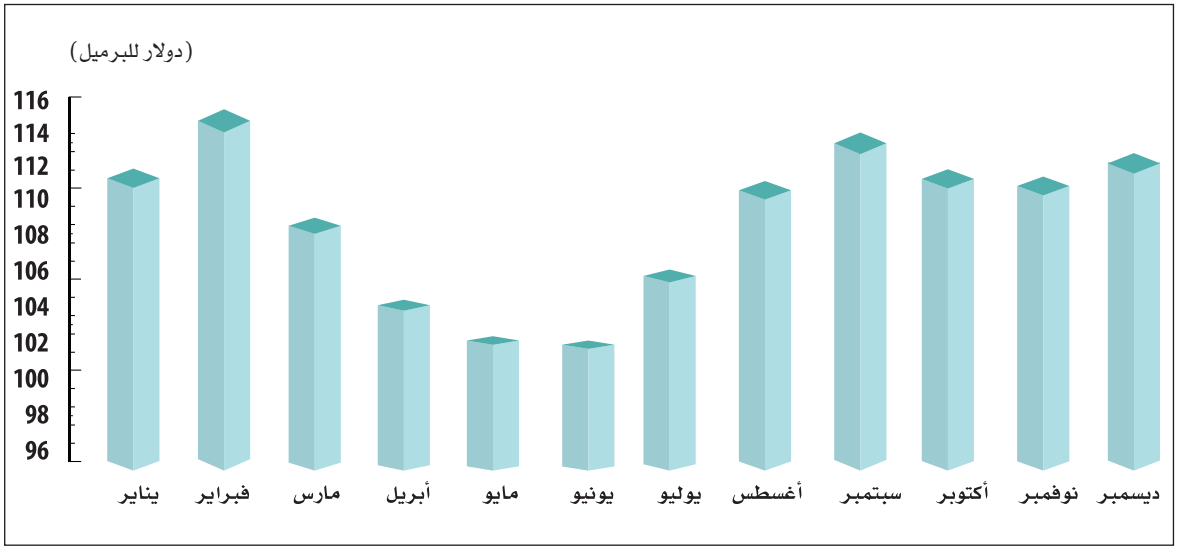

أما من حيث نوع الخام فقد بلغ متوسط سعر خام (مربان) 110.1 دولار للبرميل (مائة وعشرة دولارات وعشرة سنتات للبرميل)، متصدراً المتوسط لأسعار النفط الخام، وبلغ متوسط سعر خام (زاكوم السفلي) 109.9 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وتسعون سنتاً للبرميل)، وبلغ المتوسط لخام (أم الشيف) 109.45 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وخمسة أربعون سنتاً للبرميل)، كما بلغ متوسط السعر لخام (زاكوم العلوي) 107.1 دولار للبرميل (مائة وسبعة دولارات وعشرة سنتات للبرميل).

شكل 18

متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013

(دولار للبرميل)

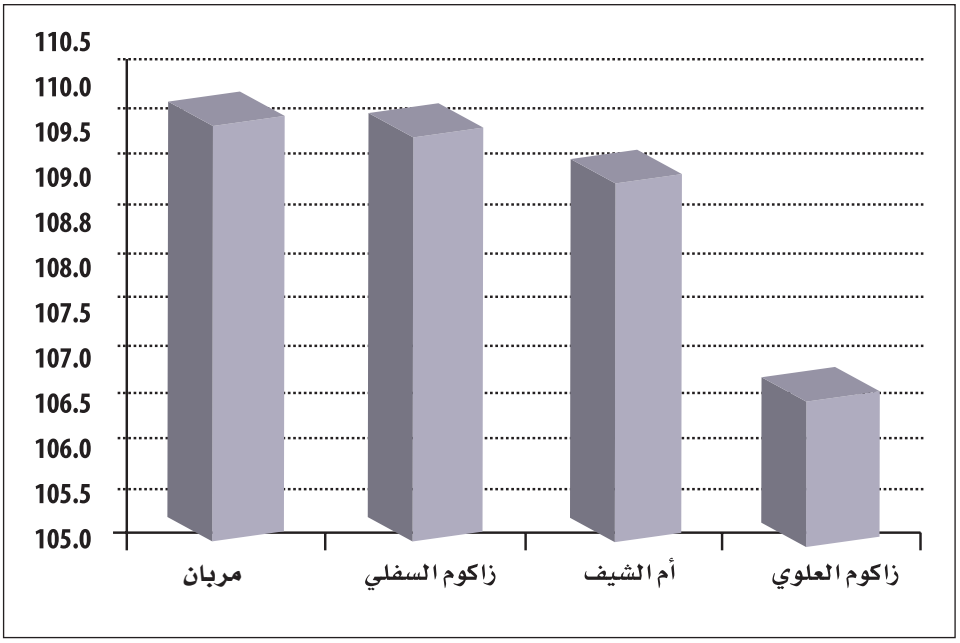

4.1 الاستثمار الأجنبي:

1.4.1 الاستثمار الأجنبي الكلي:

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 692,744 مليون درهم (ستمائة واثنين وتسعين مليار وسبعمائة وأربعة وأربعون مليون درهم) في نهاية عام 2013، مرتفعاً بحوالي 8.3 % عن العام السابق، وبلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية الأخرى ما يقارب 42 % في عام 2013 من إجمالي الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت نسبة مساهمته حوالي 47.5 % في عام 2013 و45.8 % في عام 2012 من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

شكل 19

الاستثمار الأجنبي الكلي 2011-2013

(مليون درهم)

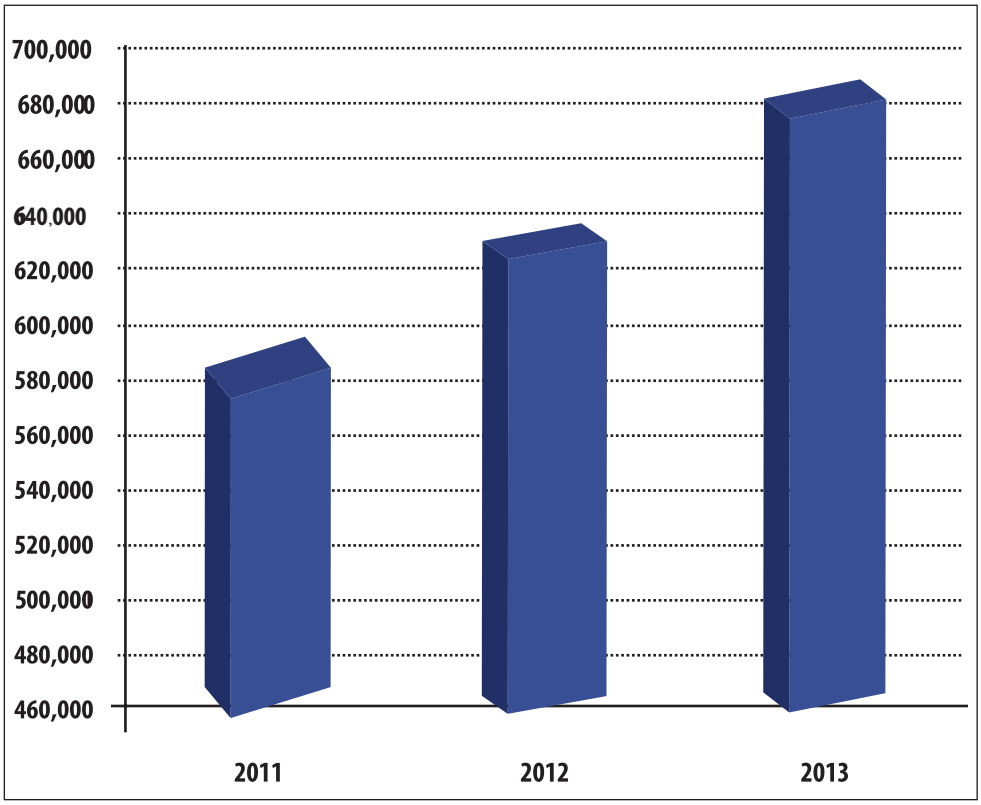

وعلى مستوى توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في أنشطة المؤسسات المالية والتأمين، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في هذا النشاط حوالي 359,333 مليون درهم (ثلاثمائة وتسع وخمسون مليار وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مليون درهم)، بنسبة بلغت ما يقارب 52 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2013، ويستعرض الشكل التالي التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي لسنة 2013.

شكل 20
التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي الكلي 2013

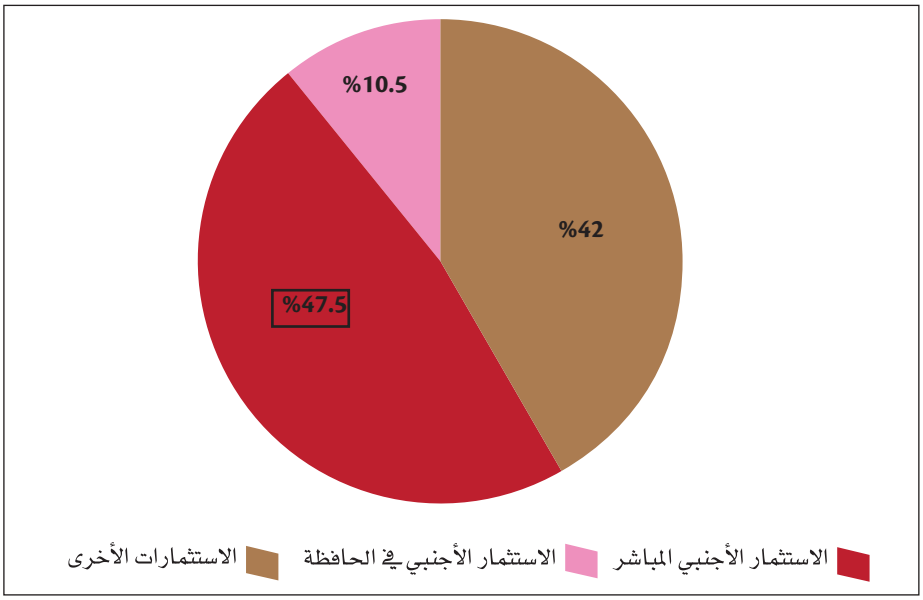

2.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 ما يقارب 329,093 مليون درهم (ثلاثمائة وتسعة وعشرون مليار وثلاثة وتسعون مليون درهم)، مقارنةً بـ 293,047 مليون درهم (مائتان وثلاثة وتسعون مليار وسبعة وأربعون مليون درهم) في عام 2012، مرتفعاً بحوالي 12.3 %.

شكل 21
الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2013

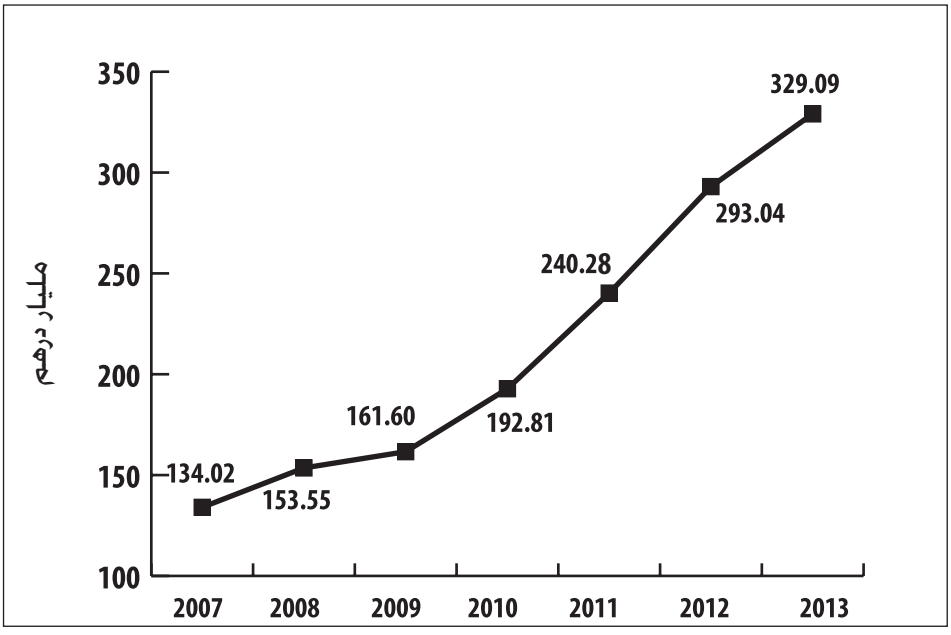

3.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية :

ساهمت الأنشطة العقارية بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين، بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013، حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 26 %. وكان نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية في المرتبة الثانية من حيث المساهمة بنسبة تجاوزت الـ 23 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما في عام 2012 فقد ساهم نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بالنسبة الأكبر، حيث وصلت مساهمته حوالي 25 %. بينما كانت مساهمة الأنشطة العقارية بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين حوالي 24.3 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر :

تصدرت المملكة المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المصدر، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة المتحدة حوالي 42,630 مليون درهم (اثنان وأربعون مليار وستمائة وثلاثون مليون درهم) في نهاية عام 2013، بنسبة مساهمة تجاوزت الـ 13 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت الهند في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قاربت الـ 6 %. وفرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة قاربت الـ 6 % أيضاً.

شكل 22

الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2012-2013

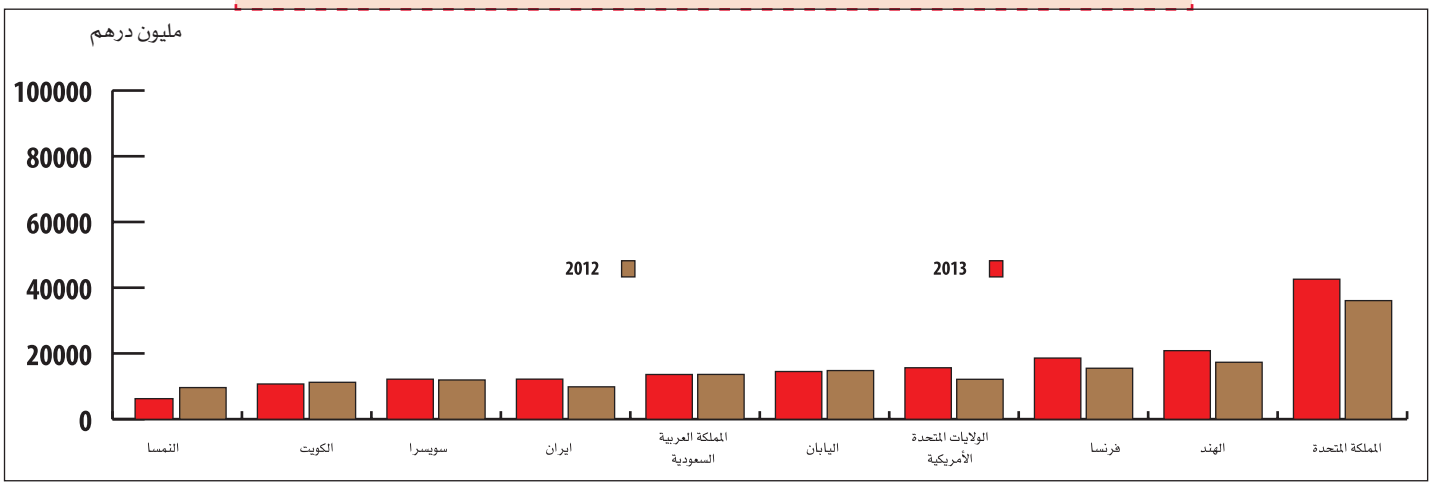

5.1 قطاع المصارف والوساطة المالية :

يعتبر نشاط البنوك من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي، ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي، أصبح توفير بيانات هذا النشاط أمراً ضرورياً وملحاً، ومكملاً للأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن هذا المنطلق سيتم تناول أهم المؤشرات الخاصة بالنشاط كما يلي:

1.5.1 عدد البنوك :

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 51 بنكاً عام 2014، موزعةً بواقع 23 بنكاً محلياً، و 28 بنكاً أجنبياً، وارتفع عدد فروع البنوك في عام 2014 مقارنةً بنظيره من العام السابق بنسبة 2.6 %، ليصل عدد فروع البنوك في الدولة إلى 1,004 فرعاً، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 3.9 % في عام 2014 عن العام الذي سبقه ليصل عددهم إلى 4,847 جهازاً.

شكل 23

التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2014

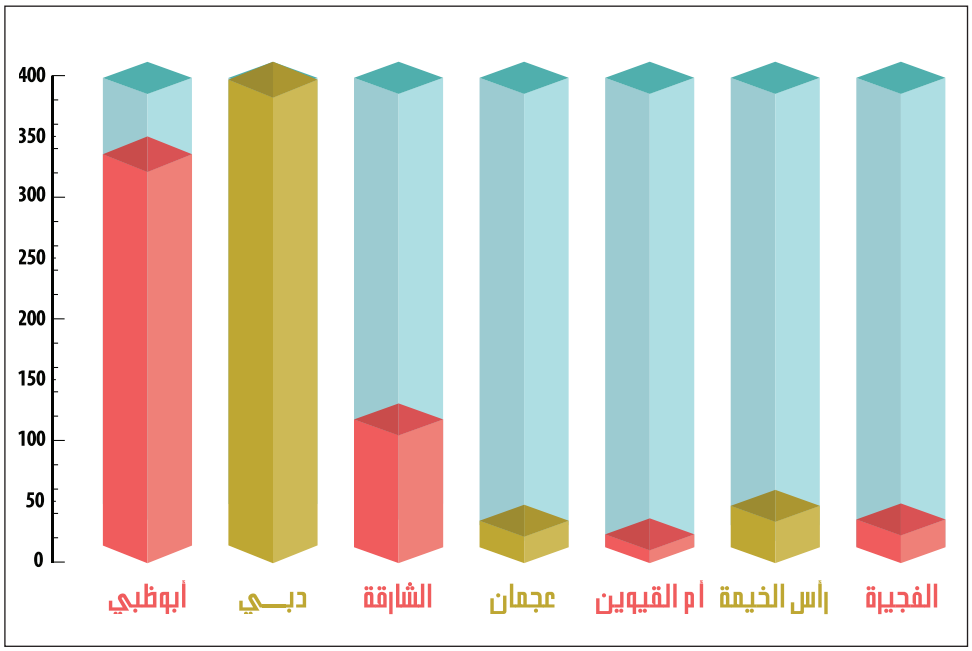

2.5.1 عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين) :

ارتفع عدد العاملين بشكلٍ ملحوظ عن العام الذي سبقه ليصل عددهم إلى 39,013 عاملاً في عام 2014، حيث شكل عدد العاملين المواطنين حوالي 32 %، وغير المواطنين حوالي 68 % من إجمالي العاملين.

شكل 24

عدد العاملين في قطاع البنوك 2009-2014

مع ارتفاع أعداد العاملين بنسبة 8.1 %، ارتفعت تعويضاتهم بشكل ملحوظ لتصل نسبة الزيادة إلى 9.3 %، حيث وصلت قيمة تعويضات العاملين حوالي 16.5 مليار درهم عام 2014.

3.5.1 حجم الودائع وإجمالي الموجودات :

ارتفعت قيمة الودائع في عام 2014 بنسبة 11.1 % مقارنةً مع عام 2013، لتصل قيمتها لدى البنوك حوالي 1,421.2 مليار درهم (تريليون وأربعمائة وواحد وعشرون مليار ومئتا مليون درهم)، حيث شكلت الودائع في البنوك المحلية حوالي 83.5 %, بينما شكلت في البنوك الأجنبية حوالي 16.5 %.

شكل 25

تعويضات العاملين 2007-2014

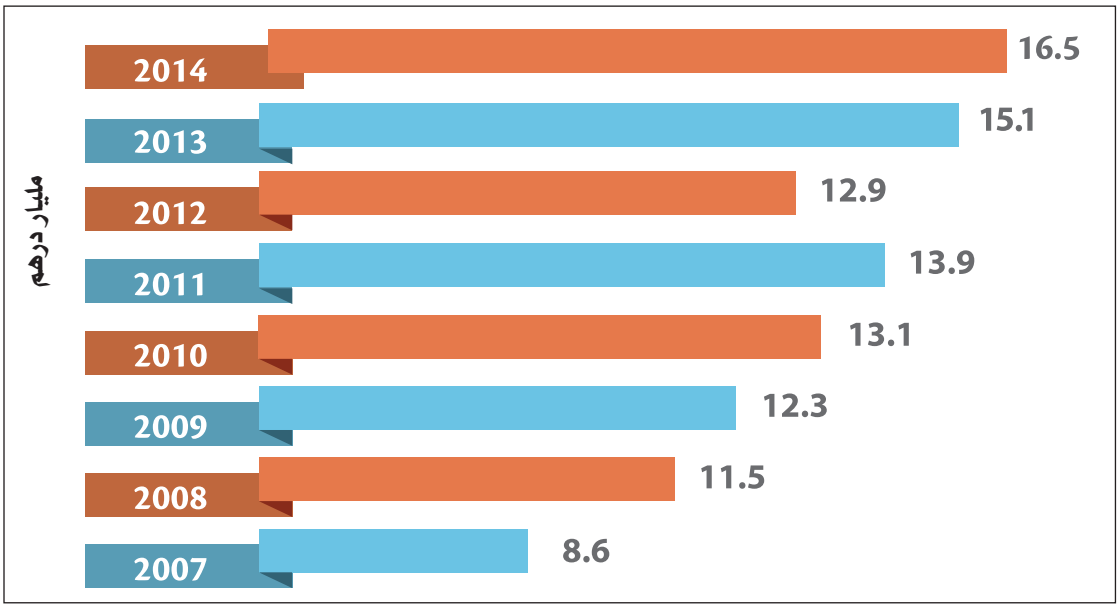

شكل 26

حجم الودائع في البنوك 2007-2014

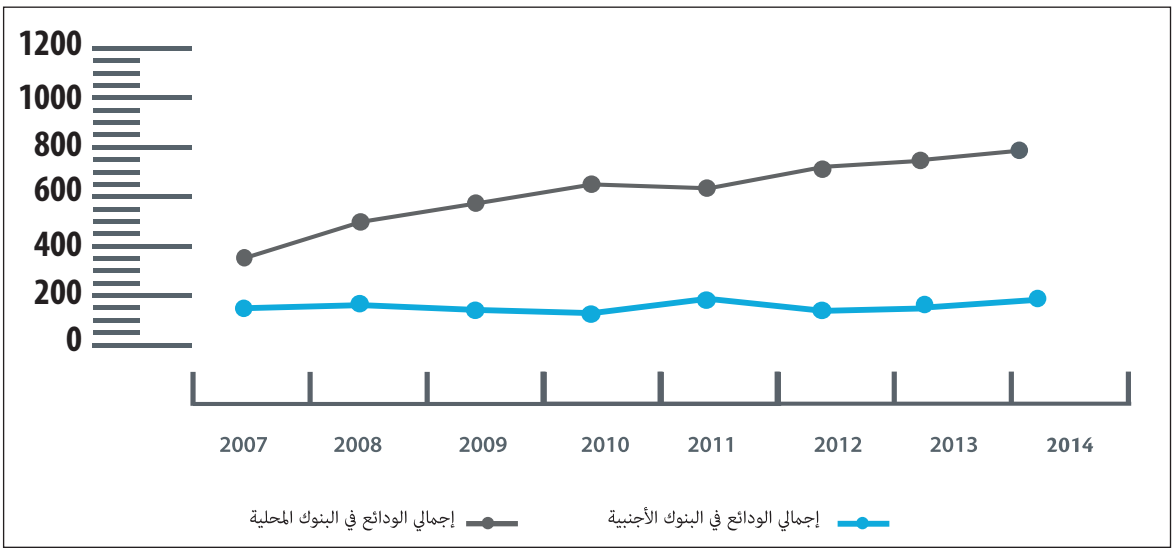

كما ارتفع إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي بنسبة 15.4 %، ليصل إلى حوالي 2,319.4 مليار درهم (تريليونان وثلاثمائة وتسعة عشر مليار وأربعمائة مليون درهم)، حيث شكلت البنوك المحلية حوالي 81.6 % من الإجمالي، أما البنوك الأجنبية فقد شكلت حوالي 18.4 % من إجمالي الموجودات.

شكل 27
إجمالي الموجودات حسب البنوك المحلية والأجنبية 2007-2014

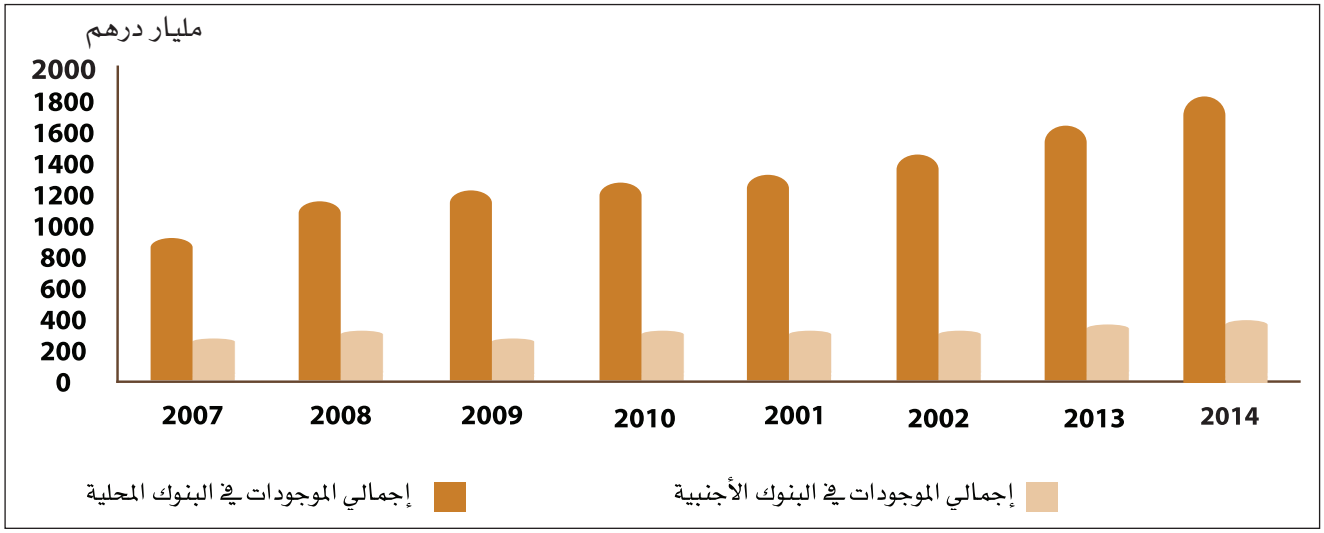

من جانبٍ آخر ارتفع عدد الشيكات المحصلة بنسبة 12.8 % في عام 2014 عن نظيره من العام السابق، ليصل عددها إلى 30,817 ألف شيك، حيث بلغت قيمة الشيكات المحصلة حوالي 1,559,595 مليون درهم (تريليون وخمسمائة وتسعة وخمسون مليار وخمسمائة وخمسة وتسعون مليون درهم) مشكلة بذلك نسبة ارتفاع مقدارها 24.9 % عن العام السابق.

شكل 28
عدد الشيكات المسترجعة 2007-2014

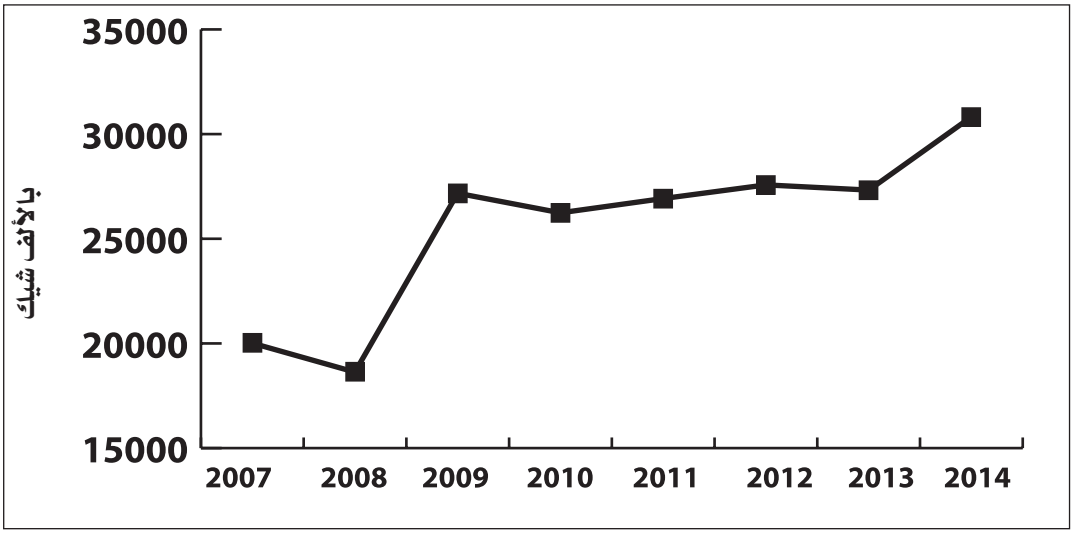

6.1 البنوك الإسلامية :

بدأت البنوك الإسلامية بالمساهمة بشكلٍ ملحوظ في قطاع البنوك بالرغم من أن عددها لم يتجاوز الثمانية بنوك محلية، إلا أن عدد أفرعها وصلت إلى 310 فرعاً في العام 2014، كذلك ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 8.9 %، لتصل عددها إلى 1,503 جهازاً في العام 2014، حيث شكلت ما يقارب 31 % من أجهزة الصراف الآلي في الدولة.

شكل 29

تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2014

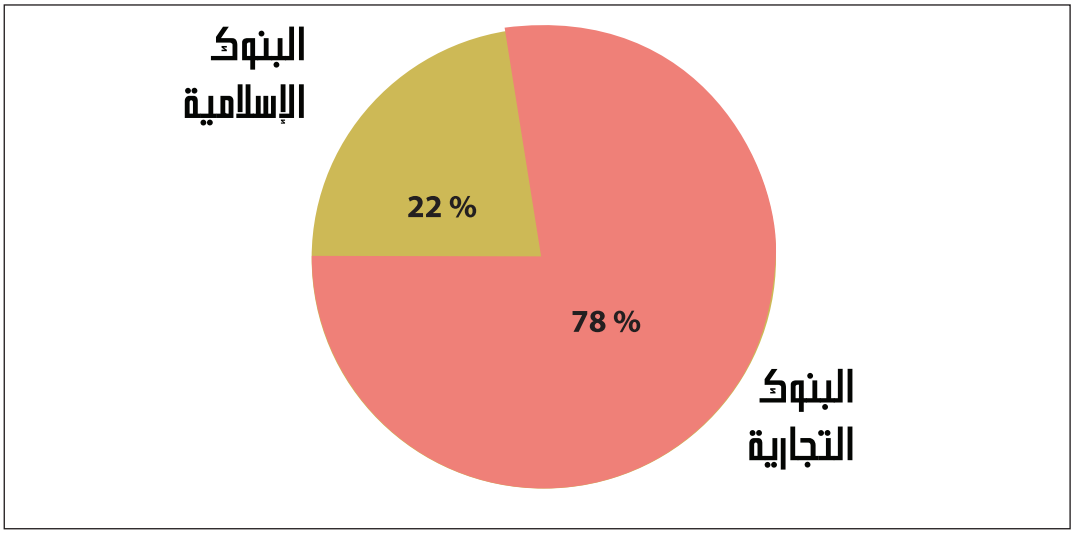

1.6.1 الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين :

ارتفع عدد العاملين في البنوك الإسلامية بنسبة 8.3 % في عام 2014 عن نظيره من العام السابق، ليصل عددهم إلى 8,509 عاملاً بنسبة 21.8 % تقريباً من إجمالي عدد العاملين في البنوك، كما ارتفعت إجمالي تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية في عام 2014 بنسبة 24 %، حيث بلغ إجمالي التعويضات 3,712 مليون درهم (ثلاثة مليارات وسبعمائة واثنا عشر مليون درهم) مقارنةً بـ 2,993 مليون درهم (ملياران وتسعمائة وثلاثة وتسعون مليون درهم) في عام 2013.

7.1 مؤشرات سوق المال :

1.7.1 ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2014:

- ارتفع المؤشر العام لسوق الإمارات للأوراق المالية بنسبة 6.18 % خلال عام 2014 ليبلغ 4,580.13 نقطة، مقارنةً مع نهاية عام 2013.

- بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق ما يقارب الـ 728.367 مليار درهم (سبعمائة وثمانيةً وعشرون مليار وثلاثمائة وسبعة وستون مليون درهم) مع نهاية عام 2014، مشكِّلة نسبة ارتفاع 12.70 % مقارنةً مع عام 2013.

11 تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2014

الشهر	مؤشر سوق الإمارات	القيمة السوقية (درهم)	حجم التداول بالسهم	قيمة التداول (درهم)	عدد الصفقات
يناير	4670.43	699,853,092,399	33,518,720,571	59,377,939,045	345,587
فبراير	5035.64	754,894,962,646	27,012,378,945	58,438,318,455	319,974
مارس	5083.60	763,127,076,727	19,558,806,544	44,261,173,946	262,083
إبريل	5349.74	803,110,648,539	25,471,173,742	67,539,432,064	340,514
مايو	5535.33	830,972,223,872	18,025,581,788	64,234,766,579	347,803
يونيو	4657.81	699,237,438,689	17,336,388,347	48,299,773,881	315,989
يوليو	5285.05	793,771,056,338	20,143,853,860	43,245,902,585	314,875
أغسطس	5356.85	804,554,209,672	8,544,055,836	21,579,659,725	158,571
سبتمبر	5377.99	808,250,800,495	10,157,045,335	32,164,098,674	193,760
أكتوبر	5092.44	800,954,031,825	10,616,886,280	28,541,111,786	210,652
نوفمبر	4886.78	771,030,596,544	9,980,384,789	26,434,262,054	179,734
ديسمبر	4580.13	728,367,040,778	17,529,936,908	31,838,842,482	282,787

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.

2.7.1 حركة التداول حسب القطاع:

ارتفع أداء بعض القطاعات بشكل ملحوظ خلال عام 2014 مقارنةً مع نهاية عام 2013 ما عدا قطاع الطاقة الذي سجل أكثر انخفاضاً بين القطاعات بنسبة 45.4 % ليستقر عند المستوى 93.04 نقطة، تلاه في الانخفاض قطاع الاتصالات فقد انخفض بنسبة 10.8 % ليستقر عند المستوى 2,150.42 نقطة، تلاه قطاع الاستثمار والخدمات المالية الذي انخفض بنسبة 7.9 % ليستقر عند المستوى4,893.56 نقطة، تلاه قطاع التأمين الذي انخفض بنسبة 6.2 % ليستقر عند المستوى 1,498.28 نقطة، تلاه قطاع الصناعة فقد انخفض بنسبة 6.0 % ليستقر عند المستوى 1,043.05 نقطة، تلاه قطاع النقل فقد انخفض بنسبة 5.2 % ليستقر عند المستوى 3,462.18 نقطة، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية فقد سجل أقل انخفاضاً بين القطاعات بنسبة 0.6 % ليستقر عند المستوى 1,473.78 نقطة، أما قطاع البنوك فقد سجل أكبر ارتفاعاً بين القطاعات خلال عام 2014 حيث ارتفع بنسبة 19.6 % مقارنةً مع العام الذي سبقه ليستقر عند المستوى 3,483.67 نقطة، تلاه قطاع العقار الذي ارتفع بنسبة 10.1 % ليستقر عند المستوى 5,819.33 نقطة، تلاه قطاع الخدمات الذي ارتفع بنسبة 3.9 % ليستقر عند المستوى 1,554.19 نقطة.

شكل 30

نسبة التغيير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2013 وديسمبر 2014

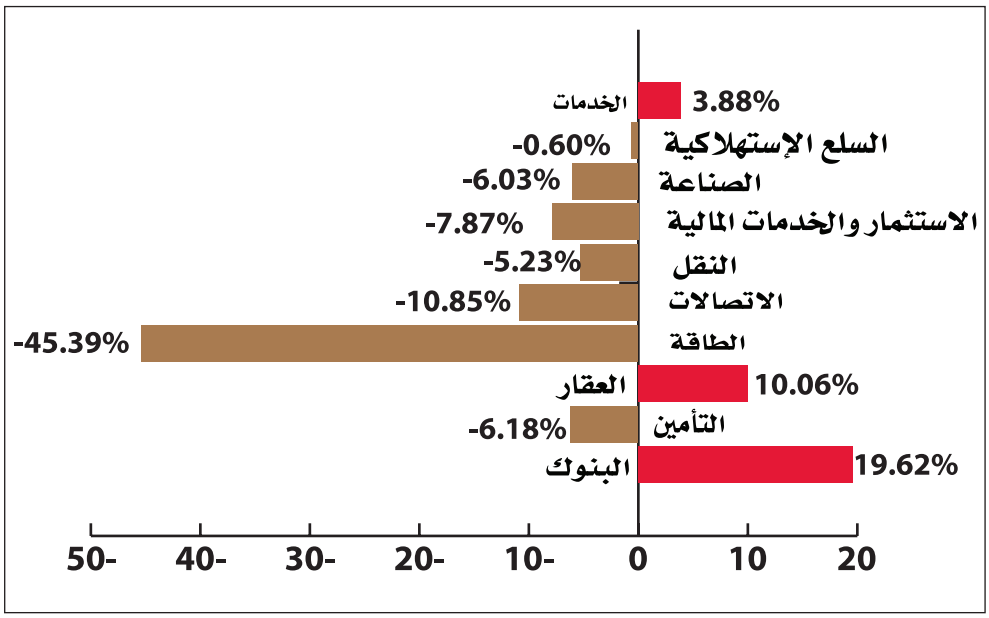

شكل 31

مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2013 وديسمبر 2014

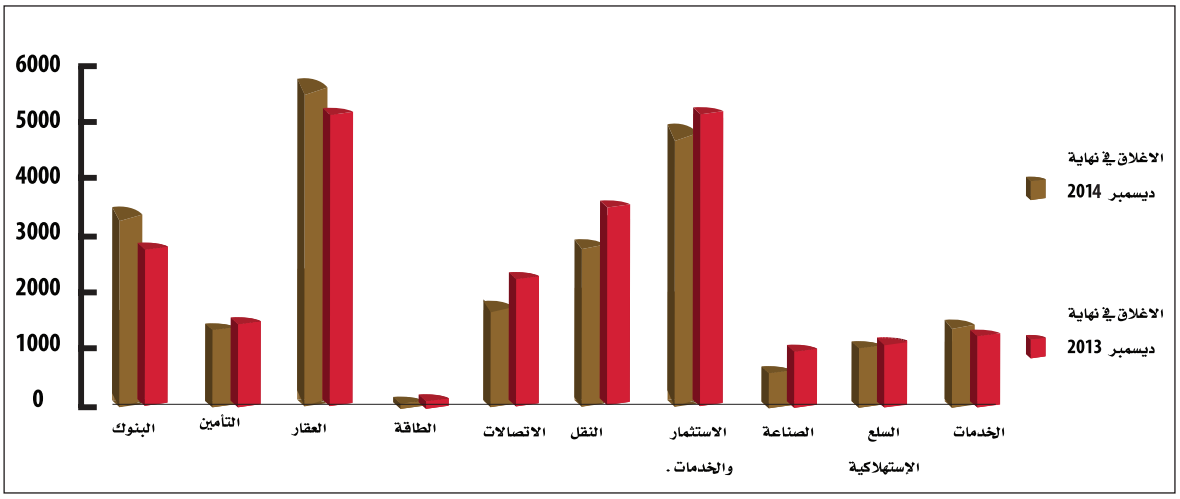

3.7.1 تداول الأجانب:

شهد سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي ارتفاعًا طفيفاً في تداولات المستثمرين الأجانب، ليصل إجمالي قيمة الشراء للأجانب من الأسهم خلال عام 2014 حوالي 229.8 مليار درهم (مائتان وتسعة وعشرون مليار وثمانمائة مليون درهم)، لتشكل ما نسبته 43.63 % من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم حوالي 223.2 مليار درهم (مائتان وثلاثة وعشرون مليار ومئتا مليون درهم)، لتشكل ما نسبته 42.38 % من إجمالي قيمة التداول، ونتيجةً لذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال عام 2014 نحو 6.6 مليار درهم (ستة مليارات وستمائة مليون درهم).

12 حركة تداول الأجانب في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي 2014

السوق	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	60,535,636,621	57,947,604,692	2,588,031,929
سوق دبي المالي	169,241,037,536	165,241,204,558	3,999,832,978
المجموع	**229,776,674,157**	**223,188,809,250**	**6,587,864,907**

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

شكل 32

صافي استثمار الأجانب 2013 -2014

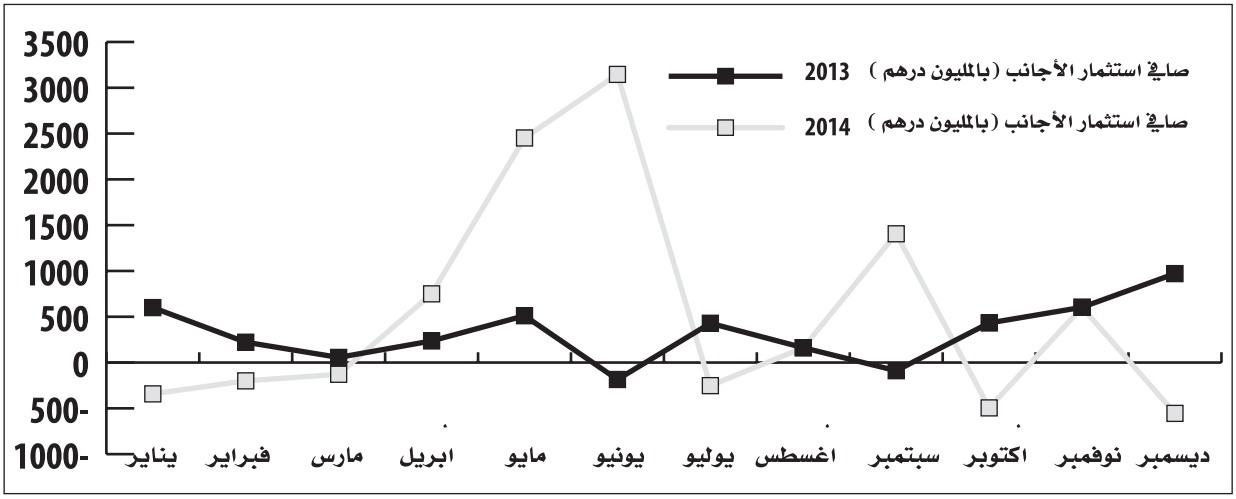

8.1 أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات:

تولي دولة الإمارات أهمية كبرى لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما تؤكده عدد من الدراسات الدولية المنشورة مؤخراً، حيث أظهرت الدولة أداءً إيجابياً على الصعيد الدولي عبر مختلف مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

1.8.1 مؤشر جاهزية الشبكية (NRI 2014):

تبوأت الدولة المركز الثاني بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI 2014) الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز الـ 24 بمؤشر قدره 5.2 من بين كافة الدول التي تم تقييمها، والبالغ عددها 148 دولة.

ويقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معيّن على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور، وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2014 على البيانات التي جمعتها المنظمات، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة.

واحتلت الدولة على الصعيد الدولي:

المركز الأول في أهمية تكنولوجيا المعلومات لرؤية الحكومة.

المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف الجوال.

المركز الثاني في أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في النفاذ للخدمات الأساسية.

المركز الثامن في توافر أحدث التقنيات.

المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف المحمول-النسبة المئوية للسكان المشمولة بالتغطية -(مشترك مع عدة بلدان).

المركز الثاني في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

المركز الرابع لمستوى المنشآت في استخدام تكنولوجيا المعلومات.

شكل 33

مؤشر جاهزية الشبكية لدولة الإمارات 2008-2014

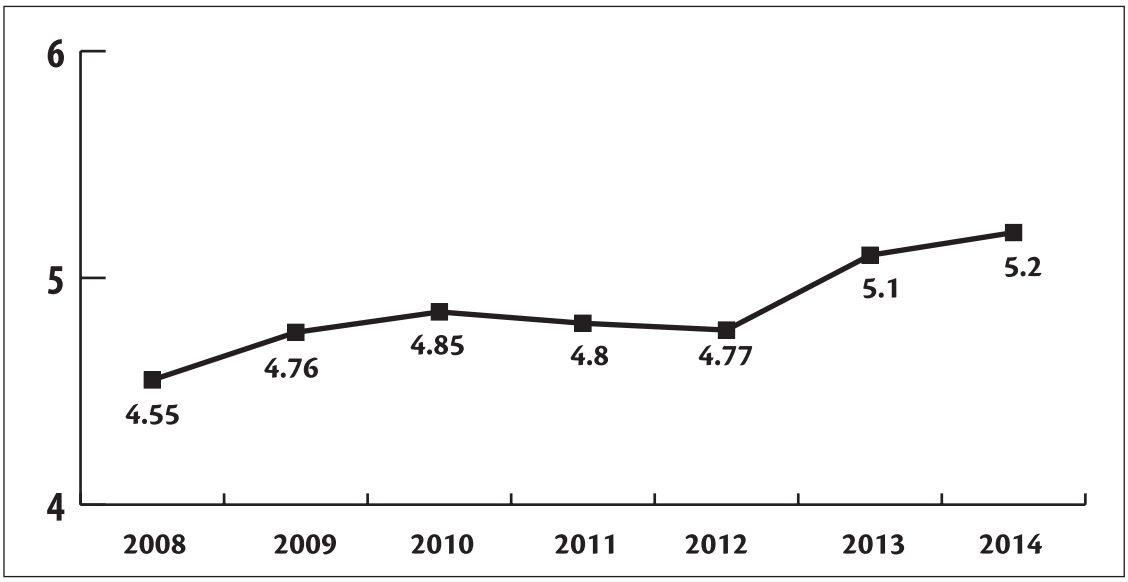

2.8.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2014/2015):

نُشر مؤخرًا تقريراً من المنتدى الاقتصادي العالمي استنادًا على تحليل التنافسية لمؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات، التي تشمل جاهزية التكنولوجيا والابتكار، وقد قفز ترتيب دولة الإمارات عدة مراكز، لتتبوأ المركز الـ 12 من إجمالي 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) لعام 2014/2015. بمؤشر قدره 5.33.

وكانت النتائج الرئيسية "لتقرير التنافسية العالمية" كالتالي:

- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في العالم في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ونقل التكنولوجيا (استثمار يدخل التكنولوجيا الجديدة).
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في العالم في جودة البنى التحتية بشكلٍ عام والأولى عالميا في جودة الطرقات والثانية عالميا في جودة النقل الجوي.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في العالم في نجاعة الأسواق بشكلٍ عام والثانية في العالم على مستوى التأثير الإيجابي للسياسة الضريبية على التشجيع في الاستثمار بالدولة.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في العالم على مستوى تغير نسب التضخم السنوية.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في العالم في سهولة النفاذ إلى التمويل.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة في العالم في مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا.

شكل 34

مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2005-2014

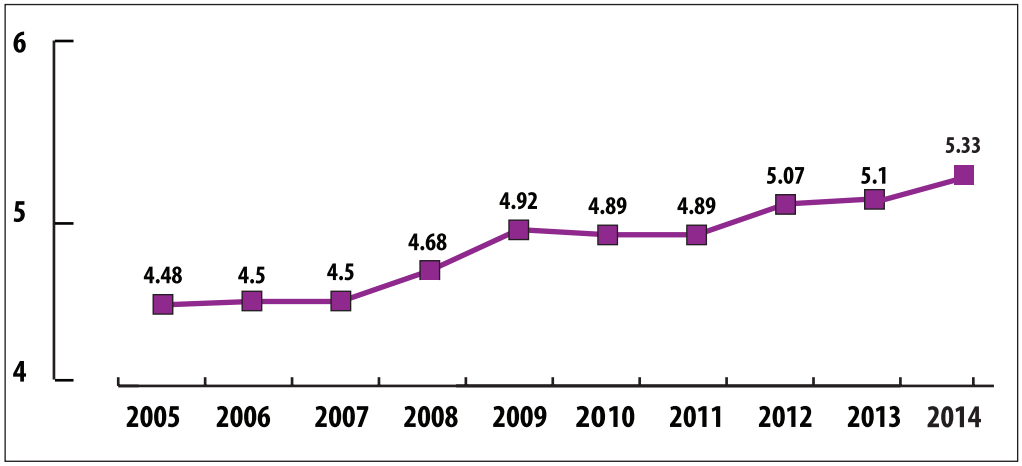

3.8.1مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2014) :

أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً نتائج الإصدار السنوي الخامس من تقرير «قياس مجتمع المعلومات» لعام 2014، ويتضمن هذا التقرير الذي يصدر منذ عام 2009 البيانات الرئيسية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤشرات والمعايير الأساسية لقياس المحتوى، بما في ذلك مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2013، الذي يحدد مستوى تطور هذا القطاع في 166 اقتصاداً حول العالم، ويقارنه مع ما تم تحقيقه خلال عامٍ سابق.

وقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق قفزة نوعية على مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد سجلت الدولة أعلى زيادة في العالم على سلم الترتيب، حيث تقدمت 14 مركزاً، لتصل إلى المرتبة الـ 32 في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2013، بمؤشر قدره 7.04. وتبوّأت بذلك المركز الثاني بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في هذا المؤشر، وترجع التحسينات الكبيرة في الترتيب العام العالمي بشكل كبير إلى التوسع في انتشار النطاق العريض اللاسلكي، والذي تضاعف من 45 % خلال عام 2012 إلى 90 % خلال عام 2013، موضحاً أن من العوامل الرئيسة الأخرى التي أسهمت في هذه القفزات النوعية، ارتفاع مستوى الاتصال بالإنترنت في المنازل، وزيادة انتشار الهاتف المحمول بأكثر من 17 % ليسجل 193 % في عام 2013.

ومن النتائج الهامة لتقرير قياس مجتمع المعلومات التالي:

- احتلت **المرتبة الثانية** عربياً من حيث اتصال أكبر نسبة من سكانها بالإنترنت بنسبة ٨٨٪.
- احتلت الدولة **المركز الثالث** عربياً في سلة الأسعار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- احتلت الدولة **المركز الرابع** عربياً في سلة الأسعار الفرعية الخاصة بالهاتف الثابت.

شكل 35

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2013

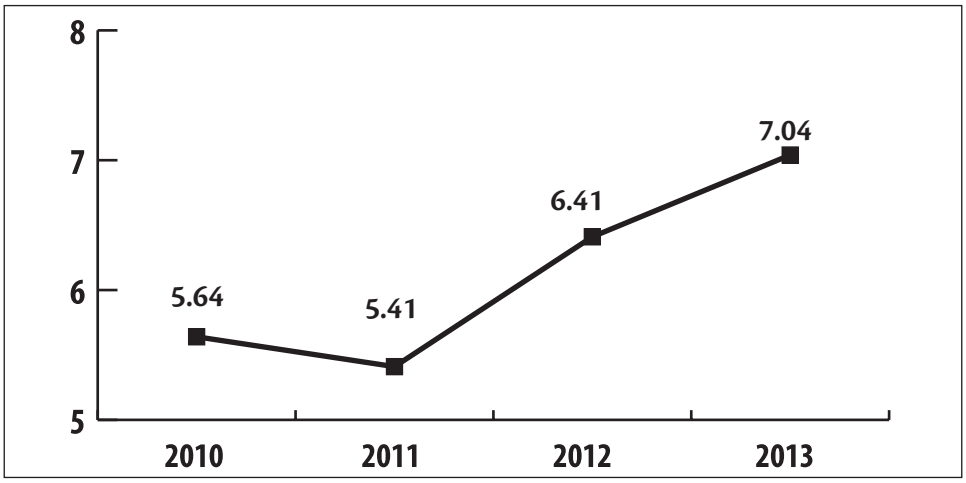

4.8.1 مؤشرات قطاع النقل :

1.4.8.1 مؤشرات النقل الجوي 2011-2014

حققت مطارات الدولة الدولية ارتفاعاً في إجمالي عدد الرحلات (المنتظمة وغير المنتظمة والعسكرية) على مدى الأعوام 2011-2013، حيث بلغ عدد الرحلات عام 2013، 605,901 رحلة (ستمائة وخمسة آلآف وتسعمائة وواحد رحلة)، بعد أن كانت 558,957 رحلة (خمسمائة وثمانية وخمسون ألف وتسعمائة وسبعة وخمسون رحلة) عام 2011، كما بلغ عدد المسافرين القادمين والمغادرين عبر مطارات الدولة عام 2014 أكثر من 54 مليون مسافر، مقارنةً بعدد المسافرين عام 2011، والذي بلغ قرابة الـ 41 مليون مسافر، وبنسبة زيادة مقدارها 33 %.

13 مؤشرات حركة الرحلات 2011-2013

السنة	رحلات نظامية (قادمة مغادرة)	رحلات غير نظامية (قادمة مغادرة)	رحلات عسكرية	الإجمالي	الشحن الجوي بالطن (صادر وارد)	البريد الجوي بالطن (صادر وارد)
2011	439,660	44,201	75,096	558,957	4,211,062	6,180
2012	450,861	63,755	88,305	602,921	3,042,510	7,290
2013	523,468	27,622	54,811	605,901	112,280,85	1,210,425

المصدر: مطارات الدولة.

14 مؤشرات حركة المسافرين عبر مطارات الدولة 2011-2014

حركة المسافرين	2011	2012	2013	2014
دخول	20,632,230	22,360,978	25,296,139	27,681,066
خروج	20,308,247	21,864,878	24,710,311	26,906,904
الإجمـــالي	**40,940,477**	**44,225,856**	**50,006,450**	**54,587,970**

المصدر: مطارات الدولة.

2.4.8.1 مؤشرات الحركة المرورية 2011-2014

بينما زادت عدد رخص القيادة والمركبات المسجلة في إمارات الدولة خلال الفترة 2011-2014، انخفض عدد الحوادث المرورية، مما يبين سعي الدولة واهتمامها الشديد بالحد من معدلات الحوادث المرورية عامةً، ومعدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية خاصةً، ففي عام 2014 وصل إجمالي الإصابات في الحوادث المرورية 6,314 إصابة، بينما بلغ عدد الوفيات 689 حالة وفاة، ويرجع ذلك إلى فضلٍ من الله أولاً، وفضلٍ من الدولة بتطبيق أنظمة وإجراءات سلامة صارمة، وتعزيز وعي المجتمع بكيفية الحد من مخاطر حوادث الطرق والوقاية منها.

15 المركبات المسجلة ورخص القيادة والحوادث المرورية 2011-2014

البيان		أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	المجموع
المركبات المسجلة	2011	781,095	1,044,360	231,050	61,994	25,037	112,993	61,879	**2,318,408**
	2012	834,981	1,155,372	250,537	68,477	25,793	122,722	65,144	**2,523,026**
	2013	873,734	1,243,336	262,957	73,317	26,638	127,698	67,214	**2,674,894**
	2014	...	...	...	...	...	...	...	**2,941,787**
رخص القيادة	2011	995,338	1,720,325	482,664	105,508	33,095	137,493	124,670	**3,599,093**
	2012	1,076,512	1,739,304	505,015	120,436	34,528	146,888	133,272	**3,755,955**
	2013	1,149,237	1,789,288	528,480	133,780	36,243	159,465	141,938	**3,938,431**
الحوادث المرورية	2011	2,280	2,635	701	253	86	316	429	**6,700**
	2012	2,057	1,490	696	203	88	253	334	**5,121**
	2013	2,071	1,554	651	199	80	296	273	**5,124**
	2014	...	...	...	...	...	...	...	**4,367**

المصدر: وزارة الداخلية.

....البيان غير متوفر

9.1مؤشرات التجارة الخارجية 2014:

بلغت القيمة الإجمالية لنتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2014، ما مقداره 1,072 مليار درهم ، مقابل 1,065 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2013، بارتفاع مقداره 7 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى حوالي 0.65 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات قد بلغت 696 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2014، مقارنةً بـ 685 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2013، وبنسبة ارتفاع مقدارها 1.66 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 132 مليار درهم، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 244 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 232 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2013، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 4.97 %.

وتنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، كونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي دول العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1.9.1التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2014:

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أم الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات 2014، فقد أشارت البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية، إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 440 مليار درهم وما نسبته 41.02 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية وبقيمة مقدارها 253 مليار درهم وما نسبته 23.61 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة وبقيمة مقدارها 103 مليار درهم وما نسبته 9.60 %. أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 97 مليار درهم وما نسبته 9.06 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي ،أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معها حوالي 71 مليار درهم تقريباً وما نسبته 6.63 % من إجمالي التبادل التجاري، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 70 مليار درهم تقريبا وما نسبته 6.55 % من إجمالي قيمه التبادل التجاري خلال عام 2014، وبالنسبة إلى الدول المحيطة والدول الأخرى فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معهما حوالي 38 مليار درهم وما نسبته 3.52 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين الدولة والعالم الخارجي.

شكل 36

التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2014

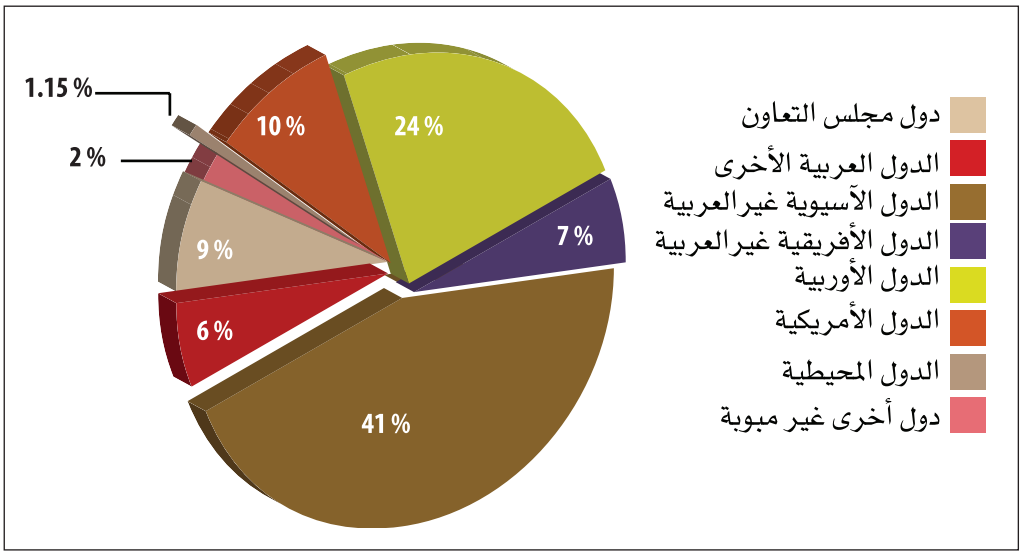

هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي للدولة نسباً مرتفعة في النمو، وذلك خلال الخمس سنوات الماضية من عام 2010 ولغاية العام 2014، كما يتبين من الشكل التالي.

شكل 37

حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2014-2010

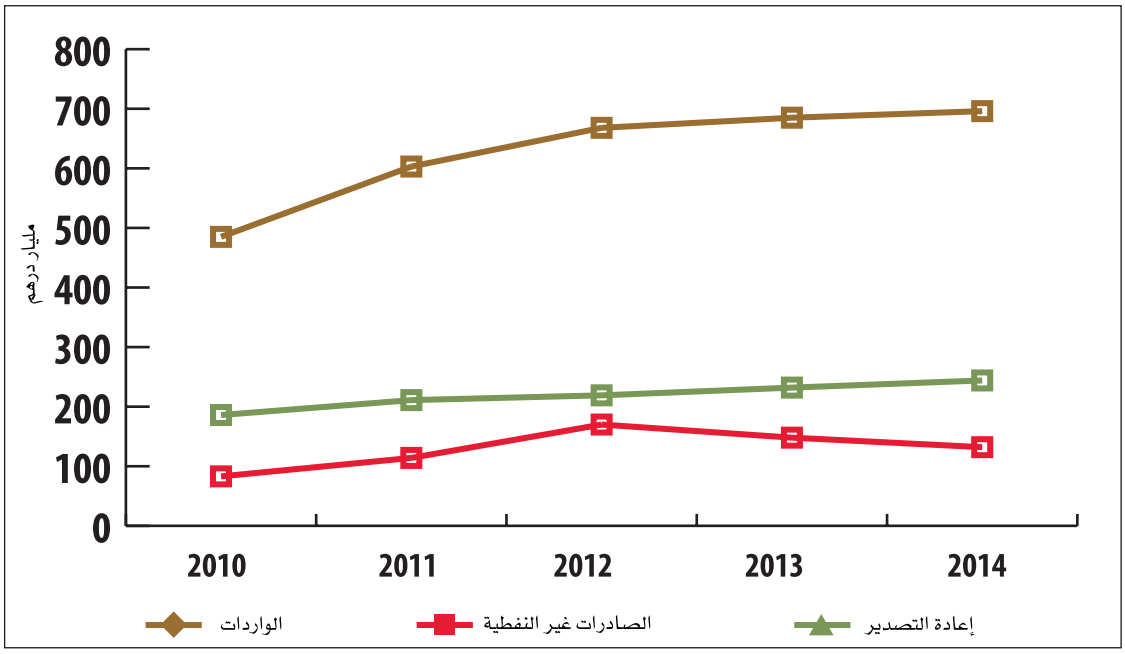

ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير، وفق ما تم توضيحه سابقاً، من جانبٍ آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة من النسب العالية مقارنةً بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، ويوضح الجدول التالي القيم الإجمالية للسنوات الخمس الأخيرة من عام 2010– 2014.

16 قيمة الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2010 - 2014

(القيمة بالمليار درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي قيمة التبادل	نسبة التغيير %
2010	485.4	83.1	185.9	754.4	14.23
2011	602.8	114.0	210.8	927.6	22.95
2012	667.5	169.7	218.6	1055.9	13.83
2013	685.1	148.1	232.1	1065.4	0.91
2014	696.4	132.2	243.7	1072.4	0.65

الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية في شتى المجالات، وسوف يتعرض التقرير في هذا الجزء للتطورات الجارية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مؤشرات السكان، والعمالة وسوق العمل، والصحة العامة، والمواليد والوفيات، والتعليم، والزواج والطلاق.

1.2 التقديرات السكانية 2011 – 2013 :

تعتبر بيانات التعدادات الشاملة ذات أهمية استثنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، كما هو الحال في الدول المستقرة من حيث حركة الوافدين والمقيمين فيها، ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد بادر المركز الوطني للإحصاء إلى تطوير أدوات قياس تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، ووضع آلية تجمع بين البيانات التي توفرها التعدادات والبيانات التي توفرها السجلات الإدارية لدى الجهات المختصة، مع الاستفادة من التجارب والتوصيات الدولية بهذا الخصوص، ومازالت جهود المركز تتواصل للحصول على، البيانات التفصيلية المطلوبة من مصادرها الرسمية، لإعداد تقديرات منقحة للسكان للفترة 2011 -2014.

تقديرات السكان منتصف عام 2010

قدر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسي بين عامي 2008 و 2009 وذلك لعدم اكتمال البيانات السجلية عن عام 2010 حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات، ومن ثم عدم توفر المتغيرات اللازمة لتقدير السكان بطريقة المكونات، كما أن نموذج النمو الأسي يعطي نتائج جيدة في الزمن القصير لاسيما نصف عام، خاصةً في ظل عدم وجود دلائل تشير إلى حدوث تغير كبير في الحراك السكاني خلال الفترة محل التقدير، وبناءً عليه بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 نسمة (ثمانية ملايين ومائتان وأربعة وستون ألف وسبعون نسمة) في منتصف عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على منهجية معادلة التوازن في إعداد تقديرات السكان في الدولة للفترة من 2006 -2009، حيث تعتمد هذه المنهجية على الإضافة السنوية لمقدار صافي الهجرة (القادمون بهدف الإقامة ناقصاً المغادرون بشكلٍ نهائي) ومقدار الزيادة الطبيعية (المواليد ناقصاً الوفيات) على بيانات آخر تعداد وهو تعداد 2005.

2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل :

تستند بيانات القوى العاملة إلى المسوح الدورية التي يتم إجراؤها بشكل منتظم من قبل المراكز الإحصائية حسب التوصيات والمعايير الدولية، إلا أنه لم يتم تنفيذ مسح القوى العاملة للأعوام 2010 – 2012، بسبب عدم توفر إطار المعاينة للمسح، وقد تم التعاون مع الجهات السجلية لاستثمار البيانات المتاحة لدى هذه الجهات لأغراض إعداد الحد الأدنى عن مؤشرات التشغيل والبطالة في الدولة، إلا أن هذه الجهود ما زالت في بداياتها وتحتاج لعمل خلال الفترة القادمة حتى تكون قادرة على المساهمة في توفير مؤشرات قابلة للاستخدام حول المشتغلين والمتعطلين وتوزيعاتهم وخصائصهم.

3.2 مؤشرات الخدمات الصحية :

يشير جدول (17) إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2013 عنها في عام 2012، وذلك من خلال ارتفاع العدد الإجمالي للمؤسسات الطبية والصحية، وكذلك ارتفاع أعداد الأطباء، بما فيهم أطباء الأسنان وهيئة التمريض، كما توضح بيانات عام 2013 أن عدد المستشفيات الحكومية أقل من عدد المستشفيات الخاصة، وبلغ متوسط عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية 219 سريراً، مقابل 50 سريراً في المستشفيات الخاصة.

17 إحصاءات الخدمات الصحية 2008 – 2013

البيان	القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المستشفيات	حكومي	32	33	33	34	33	33
	خاص	58	59	53	58	65	74
	جملة	90	92	86	92	98	**107**
الأسرة	حكومي	6,627	7,061	7,035	7,029	7,125	7,223
	خاص	2,549	2,665	2,557	2,556	3,494	3,730
	جملة	9,176	9,726	9,592	9,585	10,619	**10,953**
الأطباء البشريون	حكومي	5,969	5,159	5,192	5,053	5,318	6,166
	خاص	7,342	6,847	7,440	7,655	8,669	9,921
	جملة	13,311	12,006	12,632	12,708	13,987	**16,087**
أطباء الأسنان	حكومي	526	614	644	648	660	698
	خاص	2,412	2,408	2,257	2384	2,751	3,123
	جملة	2,938	3,022	2,901	3,032	3,411	**3,821**
هيئة التمريض	حكومي	15,443	15,571	14,715	14,892	15,406	15,579
	خاص	8,688	7,948	9,473	10,611	12,536	15,540
	جملة	24,131	23,519	24,188	25,503	27,942	**31,119**

4.2 إحصاءات المواليد والوفيات :

يبين جدول (18) عدد المواليد في الدولة خلال عام 2013، وتشير البيانات إلى أن نسبة النوع لهؤلاء المواليد على مستوى الدولة بلغت 104.7 %. بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 104.7 ذكر، وعلى مستوى فئة المواطنين تصل إلى 103.3 % مقابل 105.6 % بين غير المواطنين.

18 عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2013

الجنس	مواطنون	غير مواطنين	غير مبين	جملة
ذكور	17,257	30,571	27	47,855
إناث	16,708	28,950	26	45,684
جملة	**33,965**	**59,521**	**53**	**93,539**

ويعرض جدول (19) حالات الوفيات التي تمت في الدولة خلال عام 2013 حسب الجنس والجنسية، ويلاحظ من الجدول ارتفاع حالات الوفيات بين الذكور عن الإناث، وبين غير المواطنين عن المواطنين، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة السكانية في الدولة، والتي تتميز بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة غير المواطنين إلى المواطنين.

19 عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2013

الجنس	مواطنون	غير مواطنين	جملة
ذكور	1,391	4,235	5,626
إناث	948	1,440	2,388
غير مبين	1	0	1
جملة	**2,340**	**5,675**	**8,015**

5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية :

ويعرض جدول (20) عدد المدارس والفصول حسب القطاع، وكذلك عدد المعلمين في هذه المدارس حسب جنسهم، وذلك للعام الدراسي 2014/2013. ومن الجدول يتبين ارتفاع عدد المدارس الحكومية بنسبة 57.8 % مقابل 42.2 % للمدارس الخاصة، كما تمثل نسبة المعلمين في المدارس الحكومية 39.7 %، مقابل 60.3 % في المدارس الخاصة.

20 عدد المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2013/2014

القطاع	عدد المدارس	عدد الفصول	معلمون		
			ذكور	إناث	جملة
حكومي	697	12,364	6,955	17,960	**24,915**
خاص	509	29,118	7,435	30452	**37,887**
جملة	**1,206**	**41,482**	**14,390**	**48,412**	**62,802**

ويبين جدول (21) توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2014/2013. فعلى المستوى الإجمالي يوجد مقابل كل 100 طالب ذكر، هناك 95.4 طالبة أنثى، وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة أقل منها بين الذكور، فيما عدا المرحلة الثانوية، حيث بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 102.7 طالبة مقابل 100 طالب.

21 توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2014/2013

المرحلة	ذكور	إناث	جملة	نسبة البنات / البنين
رياض الأطفال	83,972	79,581	**163,553**	94.8
الحلقة الأولى	207,425	196,933	**404,358**	94.9
الحلقة الثانية	126,352	120,690	**247,042**	95.5
الثانوية	70,397	72,316	**142,713**	102.7
تعليم فني	934	0	**934**	44.1
تعليم ديني	6,168	2,722	**8,890**	_
جملة	**495,248**	**472,242**	**967,490**	**95.4**
تعليم كبار	7,346	6,652	**13,998**	90.6

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (22) إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في العملية التعليمية، من حيث توزيع عدد الطلبة حسب المرحلة والقطاع، ويتضح من الجدول أن التعليم الديني والتعليم الفني ينفذ من خلال القطاع الحكومي بنسبة 100 %. في حين تصل نسبة عدد الطلبة في التعليم الحكومي إلى نحو 29.1 % كما يتضح من البيانات في الجدول رقم (22).

22 توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2014/2013

المرحلة	حكومي	خاص	جملة	نسبة التعليم الحكومي
رياض الأطفال	33,029	130,524	**163,553**	20.2
الحلقة الأولى	101,208	303,150	**404,358**	25.0
الحلقة الثانية	79,924	167,118	**247,042**	32.4
الثانوية	57,409	85,304	**142,713**	40.2
تعليم فني	934	-	**934**	100.0
تعليم ديني	8,890	-	**8,890**	100.0
جملة	**281,394**	**686,096**	**967,490**	**29.1**
تعليم كبار	13,998	-	**13,998**	100.0

ويشير جدول (23) إلى توزيع الطلبة حسب الجنس والجنسية والقطاع في التعليم الجامعي في العام الدراسي 2014/2013، ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص عن التعليم الحكومي بواقع 64.6 % مقابل 35.4 %، وكذلك بين المواطنين والإناث بواقع 58.47 % و 54.42 % على التوالي مقارنة بغير المواطنين والذكور بواقع 41.5 % و 45.5 %. كما يشير الجدول إلى أن نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الحكومية إلى إجمالي الطلبة المواطنين تبلغ 53.8 %، بينما تبلغ نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الخاصة إلى إجمالي طلبة الجامعات الخاصة 46.1 %، كما يبين الجدول ارتفاع نسبة الطالبات المواطنات الملتحقات بالتعليم الجامعي مقابل نسبة الطلبة الذكور المواطنين بواقع 58.5 % مقابل 42 % على التوالي.

23 طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس للعام الدراسي 2014/2013

القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حكومي	20,281	15,411	**35,692**	21,839	25,363	**47,202**	42,120	40,774	**82,894**
خاص	11,862	29,843	**41,705**	1,351	2,329	**3,680**	13,213	32,172	**45,385**
جملة	32,143	45,254	**77,397**	23,190	27,692	**50,882**	55,333	72,946	**128,279**

6.2 إحصاءات الزواج والطلاق :

يوضح شكل (38) أن عقود الزواج في زيادة مطردة منذ عام 2006، ويتناول جدول (24) عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين، ومنه يتبين ارتفاع عدد عقود الزواج المسجلة منذ عام 2006 وحتى عام 2009، فيما شهدت انخفاضا طفيفاً في الأعوام التالية، وذلك سواءً أكان على المستوى الإجمالي، أم على مستوى جنسية الزوجين، وتوضح البيانات أنه خلال عام 2013 ارتفعت نسبة عقود زواج المواطنين من غير مواطنات إلى 22.1 % من إجمالي عقود زواج المواطنين، مقابل 18.3 % عام 2006، وارتفعت نسبة عقود زواج غير المواطنات من مواطنين إلى 27.8 % من إجمالي عقود زواج غير المواطنات، مقابل 25.6 % عام 2007، وبلغت نسبة عقود زواج المواطنات من غير المواطنين 10.8 % من إجمالي عقود زواج المواطنات وذلك عام 2013، بينما بلغت عقود زواج غير المواطنين من مواطنات 13.0 % من إجمالي عقود زواج غبر المواطنين في نفس السنة.

شكل 38

عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين

2013-2006

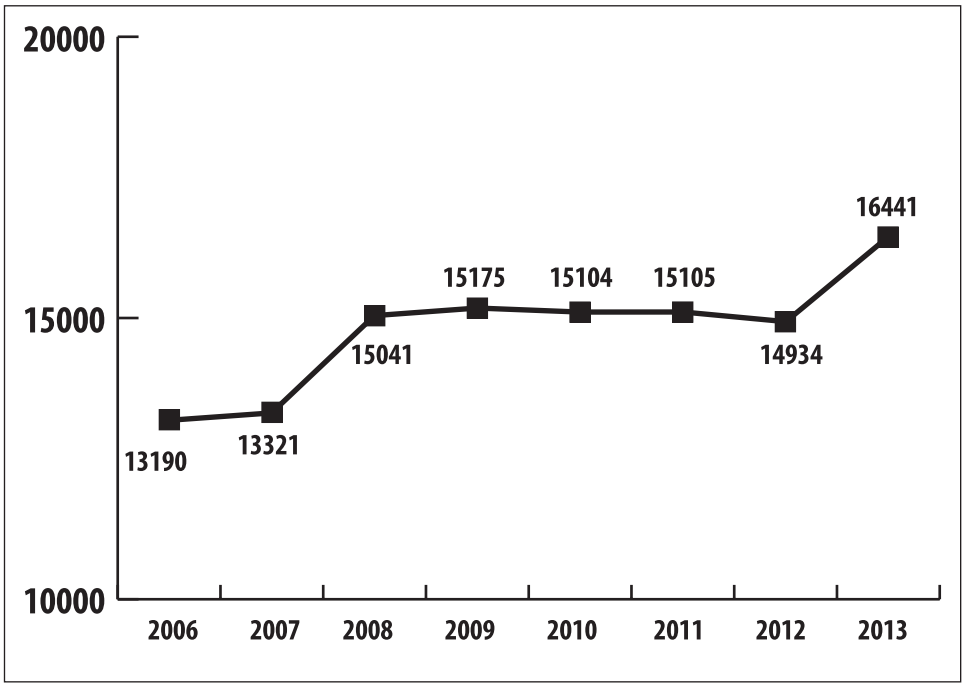

24 عقـود الـزواج المسـجلة لـدى المحاكـم حسـب جنسية الزوجين 2006 -2013

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2006	6,771	1,512	663	4,244	**13,190**
2007	6,190	1,662	658	4,811	**13,321**
2008	7,441	1,844	716	5,040	**15,041**
2009	7,510	1,883	642	5,120	**15,155**
2010	7,553	1798	737	5,016	**15,104**
2011	7,239	1,852	809	5,205	**15,105**
2012	6,962	1,791	824	5,357	**14,934**
2013	7,411	2,109	898	6,023	**16,441**

ويبين جدول (25) حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم منذ عام 2006، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع عدد حالات الطلاق بصورة متزايدة منذ عام 2006 وحتى نهاية عام 2010، ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة السريعة للسكان في الدولة خلال تلك الفترة.

25 حالات الطلاق المسـجلة لـدى المحاكـم حسـب جنسية الزوجين 2006 -2013

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2006	..	..	..	..	**3,335**
2007	1,580	672	129	1,380	**3,761**
2008	1737	676	115	1327	**3855**
2009	1,767	682	157	1,470	**4,076**
2010	1,795	693	145	1,561	**4,194**
2011	1,849	659	159	1,478	**4,145**
2012	1,704	647	133	1,417	**3,901**
2013	1,749	694	162	1,628	**4,233**

7.2 إحصاءات الضمان الاجتماعي:

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة بتغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية سريعة ومتلاحقة شملت مختلف جوانب الحياة، حيث أولت الدولة أهمية كبيرة لعملية التنمية الاجتماعية، وذلك حرصاً منها على تحسين ظروف ومستويات معيشة أفراد المجتمع عن طريق حصولهم على المساعدات الاجتماعية، ويرتبط الحصول على هذه المساعدات بوجود ظروف الحاجة إليها، وبانتهاء هذه الظروف تنتهي هذه المساعدة.

ويبين جدول رقم (26) إجمالي عدد حالات المساعدات الاجتماعية، حيث بلغ 42,058 حالة عام 2014 مقابل 41,256 حالة عام 2013 ،بزيادة 802 حالة، كما بلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذه المساعدات 95,515 مستفيد عام 2014 مقابل 92,292 مستفيد عام 2013، بزيادة 3,223 مستفيد، وقد بلغ عام 2014 متوسط نصيب الفرد 2,390 درهماً شهرياً في حين بلغ نصيبة 28,681 درهم سنوياً من هذه المساعدات.

كما تشير البيانات إلى أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد لإمارة دبي بلغ 33,953 درهماً عام 2014، وهو الأعلى في قيمة المساعدات بين الامارات، ثم تلتها إمارة أبوظبي حيث بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي بها 30,038 درهماً، ثم إمارة عجمان حيث بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي بها 29,358 درهماً، ثم تأتي باقي الإمارات.

26 حالات وقيم المساعدات الاجتماعية وعدد المستفيدين حسب الإمارة 2014

الإمارة	عدد الحالات	قيمة الإعانات (بالدرهم)	عدد المستفيدين					متوسط نصيب الفرد (بالدرهم) شهرياً	متوسط نصيب الفرد (بالدرهم) سنوياً
			ذكور	%	إناث	%	جملة		
أبوظبي	13,140	847,096,879	14,575	51.7	13,626	48.3	28,201	2,503	30,038
دبي	7,405	480,403,446	7,160	50.6	6,989	49.4	14,149	2,829	33,953
الشارقة	8,363	561,687,291	12,041	61.5	7,553	38.5	19,594	2,389	28,666
عجمان	2,324	146,465,270	2,841	56.9	2,148	43.1	4,989	2,446	29,358
أم القيوين	1,074	68,355,836	1,709	64.5	941	35.5	2,650	2,150	25,795
رأس الخيمة	5,742	364,855,651	8,186	60.9	5,255	39.1	13,441	2,262	27,145
الفجيرة	4,010	270,632,078	8,676	69.5	3,815	30.5	12,491	1,806	21,666
الإجمالي	**42,058**	**2,739,496,451**	**55,188**	**57.8**	**40,327**	**42.2**	**95,515**	-	-

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

شكل 39

متوسط قيمة نصيب الفرد الشهري من المساعدات الاجتماعية حسب الإمارة 2014

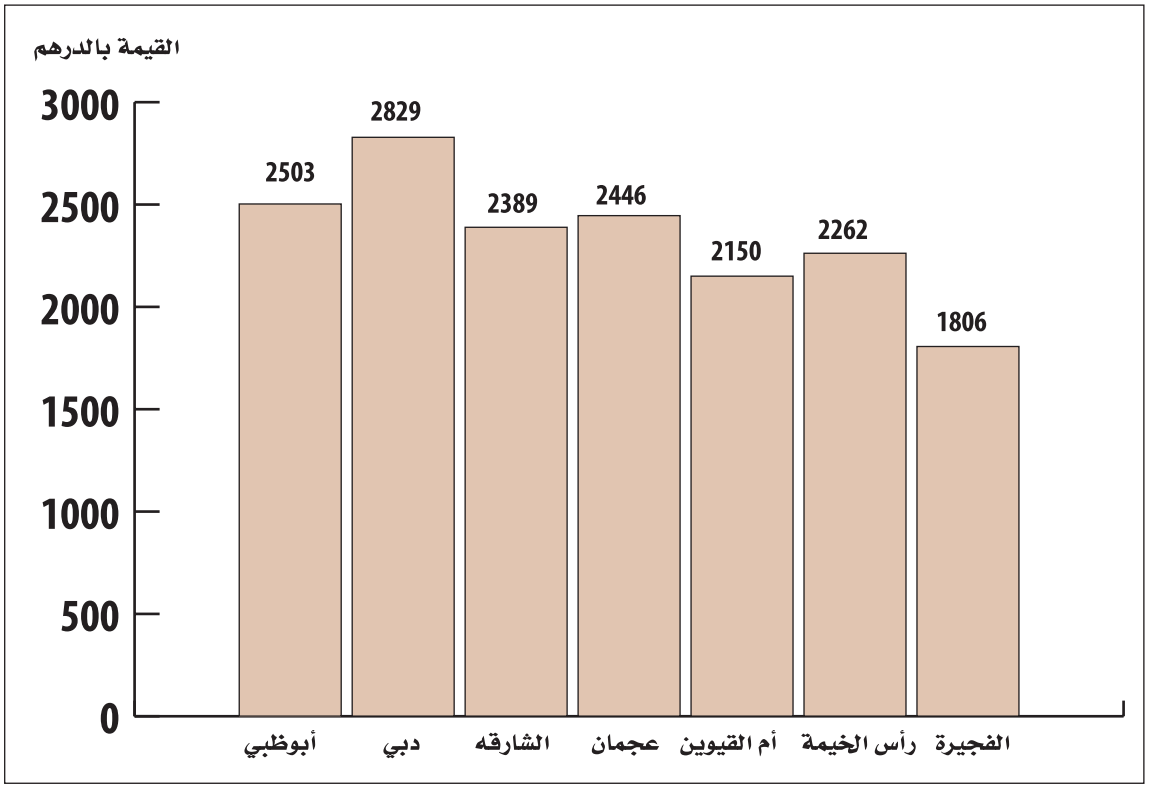

الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة

تشير البيانات أن المساحة المحصولية في الدولة لعام 2013 بلغت 772.5 ألف دونم، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد كل من الضأن والماعز والأبقار والجمال عام 2013 مقارنةً بعام 2012، في حين سجلت الثروة السمكية ارتفاعاً بسيطاً في الإنتاج بلغ 0.7 % نهاية عام 2013 مقارنةً بمستواها نهاية عام 2012.

وأظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هي المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2013 حوالي 1.9 مليار متر مكعب.

1.3 مؤشرات إحصاءات الزراعة :

1.1.3 الإنتاج النباتي:

تشير البيانات الإحصائية لعام 2013 إلى ارتفاع المساحة المحصولية ارتفاعاً بسيطاً عام 2013 مقارنةً بعام 2012 بنسبة أقل من 1 %. حيث بلغت المساحة المحصولية والتي تشمل المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات والأراضي المتروكة للراحة والمراعي المؤقتة (حسب تعريف منظمة FAO) في دولة الإمارات العربية المتحدة 772.5 ألف دونم عام 2013، بينما بلغت 766.7 ألف دونم عام 2012، وقد ارتفعت المساحة المحصولية للمحاصيل الحقلية عام 2013 حيث بلغت 46.3 ألف دونم، بينما سجلت 45.3 الف دونم عام 2012، بنسبة زيادة بلغت 2.2 %، أما الخضروات فقد انخفضت المساحة المحصولية بنسبة 17.4 %، حيث بلغت 39.4 ألف دونم عام 2013، بينما سجلت 47.7 ألف دونم عام 2012. أما أشجار الفاكهة فقد ارتفعت من 396.1 ألف دونم عام 2012 لتصبح 397.5 ألف دونم عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 0.4 % فقط.

27 مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2010- 2013

(المساحة: بالدنم – قيمة الإنتاج: بألف الدرهم – كمية الإنتاج: بالطن)

السنة	المحاصيل الحقلية			الخضروات			أشجار الفاكهة		
	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)
2010	295,461	1,664,003	2,606,319	50,254	151,861	309,160	416,721	296,082	1,082,014
2011	225,624	744,558	1,121,398	50,181	148,878	333,178	433,980	262,792	1,076,883
2012	45,278	183,703	405,703	47,661	155,605	363,997	396,099	228,356	1,164,055
2013	46,289	153,601	342,021	39,411	119,171	283,605	397,523	250,092	1,455,394

المصدر: وزارة البيئة والمياه، مركز الإحصاء – أبوظبي.

2.1.3 مؤشرات الإنتاج الحيواني:

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عام 2013 شهد زيادة في أعداد الضأن، حيث قُدرت بـ 2,082,926 رأساً عام 2013، بينما قدر عام 2012 بـ 1,841,829، بنسبة زيادة بلغت 13 %، أما الماعز فقد قدرت أعداده بـ 1,850,464 رأساً، بينما قدر عام 2012 بـ 1,579,164 رأسا، بنسبة زيادة بلغت 17 %. وبالنسبة لأعداد الأبقار في المزارع التقليدية فقد قُدّر عددها بـ50,104 رأساً في عام 2013، بينما قدرت عام 2012 بـ44,321، بنسبة زيادة بلغت 13 %. بينما قدر عدد الجمال بـ 392,667 رأساً عام 2013، بزيادة قدرها 7.8 % عن عام 2012، حيث كانت 364,378 رأساً.

شكل 40

أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2008-2013

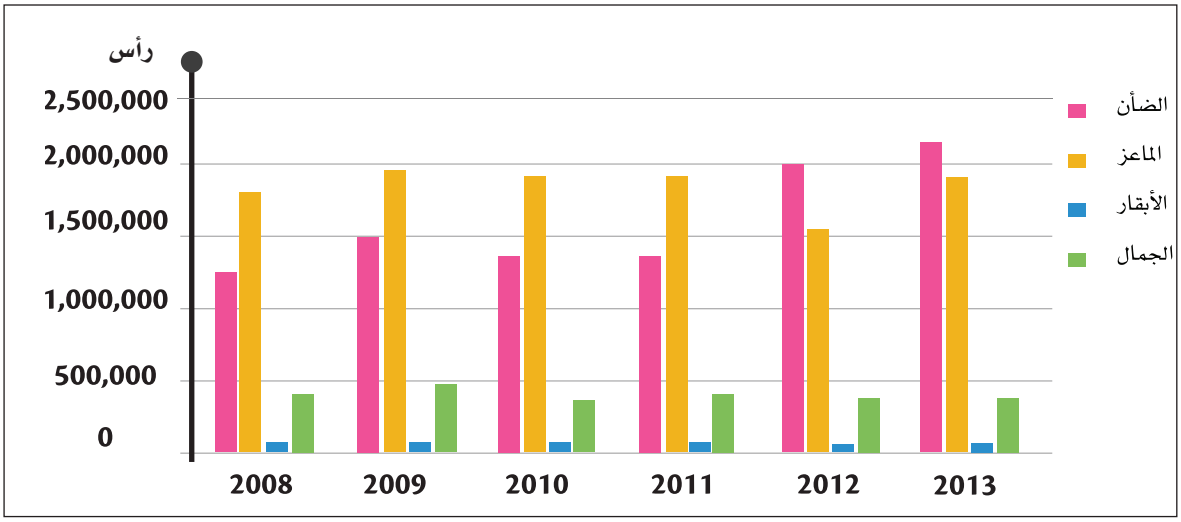

3.1.3 مؤشرات المزارع التجارية للدواجن والأبقار:

أظهرت نتائج مسح المزارع التجارية إلى ارتفاع قيمة إنتاج أبقار المزارع التجارية من حوالي 325.3 مليون درهم عام 2012 إلى حوالي 365.1 مليون درهم عام 2013، بزيادة مقدارها 12.2 %. أما كمية الإنتاج من الدجاج اللاحم فقد ارتفعت من حوالي 46 ألف طن عام 2012، إلى حوالي 51.7 ألف طن، بنسبة بلغت 12 %. بينما ارتفعت كمية إنتاج بيض المائدة في مزارع الدجاج البياض بنسبة ضئيلة بلغت 1.6 %. حيث سجلت 740.8 مليون بيضة في عام 2013، بينما سجلت 729 مليون بيضة عام 2012.

28 كميات الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج والامارة 2013

المنتج	الوحدة	أبوظبي[1]	دبي	الإمارات الشمالية	المجموع
لحم دجاج	طن	21,624.0	14,728.0	15,331.1	**51,683.1**
بيض مائدة	مليون بيضة	248.3	207.8	284.7	**740.8**
حليب	طن	87,386.0	71,131.0	2,429.0	**160,946.0**
مواليد الأبقار	عدد	9,381.0	6,882.0	485.0	**16,748.0**
سماد عضوي	طن	107,763.0	25,673.0	27,856.7	**161,292.7**

المصدر: مسح المزارع التجارية / المركز الوطني للإحصاء.

1- مركز الإحصاء - أبوظبي.

4.1.3 مؤشرات الثروة السمكية:

أشارت النتائج إلى أن كمية الأسماك المصطادة، قد ازدادت عام 2013 بنسبة ضئيلة مقارنة بعام 2012 لم تتجاوز 0.7 %، حيث بلغت الكمية 73,203 طناً عام 2013 ، بينما بلغت 72,728طناً عام 2012.

29 كمية الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2010 - 2013

(الكمية: طن)

النوع	2010	2011	2012	2013
أبوظبي[1]	6,333	3,922	4,399	**3,862**
دبي	8,948	8,060	11,830	**10,809**
الشارقة	18,487	18,650	16,894	**17,420**
عجمان	5,892	6,700	6,360	**6,379**
أم القيوين	6,649	5,735	5,490	**5,674**
رأس الخيمة	17,898	17,412	16,673	**16,920**
الفجيرة	15,403	14,668	11,082	**12,139**
المجموع	79,610	75,147	72,728	**73,203**

المصدر: وزارة البيئة والمياه.

1- مركز الإحصاء - أبوظبي.

5.1.3 مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية :

بلغت كمية واردات الدولة لبعض السلع الزراعية 12.8 مليون طن عام 2014 مقابل 11.9 مليون طنً عام 2013، بزيادة بلغت 7.8 %، وكانت الزيادة واضحة في كمية منتجات الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة الزيادة 49 %، في حين كان الأقل نمواً في واردات المنتجات النباتية حيث ازدادت بنسبة 4 % بالكمية والقيمة على حد سواء أما فيما يتعلق بقيمة الواردات فقد ازدادت بنسبة مقدارها 27 % مقارنة بعام 2013.

أما الصادرات لبعض السلع الزراعية فقد بلغت كميتها 1.56 مليون طن عام 2014، مقابل 1.3 مليون طن عام 2013، أي بزيادة 20 %، مما يشير إلى نمو جيد للصادرات بين عامي 2013 و2014، وقد كانت الزيادة واضحة في كمية الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة أكثر من 25 %، أما قيمة هذه الصادرات من هذه السلع، فقد بلغت نسبة الزيادة 20 %مقارنة بعام 2013.

وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من الدولة من بعض السلع الزراعية قد شهد تراجعاً عام 2014 حيث بلغت 1.5 مليون طن مقابل 1.60 مليون طن عام 2013، أي بانخفاض مقداره 6.42 %، أما قيمة المعاد تصديره من هذه السلع فقد بلغت 7.2 مليار درهم عام 2014، مقابل 5.9 مليار درهم عام 2013، بارتفاع مقداره 22 %، وكانت الزيادة واضحة في المنتجات الغذائية حيث تضاعفت كميات المعاد تصديرها خلال عام 2014 وبنسبة 101 %، بينما ازدادت قيمة المعاد تصديره من نفس المجموعة بنسبة 20 %.

30 كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2014

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

السلع الزراعية	الواردات		الصادرات		المعاد تصديره	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
حيوانات حية ومنتجات حيوانية	1,468,799	15,477,813	166,130	1,492,397	130,195	2,103,332
منتجات نباتية	9,673,125	21,911,359	167,786	500,658	1,208,544	4,484,388
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	531,618	2,198,379	290,477	1,209,530	19,501	103,141
صناعة غذائية	1,091,219	4,166,895	898,565	1,900,968	122,724	427,660
منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها	112,052	248,022	38,087	120,712	18,356	46,653
المجموع	**12,876,814.7**	**44,002,468.5**	**1,561,045.6**	**5,224,265.0**	**1,499,320.3**	**7,165,174.2**

2.3 مؤشرات إحصاءات البيئة :

1.2.3 مؤشرات عناصر المناخ:

تشير بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل لعام 2014 من محطات الرصد الرئيسية، إلى أن أعلى متوسط لدرجة الحرارة الشهري قد سجلت في محطة مطار العين وبلغت 36.9 درجة مئوية، وذلك في شهر يوليو، وأدنى متوسط شهري لدرجة الحرارة بلغت 17.8 في محطة أم القيوين في يناير.

أما أعلى متوسط شهري لدرجة الحرارة العظمى فقد سُجلت في محطة مطار العين وبلغت 44.3 درجة مئوية في شهر يوليو، وأما أدنى متوسط شهري لدرجة الحرارة فقد بلغت 11.8 درجة مئوية في محطة رأس الخيمة في شهر يناير، وأدنى درجة حرارة مسجلة بلغت 7.6 درجة مئوية في شهر فبراير في محطة مطار رأس الخيمة.

وسجلت محطة مطار العين أدني متوسط للرطوبة النسبية الشهرية وبلغت 10 % بينما بلغ أعلى متوسط رطوبة نسبية شهرية 94% في محطة أم القيوين في الأشهر يناير وفبراير ومارس.

أما بالنسبة إلى كميات الأمطار التي تهطل على الدولة والتي تتميز بتذبذبها من سنة إلى أخرى، كما تتباين معدلات هطولها من منطقة إلى أخرى، ويتركز سقوطها بين شهري نوفمبر وإبريل، وتتركز الأيام الممطرة التي قد ترافقها حدوث عواصف رعدية شديدة في شهر يناير من كل عام، وفي عام 2014 سجلت محطة مطار العين أعلى كمية أمطار، حيث بلغت حوالي 65 ملم، ونظراً لارتفاع درجات الحرارة في الدولة وانخفاض كميات الهطول فإن معظم كميات الأمطار تتبخر، مما يجعل التغذية الجوفية شبه معدومة، وعند النظر إلى مجموع الهطول السنوي، نجد أن جميع المناطق هطل عليها أقل من 100 ملم، وفيما يلي قياسات لعناصر المناخ الرئيسية للمحطات الرئيسية في الدولة لعام 2014.

31 متوسط درجات الحرارة المئوية حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية 2014 (مْ)

المحطة	الشهر											
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	18.6	19.8	23.6	29.0	32.1	33.4	35.4	35.6	33.7	30.9	25.1	21.2
مطار العين	17.9	19.4	23.8	30.4	33.6	35.4	36.9	36.4	34.4	30.7	24.1	20.3
مطار دبي	19.8	20.6	24.1	29.3	32.6	34.1	36.2	35.9	34.1	31.8	26.1	22.6
مطار الشارقة	18.4	19.4	23.4	29.0	32.4	34.1	36.4	35.9	33.7	31.0	25.0	21.0
محطة عجمان	19.6	20.1	23.3	27.4	31.2	33.0	35.2	34.6	33.2	31.3	26.1	22.4
محطة ام القيوين	17.8	18.5	22.3	27.0	30.4	32.2	34.7	34.2	32.0	29.5	23.6	19.9
مطار رأس الخيمة	17.9	18.8	22.9	28.4	31.7	33.7	36.1	35.4	33.0	29.9	23.7	19.6
مطار الفجيرة	19.8	20.7	23.8	29.6	33.8	35.4	33.5	32.0	32.1	30.3	26.0	22.5
معدل المتوسط الشهري[1]	18.7	19.7	23.4	28.7	32.2	33.9	35.6	35.0	33.3	30.7	25.0	21.2
أعلى متوسط درجة حرارة عظمى	19.8	20.7	24.1	30.4	33.8	35.4	36.9	36.4	34.4	31.8	26.1	22.6
أدنى متوسط درجة حرارة صغرى	17.8	18.5	22.3	27.0	30.4	32.2	33.5	32.0	32.0	29.5	23.6	19.6

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

1- تم حساب هذا المعدل من المتوسطات الشهرية للمحطات الرئيسية فقط.

32 متوسط درجات الحرارة المئوية العظمى والصغرى حسب الشهر ومحطة الأرصاد الرئيسية (مْ) 2014

المحطة		الشهر											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	الصغرى	13.5	14.7	18.3	22.4	25.6	27.3	30.0	30.9	28.8	25.5	20.0	16.0
	العظمى	23.6	25.1	29.6	36.1	39.3	40.6	42.0	42.4	40.4	37.4	30.0	26.1
مطار العين	الصغرى	12.4	13.2	17.5	23.1	25.9	27.5	29.8	30.0	28.1	24.7	18.4	14.3
	العظمى	23.5	25.4	30.2	37.5	41.1	43.7	44.3	43.7	41.3	37.1	30.2	26.6
مطار دبي	الصغرى	15.9	16.4	19.9	24.1	27.5	29.2	32.0	32.2	30.2	27.7	21.9	17.9
	العظمى	23.6	25.0	28.9	35.0	38.4	40.4	41.3	41.2	39.7	36.6	29.9	26.7
مطار الشارقة	الصغرى	13.1	13.7	17.5	21.9	25.5	27.5	30.9	30.9	28.2	24.8	19.4	14.7
	العظمى	23.8	25.6	29.7	36.4	39.3	41.7	43.2	42.6	40.9	37.5	30.7	27.2
محطة عجمان	الصغرى	15.9	16.4	19.8	22.1	27.8	29.2	32.0	31.7	29.7	27.2	22.3	18.2
	العظمى	23.5	24.1	27.4	32.7	35.3	37.8	40.4	39.8	38.3	36.6	30.5	27.0
محطة أم القيوين	الصغرى	12.9	13.0	16.8	20.5	23.8	25.7	29.2	29.1	26.1	23.3	17.6	13.7
	العظمى	23.2	24.4	28.1	34.4	37.1	39.3	41.6	40.5	39.2	36.1	29.7	26.5
مطار رأس الخيمة	الصغرى	11.8	12.2	16.6	20.5	23.8	26.3	30	29.9	26.1	22.5	16.9	12.4
	العظمى	24.1	25.7	29.8	37.1	40.1	42.7	43.5	41.9	41.5	37.8	30.7	27.6
مطار الفجيرة	الصغرى	16.0	17.0	20.3	25.2	29.2	31.4	31.2	30.0	29.4	26.8	22.1	18.4
	العظمى	23.2	24.4	27.5	34.2	38.4	40.3	36.7	35.0	35.4	34.3	30.3	26.9
أعلى متوسط درجة حرارة عظمى		24.1	25.7	30.2	37.5	41.1	43.7	44.3	43.7	41.5	37.8	30.7	27.6
أدنى متوسط درجة حرارة صغرى		11.8	12.2	16.6	20.5	23.8	25.7	29.2	29.1	26.1	22.5	16.9	12.4

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

33 متوسط درجات الرطوبة النسبية المئوية العظمى والصغرى (%) حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2014

المحطة		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	المتوسط	69	64	60	49	44	50	51	49	56	52	55	64
	الصغرى	45	38	32	21	17	20	23	24	25	23	33	40
	العظمى	87	86	83	77	70	75	74	70	81	74	73	82
مطار العين	المتوسط	61	53	48	30	27	31	37	38	38	41	50	56
	الصغرى	35	28	24	14	11	10	15	17	16	20	28	30
	العظمى	85	79	74	51	48	59	65	60	64	67	72	80
مطار دبي	المتوسط	61	58	57	47	43	50	51	52	56	50	51	57
	الصغرى	43	36	36	22	21	23	28	30	26	27	36	37
	العظمى	76	78	79	70	65	75	72	73	78	70	67	75
مطار الشارقة	المتوسط	68	64	60	48	43	49	50	51	56	51	54	59
	الصغرى	43	36	35	21	20	22	25	29	26	26	33	35
	العظمى	87	85	83	73	67	73	72	71	80	71	73	79
محطة عجمان	المتوسط	69	68	69	63	58	62	61	63	66	57	55	61
	العظمى	51	48	48	37	35	37	37	38	39	33	38	42
	الصغرى	82	84	88	82	75	78	77	80	82	74	69	75
محطة أم القيوين	المتوسط	86	85	82	57	53	59	59	59	64	59	60	65
	الصغرى	73	68	64	26	26	29	28	33	30	30	37	40
	العظمى	94	94	94	80	75	79	78	77	84	78	78	83
مطار رأس الخيمة	المتوسط	68	61	61	44	41	45	48	48	52	22	62	64
	الصغرى	42	35	33	19	17	19	23	28	23	15	36	37
	العظمى	90	87	86	71	65	71	73	70	77	28	86	86
مطار الفجيرة	المتوسط	61	55	53	44	43	49	71	74	69	61	51	52
	الصغرى	46	37	37	20	19	26	55	59	49	45	34	36
	العظمى	76	70	68	74	70	76	84	86	83	75	69	68
أعلى متوسط رطوبة نسبية		94	94	94	82	75	79	84	86	84	78	86	86
أدنى متوسط رطوبة نسبية		35	28	24	14	11	10	15	17	16	15	28	30

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

34 كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد 2014

المحطة		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
مطار أبو ظبي	كمية المطر	7.62	3.82	29.23	5.02	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02	0.01	45.74
	الأيام الماطرة	6	5	6	4	2	0	0	0	0	0	2	1	26
مطار العين	كمية المطر	2.21	1.22	48.22	6.80	0.01	0.00	0.00	5.00	0.01	0.20	1.21	0.00	64.88
	الأيام الماطرة	4	3	4	2	1	0	0	3	1	1	2	0	21
مطار دبي	كمية المطر	17.41	8.40	25.81	7.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.20	0.01	1.00	59.83
	الأيام الماطرة	5	5	4	2	0	0	0	0	0	1	1	1	19
مطار الشارقة	كمية المطر	14.42	7.42	19.73	4.61	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.02	0.00	46.22
	الأيام الماطرة	6	5	6	2	1	0	0	0	0	1	2	0	23
محطة عجمان	كمية المطر	0.00	0.00	15.50	0.40	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.80	0.00	16.70
	الأيام الماطرة	0	0	3	1	0	0	0	0	0	0	1	0	5
محطة أم القيوين	كمية المطر	8.40	0.00	8.80	0.60	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.60	0.00	21.40
	الأيام الماطرة	3	0	3	2	0	0	0	0	0	0	1	0	9
مطار رأس الخيمة	كمية المطر	15.60	2.50	20.60	1.20	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15.50	0.00	55.40
	الأيام الماطرة	5	3	5	2	0	0	0	0	0	0	1	0	16
مطار الفجيرة	كمية المطر	12.83	7.53	29.10	5.31	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	5.51	0.00	60.28
	الأيام الماطرة	7	4	4	3	0	0	0	0	0	0	2	0	20
أكبر كمية أمطار		17.41	8.40	48.22	7.00	0.02	0.00	0.00	5.00	0.01	0.20	15.50	1.00	64.88

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

شكل 41

متوسط كمية الأمطار الهاطلة 2003-2014

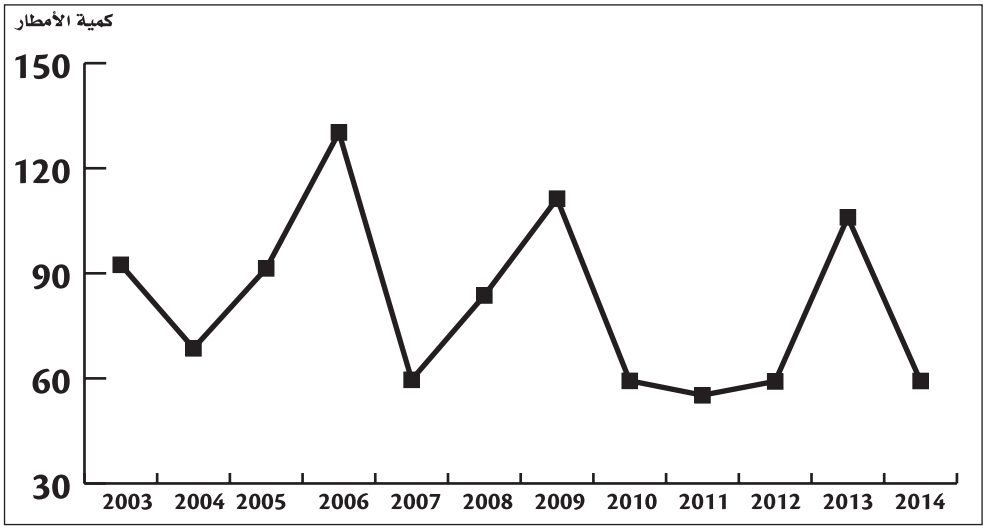

2.2.3 مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه:

1.2.2.3 إنتاج المياه:

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية ذات الندرة الشديدة في الدولة وذلك بسبب قلة الهطول للأمطار كما ورد سابقاً في بند المناخ، وتعتمد الدولة في مواردها المائية على موردين رئيسيين هما:

1. الموارد التقليدية للمياه العذبة: ومصدرها الرئيسي هو المياه الجوفية، وتعد التغذية الجوفية بسيطة جداً نتيجة قلة الأمطار الهاطلة سنوياً، كما يوجد مصادر للمياه السطحية في الإمارات الشمالية ولكن كمياتها قليلة جداً.
2. الموارد غير التقليدية: حيث تعتبر المورد الرئيسي للمياه في دولة الإمارات ومصادرها الرئيسة هي المياه المزالة ملوحتها (المياه المحلاة) والمياه العادمة المعالجة.

وتقدر كمية المياه الجوفية المخزونة في الدولة بحوالي 583 كم^3 (كل كم^3 يساوي بليون متر مكعب)، وقدرت كمية المياه العذبة منها بنحو 20 كم^3، وتشكل ما نسبته 3 % من إجمالي المياه الجوفية الموجودة في الدولة عام 2008.

ينبغي الإشارة إلى أنه نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه، ومحدودية الموارد المائية من المصادر التقليدية، فإن الاستجابة كانت بزيادة إنتاج المياه من المصادر غير التقليدية، وخاصةً المياه المزالة ملوحتها من محطات تحلية المياه، سواءً من مياه الخليج أو مياه الآبار، وازدادت كمية المياه المنتجة من المياه المزالة ملوحتها في عام 2013 حيث وصلت إلى حوالي 1.9 مليار متر مكعب، وبزيادة بلغت 3 % عن إنتاج المياه المزالة ملوحتها عام 2012، وبلغت الزيادة في إنتاج المياه بين عامي 2007 و2013 حوالي 24 %، وبمعدل زيادة سنوية حوالي 3.6 % .

شكل 42

متوسط كمية المياه المنتجة 2007-2013

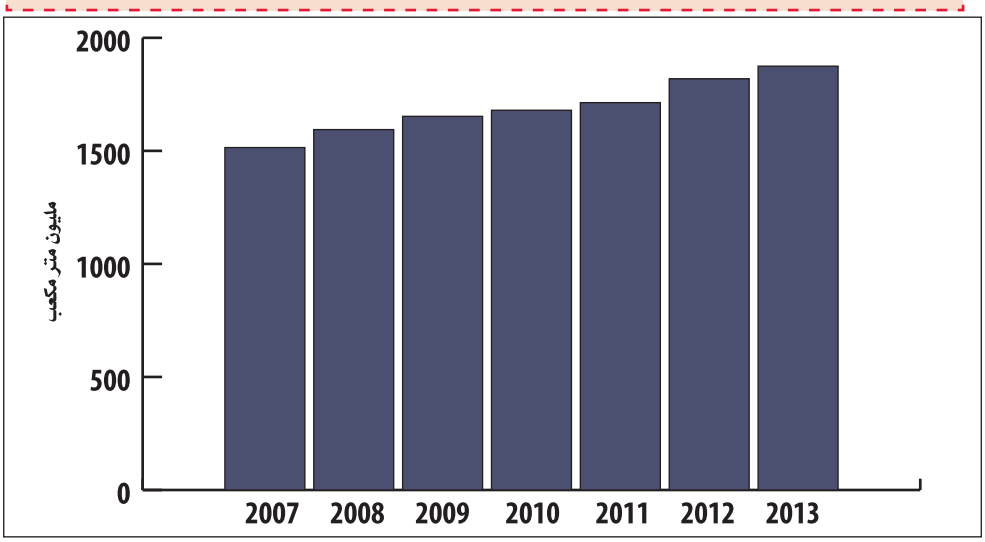

المصدر: وزارة الطاقة

2.2.2.3 مؤشرات استخدام المياه (العذبة):

بلغت كمية الاستخدام من المياه المزالة ملوحتها والتي تم توزيعها في الشبكات من قبل هيئات إنتاج المياه في الدولة عام 2013 حوالي 1.9 مليار متر مكعب، وازداد استخدام المياه التي يتم التزويد بها عبر الشبكات العامة من هيئات إنتاج المياه في الدولة في عام 2013 بحوالي 1% عن عام 2012، وزاد بحوالي 24% خلال الفترة 2007 –2013، وشكل الاستخدام في إمارتي أبوظبي ودبي ما نسبته حوالي 87% من إجمالي المياه المستخدمة، وترتبط الزيادة في استخدام المياه بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستخدمة للمياه.

شكل 43

كمية المياه المستخدمة 2007-2013

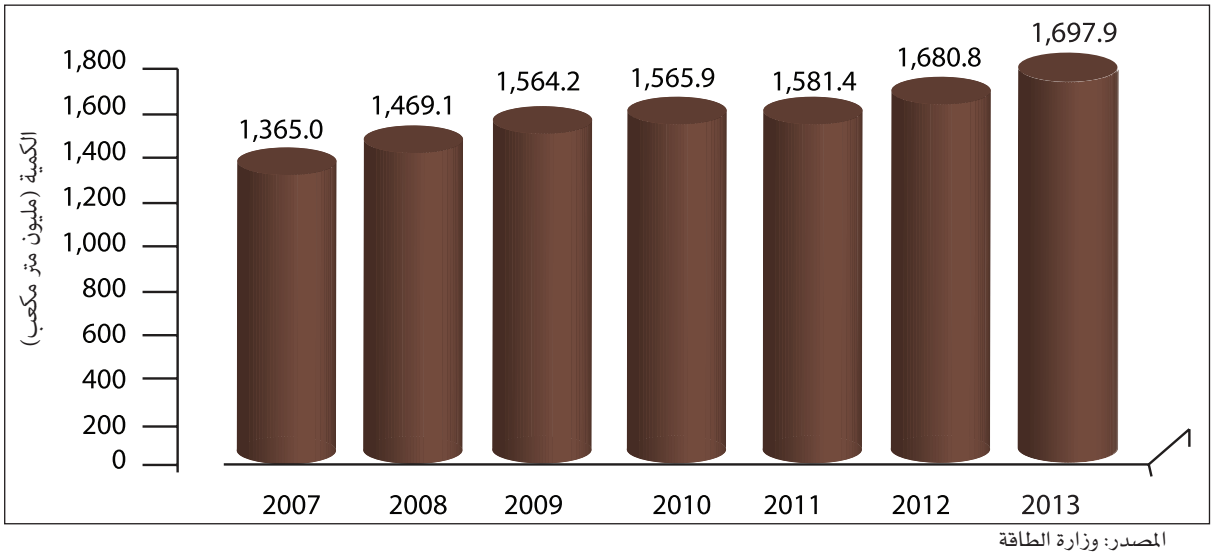

المصدر: وزارة الطاقة

3.2.2.3 المياه العادمة المعالجة:

وصلت كمـية المياه العادمة المعالـجة في الدولـة إلى حوالي 606 مليون متراً مكعباً، وبزيادة بـلغت حوالي 9 % عن عام 2012، وتشير بيانات عام 2013 إلى أن إمارة أبوظبي تنتج أكبر كمية من المياه العادمة المعالجة، تلتها إمارة دبي ثم إمارة الشارقة، وما زالت إمارة ام القيوين لا يوجد بها محطة لمعالجة المياه العادمة.

شكلت المياه العادمة المعالجة من إمارتي أبوظبي ودبي في عام 2013 حوالي 80 % من مجموع المياه العادمة المعالجة، وساهمت إمارة الشارقة بنسبة 13 %، بينما ساهمت بقية الإمارات بنسبة 7 % فقط.

شكل 44

كمية المياه العادمة المعالجة 2011-2013

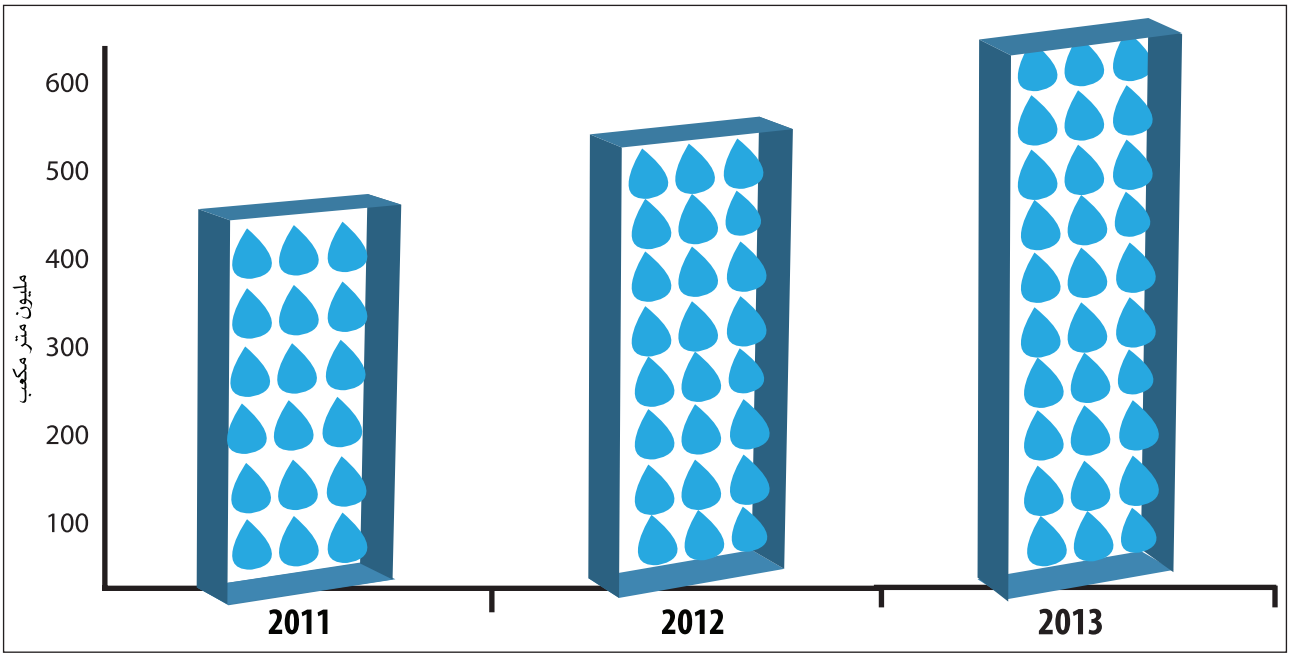

3.2.3 مؤشرات احصاءات النفايات:

بلغت كمية النفايات المجمّعة من جميع الإمارات في الدولة خلال عام 2013 حوالي 27 مليون طن، وشكلت النفايات غير الخطرة منها حوالي 99 %، وزادت هذه الكمية عما تم جمعه عام 2012 بحوالي 5 %. وشكلت النفايات المجمّعة في إمارة أبوظبي ما نسبته 44 % من إجمالي النفايات المجمّعة عام 2013، تليها إمارة دبي بما نسبته 38 %. وامارة الشارقة حوالي 14 % وبقية الإمارات 4 %.

شكل 45

التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب الإمارة 2013

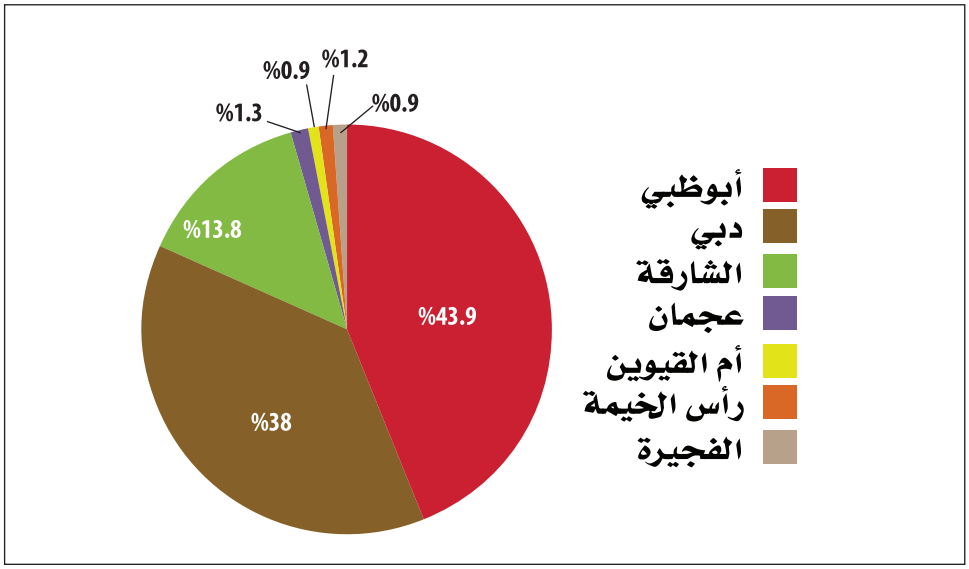

ومن جانب آخر شكلت النفايات الخطرة المجمعة في مدافن النفايات (المكبات) 1.1 % من إجمالي النفايات المجمّعة لعام 2013، وهذا يدل على أن النفايات المجمّعة في الدولة ليست ذات خطورة، وقد ارتفع إجمالي كمية النفايات الخطرة المجمّعة من 287 ألف طن عام 2009 إلى 305 ألف طن عام 2013، وتساهم إمارة دبي بحوالي 54 % من كمية النفايات الخطرة المجمعّة، تشكل النفايات الصناعية الخطرة منها حوالي 90 %.

شكل 46

التوزيع النسبي للنفايات المجمعة حسب النوع 2013

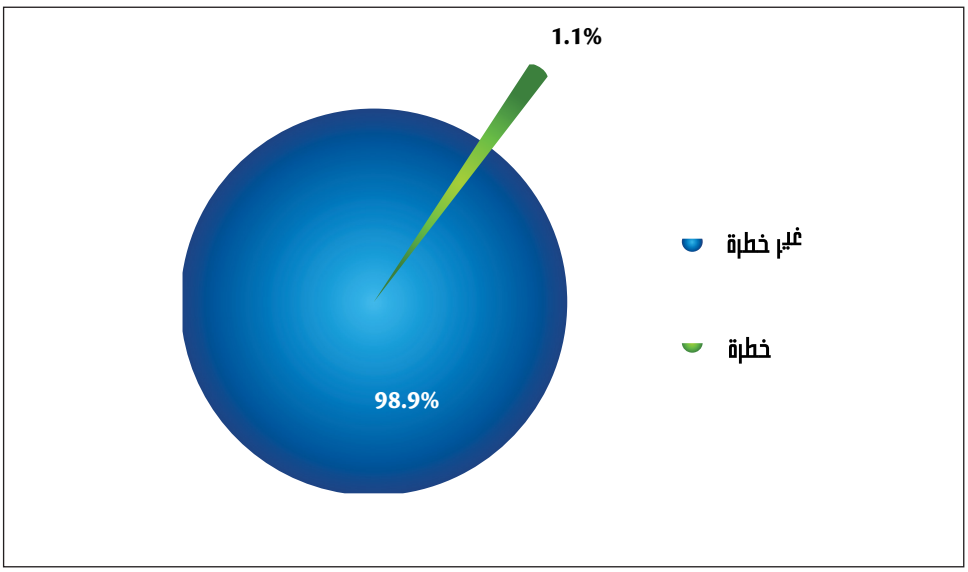

ويتم التخلص من النفايات في دولة الإمارات العربية المتحدة بطرق آمنة، حيث تم استخدام أسلوب الطمر في عام 2013، للتخلص من النفايات غير الخطرة لأكثر من 80 % منها، وتم استرجاع نحو 19 % من النفايات غير الخطرة المجمّعة، وتم التخلص من حوالي 60 % من النفايات الخطرة في مرافق معالجة النفايات الخطرة، وتم معالجة حوالي 16 % من النفايات الخطرة معالجة خاصة قبل طمرها في المكب العام، وحوالي 15 % تم معالجتها والتخلص منها من قبل شركات المعالجة، وفيما يتعلق بالنفايات الطبية الخطرة يتم حرق معظمها في المحارق التابعة للبلديات أو المستشفيات.

شكل 47

التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمعة غير الخطره حسب أسلوب التخلص منها 2013

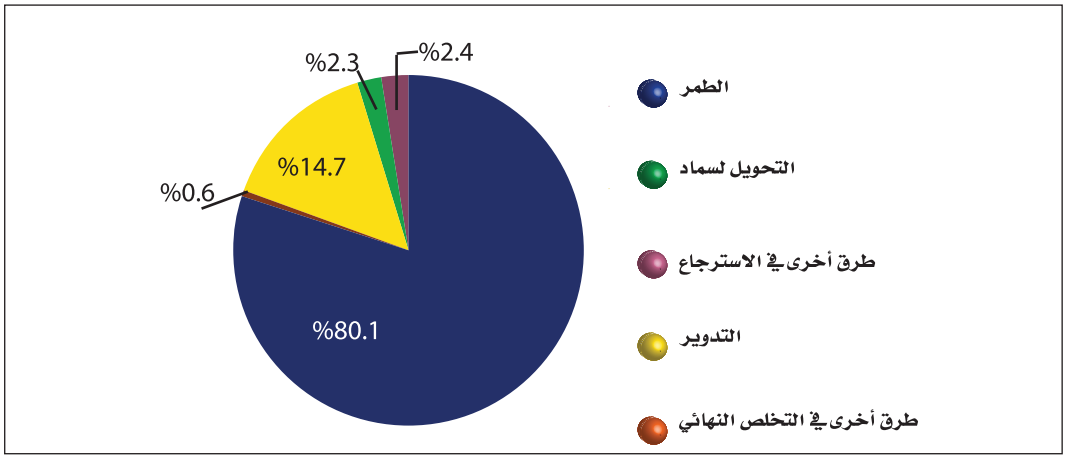

4.2.3 مؤشرات الهواء:

1.4.2.3 نوعية الهواء:

1. أظهرت نتائج رصد ملوثات الهواء الغازية في عام 2013 (مثل ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون) التي يتم رصدها في محطات رصد جودة الهواء معدلات سنوية أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به في جميع محطات الرصد العاملة في الدولة.

2. أظهرت نتائج رصد الأتربة المستنشقة (الجسيمات العالقة بحجم 10 ميكرون) خلال عام 2013 تجاوز المتوسط السنوي لتركيز الأتربة المستنشقة للحدود المسموح بها في بعض المحطات التي يتم رصد الاتربة المستنشقة فيها من محطات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة، وأغلب هذه التجاوزات في المحطات التي تقع في المناطق الصناعية، بينما كان المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات المستنشقة من محطات الرصد في المواقع السكنية ضمن الحدود المسموح بها في أغلب الأشهر في أبوظبي ودبي، ولكن كان هناك تجاوزات في محطات رأس الخيمة، وفي عام 2013 تم إضافة محطات لرصد الجسيمات بحجم 2.5 ميكرون ولكن لم يتم وضع حدود التركيزات المسموح بها على المستوى الوطني بعد.

2.4.2.3 استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

انخفض استهلاك دولة الإمارات في عام 2013 من المواد المستنفدة للأوزون بشكل واضح عن عام 2012 من مجموعة الهيدروكلوروفلوروكربون، حيث بلغ الاستهلاك 539.4 طن من القدرة الكامنة لاستنفاد الأوزون، وبنسبة 96.8 % من حد الأساس (557.1)، وانخفض الاستهلاك بحوالي 22 % مقارنةً بعام 2012، وانخفضت نسبة الاستهلاك بالمقارنة مع حد الأساس حوالي 27.5 % عن عام 2012.

شكل 48

الاستهلاك من مجموعة الهيدروكلوروفلوروكربون 1986 ـ 2013

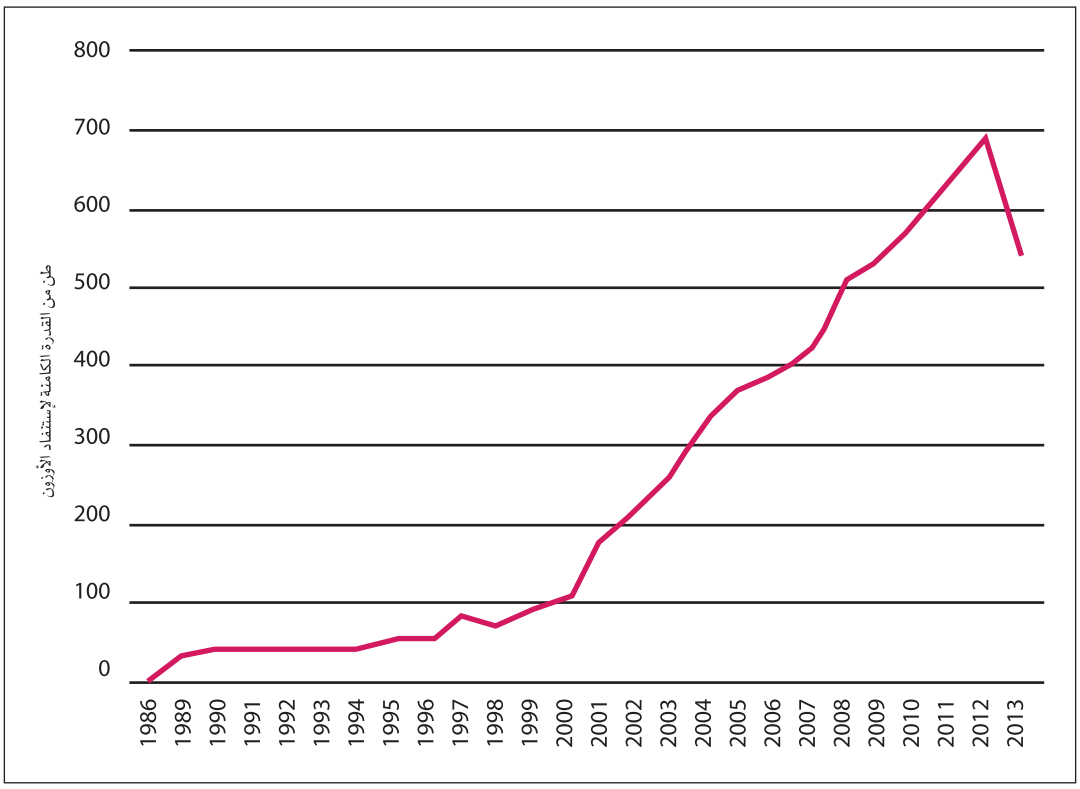

5.2.3مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية :

بلغ عدد المحميات المعلنة بشكل رسمي 22 محمية في عام 2013، وتبلغ مساحتها الإجمالية 6842 كم^2، وبلغ عدد المحميات البرية منها 11 محمية، والبحرية 11 محمية، وساهمت إمارة أبوظبي في معظم مساحة المحميات، فشكلت مساحة المحميات في إمارة ابوظبي ما نسبته حوالي 92 % من إجمالي مساحة المحميات في الدولة.

شكل 49

توزيع مساحات المحميات الطبيعية في الدولة حسب الإمارة 2013

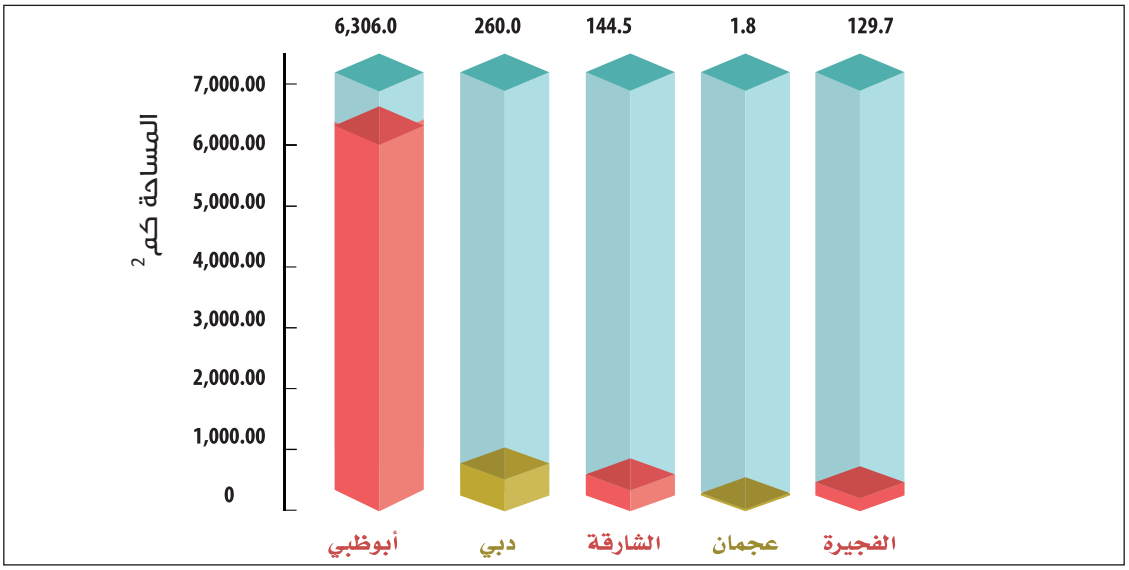

المصدر: وزارة البيئة والمياه

شكل 50

التوزيع النسبي لمساحة المحميات حسب النوع 2013

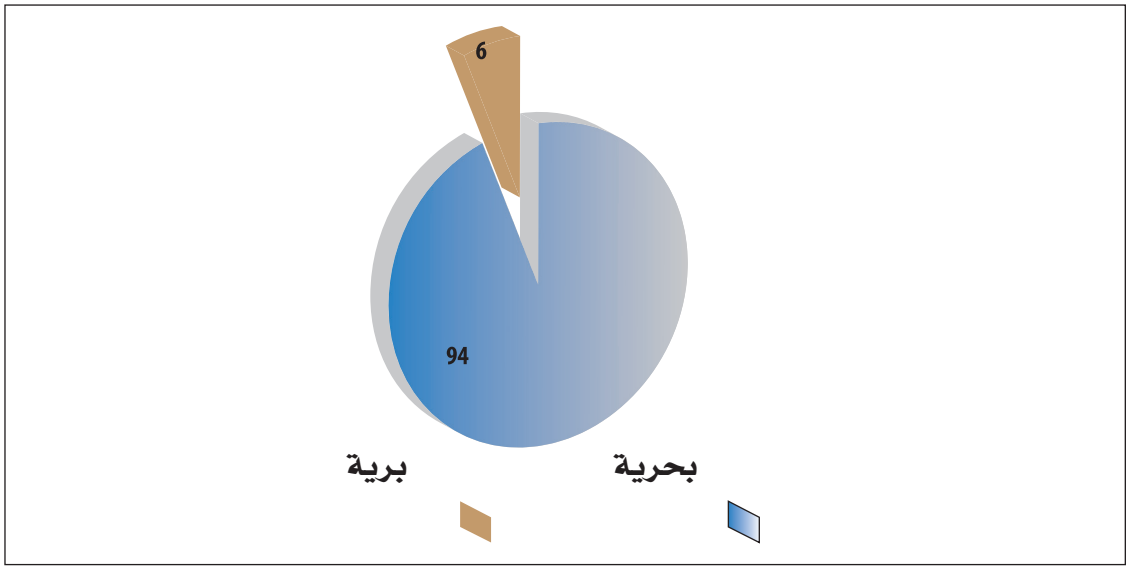

3.3 الطاقة :

تعتمد الدولة في مصادرها للطاقة على الوقود الأحفوري بشكلٍ أساسي، وهو النفط والغاز الطبيعي، ولمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة خلال السنوات الماضية، والحاجة للمحافظة على البيئة وتقليل التلوث من إنتاج المشتقات البترولية، عملت الدولة على تبني استخدام الطاقة النظيفة والتنوع في مصادر الطاقة، وأهمها توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء من الطاقة النووية في السنوات القادمة.

1.3.3 النفط الخام:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط على مستوى العالم، حيث زادت كمية النفط الخام المنتجة عام 2013 بأكثر من 5 % عن العام 2012، ومن ناحية أخرى تعتبر الدولة من الدول المصدرة للنفط الخام، حيث بلغت صادرات النفط الخام لعام 2013 حوالي 135 مليون طن متري، وبزيادة نسبتها أكثر من 6 % عن عام 2012.

35 احتياط وإنتاج وصادرات النفط الخام 2009-2013

السنة	الاحتياط (مليون طن متري نهاية كل عام)	الإنتاج (ألف طن متري)	الصادرات (ألف طن متري)
2009	13,342	111,641	100,238
2010	13,342	115,724	106,861
2011	13,342	127,675	122,347
2012	13,342	132,469	126,477
2013	13,342	139,278	134,497

المصدر: وزارة الطاقة

شكل 51

إنتاج وصادرات النفط الخام 2009-2013

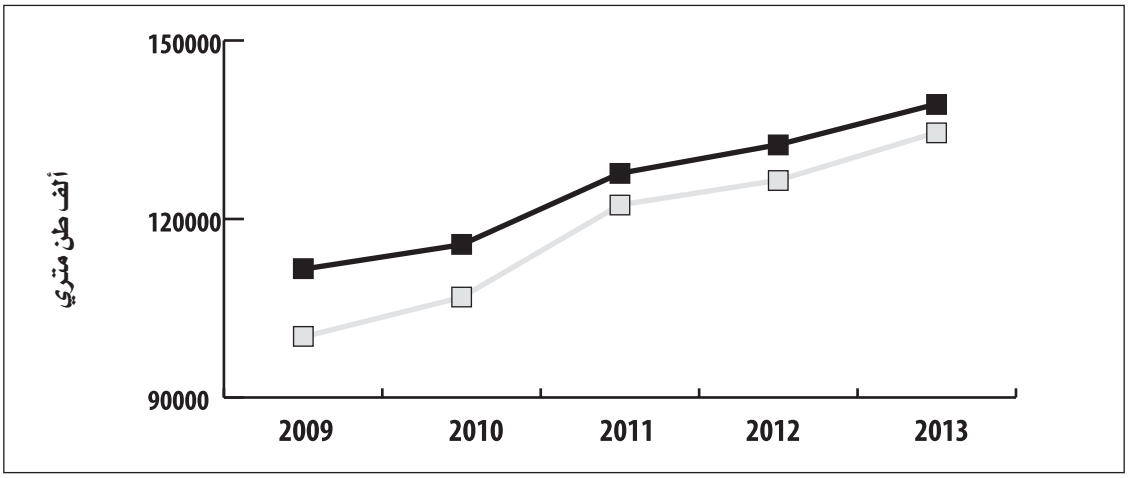

2.3.3 الغاز الطبيعي:

يعتبر الغاز الطبيعي من أكثر مصادر الطاقة التجارية التقليدية المنافسة للنفط، حيث تشير البيانات إلى وجود زيادة طفيفة في الإنتاج المسوق عام 2013 مقارنةً بعام 2012 بلغت حوالي 1 %، وقد بلغت الزيادة خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي 12 %. وزادت نسبة الصادرات وإعادة تصدير الغاز خلال السنوات الخمس الأخيرة بما نسبته 14.6 % خلال نفس الفترة، ورغم أن الدولة تعتبر من الدول المنتجة للغاز الطبيعي، إلا أنها تستورد كميات من الغاز لسد الاحتياجات المختلفة، وقد بلغت كمية الواردات عام 2013 حوالي 29,052.8 مليون متر مكعب، بزيادة نسبتها 3 % عن عام 2012.

36 احتياط وإنتاج وصادرات وإعادة تصدير وواردات الغاز الطبيعي 2009-2013

السنة	الاحتياط (مليار متر مكعب)	اجمالي الانتاج (مليون متر مكعب)	الإنتاج المسوق (مليون متر مكعب)	الصادرات واعادة التصدير (مليون متر مكعب)	الواردات (مليون متر مكعب)
2009	6,091	75,842	48,835	15,206	25,485
2010	6,091	79,780	51,285	16,112	25,711
2011	6,091	81,858	52,298	15,801	28,288
2012	6,091	79,935	54,148	15,602	28,203
2013	6,091	83,801	54,603	17,429	29,053

المصدر: وزارة الطاقة

شكل 52

إجمالي الانتاج والإنتاج المسوق وصادرات وإعادة التصدير ووارادات الغاز الطبيعي 2009-2013

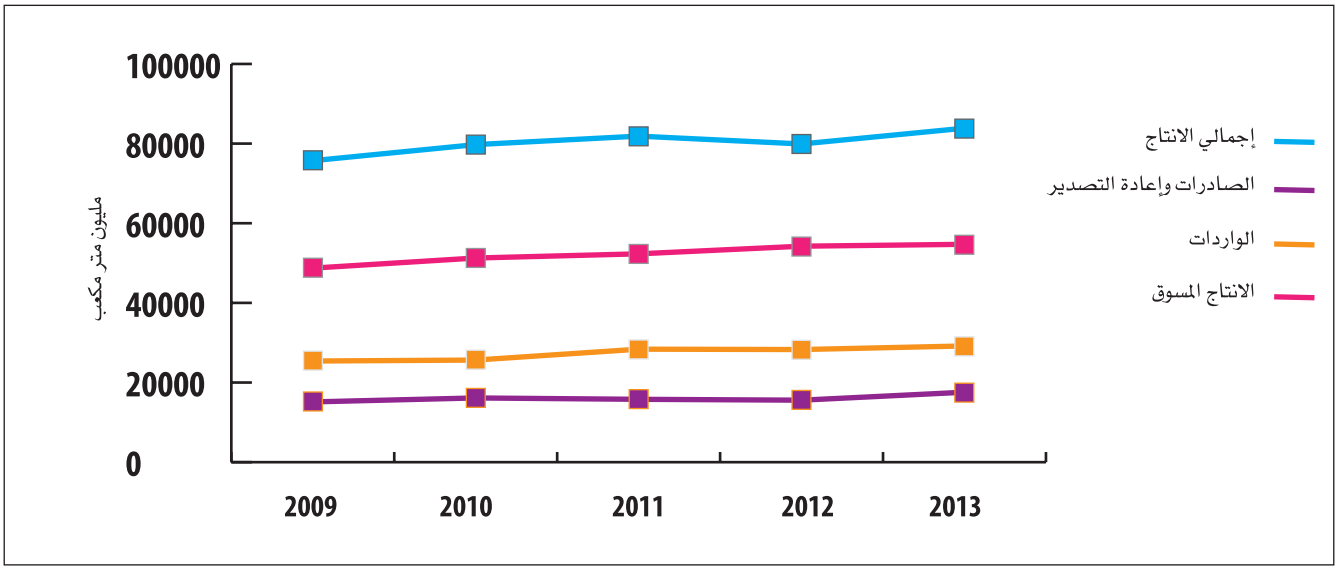

شكل 53

واردات الغاز الطبيعي 2009-2013

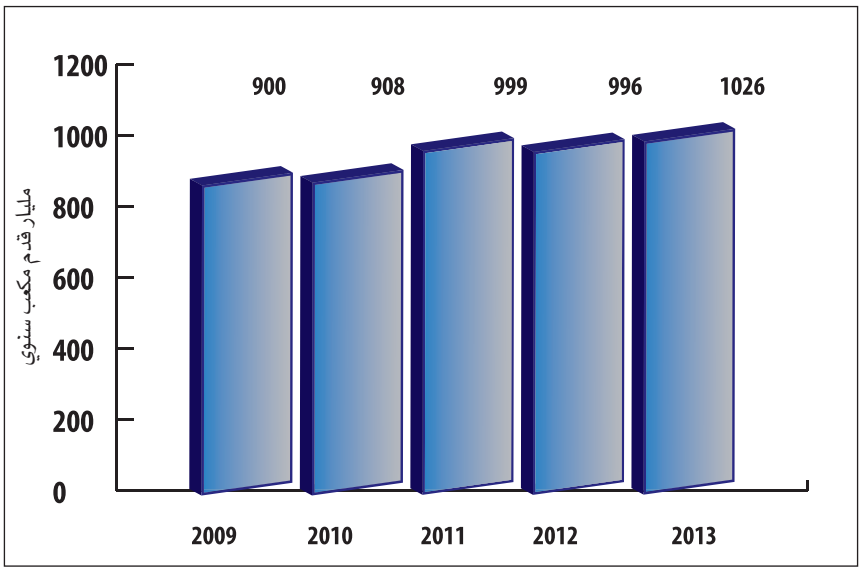

3.3.3 مؤشرات توليد استهلاك الكهرباء:

ازدادت كمية الكهرباء المولدة خلال الفترة من 2007- 2013 بحوالي 40 %، وبلغ إنتاج الكهرباء الإجمالي 109,979 جيجا واط ساعة في عام 2013، ويلاحظ أن إمارتيّ أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي 94 % من الإنتاج، بينما تنتج بقية الإمارات حوالي 6 % من الإنتاج فقط.

زاد استهلاك الكهرباء في عام 2013 بحوالي 4 % عن عام 2012، ويلاحظ في عام 2013 أن إمارة أبوظبي تستهلك حوالي 47 % من مجموع الكهرباء المستهلكة، مقابل مشاركتها بحوالي 60 % من الكهرباء المنتجة، أما إمارة دبي فتستهلك حوالي 34 % من إجمالي الكهرباء المستهلكة، وتنتج حوالي 34 % من إجمالي الكهرباء المنتجة، وترتبط الزيادة في استهلاك الكهرباء بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستهلكة للكهرباء.

شكل 54

الكهرباء المولدة 2007-2013

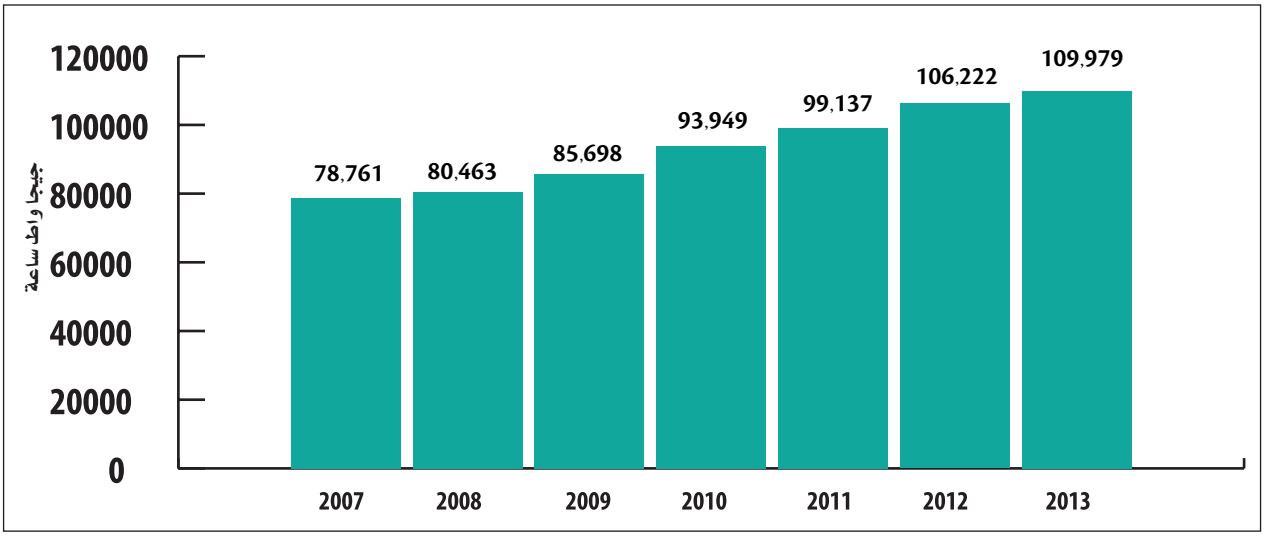

المصدر: وزارة الطاقة

شكل 55

الكهرباء المستهلكة 2007-2013

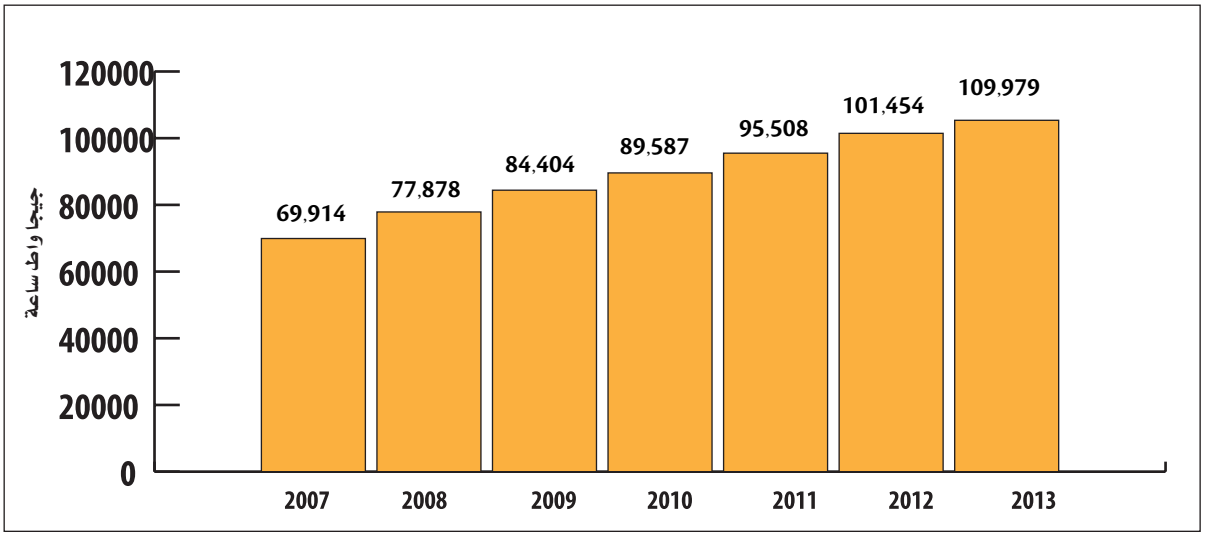

المصدر: وزارة الطاقة